زكريا الأنصاري

# فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد على شرح العقائد النسفية (ط الضياء)

رقم الكتاب في المكتبة الشاملة: ١٠٢٩٩٤
الطابع الزمني: ٠٨-٤٦-٢٠-٢٦-٠٦-٢٠٢١
المكتبة الشاملة رابط الكتاب

# المحتويات

## عن الكتاب

الكتاب: حاشية الأنصاري المسماة فتح الإله الماجد بايضاح شرح العقائد على شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٣ ه
المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦ هـ)
دراسة وتحقيق: عبد الرحمن احمد عبد الرحمن النادي
الطبعة: الأولى ١٤٣٤ ه -٢٠١٣ م
الناشر: دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت
المصدر: الشاملة الذهبية

# عن المؤلف

من كتاب هدية العارفين :

القاضي زكريا: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري قاضي القضاة زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي ولد سنة ٨٢٤ وتوفي سنة ٩٢٦ له من التصانيف الآداب. أحكام الدلالة على تحرير الرسالة في شرح القشيرية مجلدين مطبوع. أدب القاضي على مذهب الشافعي. أضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة. بلوغ الأرب لشرح شذور الذهب. بهجة الحاوي شرح حاوي الصغير للقزويني في الفروع. تحرير تنقيح اللباب في الفقه. تحفة الطلاب لشرح تحرير تنقيح اللباب. تحفة العلية في الخطب المنبرية. تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر تلخيص الأزهية في أحكام الأدعية للزركشي حاشية على شرح جمع الجوامع. الحواشي المفهمة في شرح المقدمة للجزري. خلاصة الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية. درر السنية في شرح الألفية لابن مالك. الدقائق المحكمة في شرح البردة الفائقة. شرح الجامع الصحيح للبخاري. شرح الشمسية. شرح صحيح مسلم ابن الحجاج. شرح مختصر المزني في الفروع. شرح المنهاج للبيضاوي. غاية الوصول إلى شرح الفصول لابن الهائم في الفرائض. الغرر البهية لشرح بهجة الوردية. فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي في الحديث. فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل للبيضاوي. فتح رب البرية في شرح قصيدة الخزرجية من العروض. فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن. فتح الرحمن لشرح رسالة المولى رسلان. فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان للزركشي. فتح الوهاب لشرح الآداب له. فتح الوهاب لشرح منهج الطلاب. فتوحات الإلهية. الفتحة الإنسية لغلق التحفة القدسية لابن الهائم اللؤلؤ النظيم في روم التعليم والتعليم ذكر فيه أصناف العلوم. المطلع شرح أيساغوجي. المقصد لتلخيص ما في المرشد في القراآت. مناهج الكافية في شرح الشافية. منهج الوصول إلى تخريج الفصول لابن الهائم أيضاً. نهج الطلاب في شرح منهاج الطالبين للنووي. نهاية الهداية في شرح الكفاية.

# ١ حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

## ٢ مقدمة الكتاب

الكتاب: حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري
المسماة فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد على شرح العقائد النسفية
لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٣ ه
المؤلف: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري
دراسة وتحقيق:
عبد الرحمن احمد عبد الرحمن النادي
الطبعة الأولى: ١٤٣٤ ه -٢٠١٣ م
الناشر: دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمة الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم. رب وفقني فأعمل صالحا. قال سيدنا و مولانا شيخ مشايخ الإسلام, زين الملة والدين, أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي, تغمده الله برحمته آمين: الحمد لله المتوحد بالوجود الذي لا انقطاع له، المتقدس عن
الحدوث، والفناء، والمشاكلة، المنزه عن الحلول، والاتحاد، والمماثلة، الجواد الذي جلت نعمه المتزايدة المتفاضلة، خصوصا على من انشرح صدره بأنوار العقائد المتواصلة، محمد وآله وصحبه، صلاة لم تزل على الأبد مع التسليم متداولة.
وبعد:
فإن شرح العقائد في علم الكلام للعلامة (السعد التفتازاني) طيب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه _ لما كان من أبدع كتاب في الكلام صنف، وأجمع
موضوع له فيه على مقدار حجمه ألف, التمس من بعض الأعزة على، من الفضلاء المترددين إلى، أن أضع عليه حاشية توضح ما أشكل منه، وتفتح ما أقفل منه، ضاما إلى ذلك من الفوائد المستجادات، والقواعد المحررات، ما تقر به أعين أولى الرغبات، راجيا بذلك جزيل الأجر والثواب، ومؤملا من الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب عمدة ومرجعا ببركة الأكرم الوهاب. وسميته: (فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد). والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وسببا للفوز بجنات النعيم.
بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله
---
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
قال الشارح: (بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله): الكلام عليهما مشهور، مع أني بينت معنيهما في غير هذا الكتاب، مع بيان النسبة بين: الحمد، والشكر، والمدح، وغير ذلك، وبدأ بهما اقتداء بكتابه العزيز، وعملا بخبر (أبي داود) وغيره: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله، وفي رواية: بالحمد الله، فهو أقطع)، والمراد بالأمر فيه: الأمر المقصود من الكلام، لا ما يكون وسيلة إلى المقصود، فلا يرد: أن كلا من البسملة
والحمدلة أمر ذو بال، فيحتاج إلى سبق نظيره، ويتسلسل.
وجمع - كغيره - بين الابتداءين لما مر، وإشارة إلى أنه لا تنافي بينهما، إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة، والإضافي حصل بالحمدلة.
وجملة: (الحمد لله) خبرية لفظا، إنشائية معنى، لأنها إن حكت الخارج بأن أريد أن متعلقها ثابت في الخارج أو لا: فخبرية، وإن وردت على ما في النفس، بأن أريد بها الإعلام لا غير: فإنشائية.

وضمن في خطبته معظم اصطلاحات الفن من ذكر: الذات، والصفات،
المتوحد بجلال ذاته وكمال.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والوحدة، والجلال، والتقدس، والكمال: رعاية لبراعة الاستهلال.

[قوله]: (المتوحد) أي المتفرد، (المتقدس) أي المتنزه. واختار: المتوحد، والمتقدس على: الواحد، والقدوس: إشارة إلى أن وحدته وتقديسه -تعالى- لذاته، بخلاف وحدة غيره وتقديسه. والتقديس: مأخوذ من القدس - بضم اللام وإسكانها - وهو الطهارة. وأشار بال (جلال) إلى صفاته السلبية، وبال (كمال) إلى صفاته

صفاته، المتقدس فى نعوت الجبروت عن شوائب النقص، وسماته. والصلاة على نبيه محمد، المؤيد بساطع حججه، وواضح بيناته،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الثبوتية، لأن صفات الجلال صفات القهر، والقهر مستفاد من السلب، وصفات الكمال صفات اللطف، واللطف مستفاد من الثبوت.

(والجبروت): صفة مبالغة من القهر والعظمة. والإضافة في محالها الأربع من إضافة الصفة إلى الموصوف، بتأويلها في الأخيرين بمنعوت ومثبوت.

وال (سمات) جمع سمة: وهي العلامة.

[قوله] (والصلاة على نبيه): عطف على (الحمد لله)، وترك السلام عليه إكتفاء بذكر الصلاة عليه، وإن كان ذكره معها أولى. [قوله] (المؤيد): المقوي.

[قوله] (بساطع حججه وواضح بيناته) الإضافة فيهما من إضافة الصفة إلى الموصوف، والسطوع والوضوح: الظهور. والحجة والبينة متحدان

وعلى آله وأصحابه، هداة طريق الحق، وحماته.
وبعد فان مبنى علم الشرائع

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ذاتا، لأنهما بمعنى: ما يثبت به الدعوى، مختلفان اعتبارا، لأنه من حيث إفادة البيان: بينة، ومن حيث الغلبة على الخصم: حجة.

[قوله] (وبعد) أصلها: أما بعد، بدليل لزوم الفاء في حيزها غالبا، لتضمن (أما) معنى الشرط. والعامل فيها: أما عند (سيبويه): لنيابتها عن الفعل, والفعل نفسه عند غيره, والأصل: مهما يكن من شيء بعد البسملة وما بعدها مما مر:

(فإم مبنى علم الشرائع) الإضافة فيه للبيان. والشرائع: جمع

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

شريعة: وهي في الأصل: الطريق الظاهر، ومورد الماء، ثم نقلت إلى ما شرعه الله تعالى لعباده من الأحكام، والمراد بها هنا: الأحكام الفرعة، بقرينة قوله بعد: (والعلم يتعلق بالأولى يسمى: علم الشرائع والأحكام) فعطف الأحكام عليها عطف تفسير. ويصح أن يراد بالشرائع: ما يشمل الأحكام الأصلية والفرعية، فيكون عطف الاحكام عليها عطف خاص على عام.

وحقيقة الشرع: وضع إلهي لما يتعرف العباد منه أحكام عقائدهم وأفعالهم وأقوالهم. والقاعدة: لغة: الأساس؛ واصطلاحا: قضية كلية يعترف منها أحكام جزيئتها، نحو: كل صفة كمال ثابتة لله تعالى إذ يتعرف منها نحو: العلم ثابت لله، والقدرة ثابتة لله، فقواعد العقائد الإسلامية: هي المسائل الأصولية، إذ لابد منها في استنباط الأحكام من الكتاب والسنة، وعلم الكلام أساس لتلك المسائل.

والأحكام، وأساس قواعد عقائد الاسلام هو علم التوحيد والصفات، الموسوم بالكلام. المنحى عن غياهب الشكوك، وظلمات الأوهام.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وعلى الأول: أساسها: الكتاب والسنة، وأساس الكتاب والسنة: علم الكلام، فهو أساس الأساس، وسوغ إضافته إلى القواعد بهذا المعنى: اختلافهما لفظا، بل ومعنى، فتأمل.

[قوله] (هو علم التوحيد والصفات) هو ظاهر في المعنى اللقبي، كقولهم: أصول الفقه، ويحتمل أن يراد: المعنى الإضافي: أي علم يعرف به التوحيد والصفات؛ (الموسوم بالكلام) أي المسمى بعلم الكلام، (المنجي عن غياهب الشكوك) يجوز قراءة (المنجي) بإسكان النون وفتحها، مع جيم مخففة في الأول، مشددة في الثانية، ويفتحها مع حاء مهملة مشددة، وهو الأنسب بتعديته بعن، والغيهب: الظلمة وشديد السواد، فهو على الأول: مساو للظلمة، وجمع بينهما لاختلافهما لفظا، وعلى الثاني: أخص منها، ولذا أضافه إلى الشك والظلمة إلى الوهم: لأن الشك أقوى من الوهم.

وإن المختصر المسمى ب «العقائد»، للامام الهمام، قدوة علماء الاسلام، نجم الملة والدين

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وإن المختصر المسمى بالعقائد) إلى آخره عطف على (إن مبنى علم الشرائع). والعقائد: جمع عقيدة: وهي الكريمة من كل شيء، استعيرت للمعقول الذي لا يعارض. و (الهمام) - بضم الهاء _ الملك العظيم الهمة.

والقدوة _ بتثليث القاف _ من يُقتدَى به. و (الملة): الدين، قال (الجوهري): الملة: الدين والشريعة، وجمع الشارح بينهما لاختلافهما لفظا واعتبار،

«عمر النسفى» أعلا الله درجته فى دار السلام يشتمل من هذا الفن على غرر الفرائد، ودرر الفوائد فى ضمن فصول. هى للدين قواعد وأصول

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

لأن الشريعة من حيث إنها تملى: ملة، ومن حيث إنها تطاع: دين.

[قوله] (النسفي): هو أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد ين إسماعيل بن محمد بن لقمان السمرقندي الحنفي.

[قوله] (يشتمل من هذا الفن على غرر الفرائد) إلى آخره: غرة الشيء: خياره، وهي في الأصل: بياض في جبهة الفرس. و (الفوائد): جمع فائدة: وهي ما استفيد من علم أو مال. والدرر: جمع درة: وهي اللؤلؤة. و (الفرائد): جمع فريدة: وهي الدرة النفيسة، والإضافة فيهما من إضافة الصفة إلى الموصوف، والمعنى: أنه يشتمل على درر نفيسة هي غرر وخيار، أو كالغرر في جباه الجياد لحسنها ووضوحها, وعلى فرائد هي درر أو كالدرر في نفاستها.

[قوله] (في ضمن فصول) أي ألفاظ مبينة (هي للدين قواعد وأصول)

وأثناء نصوص، هى لليقين جواهر وفصوص. مع غاية من التنقيح والتهذيب، ونهاية من حسن التنظيم والترتيب فحاولت أن أشرحه شرحا

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

العطف فيه للتفسير إن أريد بالمتعاطفين: معنى القاعدة اصطلاحا, وإن أريد بهما معناها لغة: وهو الأساس وما يبنى عليه الشيء، فهما متغايران.

[قوله] (وأثناء نصوص) عطف على (ضمن فصول) , والمراد بالنصوص: المباني الدالة على المعاني (هي لليقين) إلى آخره: اليقين: العلم, وال (جواهر): جمع جوهرة - كما في الصحاح - قال في القاموس: (والجوهر: كل شيء يستخرج منه شيء ينتفع به)؛ وال (فصوص): جمع فص: وهو ما اختير من الجواهر ليرصع به الذهب ونحوه, فعطفه على الجواهر عطف خاص على عام. وفي قوله: (هي لليقين جواهر وفصوص): استعارة بالكناية, واستعارة تخييلية: شبه اليقين الجازم بالعقائد بالذهب المرصع في نفاسته, ثم أثبت له الجواهر والفصوص تخييلا, وال (غاية): منتهى الشيء, وجمعها: غاي. و (التنقيح): التنقية. و (التنظيم) هنا: ضم

يفصل مجملاته، ويبين معضلاته وينشر مطوياته، ويظهر مكنوناته، مع توجيه للكلام فى تنقيح، وتنبيه على المرام فى توضيح، وتحقيق للمسائل غب تقرير،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الكلمة إلى مناسباتها. و (الترتيب) لغة: جعل الشيء في مرتبته، وهو المراد هنا، واصطلاحا: جعل الأشياء بحيث يطلق عليها اسم

الواحد، ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقديم والتأخير. والمحاولة: الإرادة. والمجمل: ما لم يتضح معناه. والمعضل- بكسر العين أفضل من فتحها- اسم فاعل من: أعضل الأمر: إذا اشتدّ واستغلق. ونشر المطويات: بسط الموجزات, وإضهار المغيبات (مع توجيه الكلام) أي ألفاظ الكتّاب (في تنقيح، وتنبيه): تقدم معنى التنقيح، والتنبيه: التوقيف، يقال: نبهته على كذا: أي وقفته عليه. و (المرام) - بفتح الميم - المقصد. وال (مسائل): جمع مسألة: وهي إثبات عرض ذاتي لموضوع، وتحقيقها: إثباتها بالدليل، وال (غب): العاقبة، قال (الجوهري): وغب كل شيء: عاقبته، وقد غبت الأمور: أي صارت ألى أواخرها. وال (تقرير) هنا: التثبيت بالإيضاح والبيان. وال (تحقيق): التثبيت،

وتدقيق للدلائل اثر تحرير، وتفسير للمقاصد بعد تمهيد، وتكثير للفوائد، مع تجريد. طاويا كشح المقال، عن الاطالة والاملال، ومتجافيا عن طرفى الاقتصاد: الاطناب والاخلال. والله الهادى الى سبيل الرشاد،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

من حق الشيء: إذا ثبت، فهو: إثبات المسألة بدليل ولو بلا دقة. وال (تدقيق) التثبيت بدقة: فهو إثباتها بدليل مع دقة، فهو أخص من التحقيق. وال (دلائل): جمع دليل- على غير قياس- والقياس: أدلة. وال (تحرير) التقويم. وال (تمهيد): التوطئة للمقصود ليكون فهمه بعدها أتم. وال (تجريد): الإفراد عن الحشو. وال (كشح): ما بين الخاصرة إلى الضلع، يقال: طوى كشحه عن كذا: إذا أعرض عنه وجانبه، فطى الكشح عن (الإطالة) وهي أن يكون اللفظ زائدا على ما يؤدي به أصل المراد لا لفائدة، كناية عن الإحتراز عنها - والتجافي: الارتفاع. و (الاقتصاد): التوسط. و (الإطناب): كون اللفظ زائد الفائدة. و (الإخلال): إيجاد الخلل في دلالة اللفظ بسبب الإجحاف في الإيجاز، ومجموعهما: بدل من الطرفين، أو بيان لهما، فيكونان مجرورين، ويجوز رفعهما خبر مبتدأ محذوف.

وال (سبيل): الطريق: تذكر وتؤنث. و (الرشاد):ضد الغي. و (السداد) -

والمسئول لنيل العصمة والسداد، وهو حسبى ونعم الوكيل.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

بالفتح - الاستقامة والصواب.

[قوله] (وهو حسبي) أي محتسبي وكافي، والإضافة فيه لفظية، فهو نكرة بدليل وصف النكرة به في نحو قولك: رأيت رجلا حسبي.

[قوله] (ونعم الوكيل): عطف على (حسبي)، أو على جملة (وهو حسبي)، فيكون من عطف الإنشاء على الأخبار، وهو جائز عند بعضهم، والقائل بالمنع - وهو الاكثر - لما بينهما من كمال الإنقطاع الموجب للفصل، يجيب بأن المراد من الأول: إنشاء الكفاية. لا الإخبار عنه - تعالى - بأنه كاف، فيكون من عطف الإنشاء على الإنشاء، أو بإضمار مبتدإ في الثاني بقرينة ذكره في الأول، فيكون من عطف الأخبار على الأخبار.

## ٣ تعريف الأحكام الشرعية

اعلم أن الأحكام الشرعية، منها ما يتعلق بكيفية العمل

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[تعريف الأحكام الشرعية]

[قوله] (اعلم أن الأحكام الشريعة): الحكم هنا: نسبة أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، لا إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، إذ لايناسبه قوله بعد: (والعلم المتعلق بالأولى) إلى آخره، إذ يصير المعنى: والإدراك المتعلق بالإدراكات، وهو فاسد. ولا خطاب الله - تعالى - المتعلق بفعل المكلف اقتضاء أو تخييرا، لأنه يلزم عليه انحصار علم الكلام في الأحكام الخمسة,

وتسمى فرعية وعملية. ومنها ما يتعلق بالاعتقاد، وتسمى أصلية واعتقادية.

العلم المتعلق بالأولى، يسمى علم الشرائع والأحكام،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
وهو ممنوع.
والشرعية: ما يؤخذ من الشرع، لا ما يتوقف على الشرع، لأن وجود الباري - تعالى - ووحدته لا يتوقفان على الشرع.
[قوله] (وتسمَّى فرعية، وعملية) صفة محذوف، أي أحكاما فرعية وعملية، وكذا القول في قوله: (أصلية وإعتقادية).
[قوله] (والعلم المتعلق بالأولى) أي بالأحكام الشرعية المتعلقة بكيفية العمل.

لما أنها لا تستفاد الا من جهة الشرع، ولا يسبق الفهم عند اطلاق الأحكام الا إليها. وبالثانية علم التوحيد والصفات،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لما أنها لا تستفاد إلا من [جهة] الشرع) أي لا تدرك إلا به، بخلاف الثانية، فإن منها ما يستقل العقل بإفادته: كوجود الباري - تعالى - ووحدته ونحوهما من مسائل الاعتقاد المستفادة بالأدلة العقلية، وإن كان الاعتداد بالأحكام الاعتقادية باعتبار أخذها من الشرع. و (ما) مزيدة لتوكيد التعليل المفاد باللام، أو مصدرية.
[قوله] (وبالثانية: علم التوحيد والصفات) أي العلم المتعلق بالثانية يسمى: علم التوحيد والصفات، فهو من العطف على معمولي عاملين، وهو جائز عند (الأخفش) وغيره، خلافا (لسيبوبه)، وعلى مذهبه: العطف بجملة حذفت وبقي متعلقا صدرها وعجزها على جملة ذكرت مع متعلقيها.

لما أن ذلك أشهر مباحثه وأشرف مقاصده.
وقد كان الأوائل من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين لصفاء عقائدهم،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لما أن ذلك) أي ما ذكر من التوحيد والصفات.
[قوله] (وقد كانت الأوال من الصحابة) إلى آخره: تمهيد لشرف هذا العلم المفاد بقوله بعد: (وبالجملة: هو أشرف العلوم)، مع الإشارة إلى جواب ما يقال: كيف دُوِّن هذا العلم مع أنه لم يكن في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا عهد الصحابة والتابعين؟
وقوله: (لصفاء عقائدهم) مع ما عطف عليه: علة لقوله: (مستغنين)، قدم عليه اهتماما به، لكونه مبنى الحكم الأول، أو لأن الغرض متعلق به لا بالحكم، أو إفادة للقصر الإضافي القلبي، أي سبب إستغنائهم: هذه الأمور، لا ما توهمه الخصم من عدم الشرف.

ببركة صحبة النبي عليه السلام، وقرب العهد بزمانه، ولقلة الوقائع والاختلافات، وتمكنهم من المراجعة الى الثقات، مستغنين عن تدوين العلمين وترتيبهما أبوابا وفصولا، وتقرير مباحثهما فروعا وأصولا. الى أن حدثت الفتن بين المسلمين، وغلب البغى على أئمة الدين، وظهر اختلاف الآراء، والميل الى البدع والأهواء، وكثرت الفتاوى والواقعات، والرجوع الى العلماء فى المهمات. فاشتغلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد والاستنباط وتمهيد القواعد والأصول، وترتيب الأبواب والفصول، وتكثير المسائل بأدلتها، وايراد الشبه بأجوبتها، وتعيين الأوضاع والاصطلاحات،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[وقوله]: (عن تدوين العلماء) أي علمي الفقه والكلام.
[قوله] (الفتاوى) - بكسر الواو وفتحها - جمع فتيا - بضم الفاء - وفتوى - بفتحها - من: فتى يفتى فتى فهو فتى السن، أي حديثه، وكل حديث أشكل على أحد طلب من المفتي فيه أمرا حديثا؛ فالفتوى: جواب حديث لأمر حدث، وقد يقال: هي ما سئل عنه ليتبين.
[قوله] (والاجتهاد والاستنباط): العطف فيه للتفسير، ومعناهما: إخراج الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.
[قوله] (الأوضاع، والاصطلاحات) العطف فيه للتفسير، والوضع: الرأي الذي يكون مستقلا وملتزما

وتبيين المذاهب والاختلافات.
وسموا ما يفيد معرفة الأحكام

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

كالمذاهب التي يلتزمها أهل الأديان.

[قوله] (وسموا ما يفيد معرفة الأحكام) المعرفة: تستعمل في التصورات - غالبا - والعلم في التصديقات - كذلك - بناء على أن المعرفة: إدراك البسيط، والعلم: إدراك المركب، ولذا قال بعضهم: عرفت الله ولا يقال: علمته.

واعلم أن اسم كل علم يطلف بإزاء مسائله المخصوصه، كما يقال: فلان يعلم النحو: اي يعلم مسائله، وعلى إدراك أحكامه النظرية، ومنه قولهم: الفقه: العلم بالأحكام، وعلى ملكة استنباط ذلك الإدراك واستحضاره، فالمعلم: إما تلك المسائل، أو الإدراك، أو ملكته. إذا علمت ذلك: فالمعرف هنا: هو المسائل المقترنة بأمارات أحكامها؛ فإن من طالعه ووقف على تلك

العملية عن أدلتها التفصيلية: بالفقه.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الأمارات ممن له ملكة الاستنباط: عرف تلك الأحكام عن أدلتها.

والغرض من تعريف العلوم: امتياز المعرف عن جميع ما عداه بحسب الوجود، لا إعطاء حقيقته، لأنها مسائله، وهي لا تعلم إلا بالوقوف عليها، والمأخوذ في التعريف بالقياس إلى حقيقة العلم رسم أبدا، وبالقياس إلى اسمه المطابقي - الذي هو عارض للمسائل - باعتبار وحدتها: إن كان تفصيلا له: كان حدا له بحسب الاسم، وإلا: فهو رسم له بحسبه.

[قوله] (عن أدلتها): حال من المعرفة، أي ناشئة عن الأدلة، ومعرفة

ومعرفة أحوال الأدلة اجمالا، فى افادتها الأحكام: بأصول الفقه،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الأحكام عن الأدلة مشعر بالاستدلال، نخرج: علم الله - تعالى - وجبريل، والنبي صلى الله عليه وسلم - وكذا تصديق المقلد فيمن يسميه علما، فلا يسمى فقها عرفا.

[قوله] (معرفة أحوال الأدلة إجمالا) أي كمطلق الأمر، والإجماع من حيث إنه يحث عن أولهما بأنه للجواب حقيقة، وعن ثانيهما بأنه حجة. وخرج بالإجمالي: التفصيلي، وإن لم يتغايرا إلا بالاعتبار، كأقيموا الصلاة، وصلاته - صلى الله عليه وسلم - في الكعبة، فليس من أصول الفقة.

## ٤ مبادئ علم الكلام

ومعرفة العقائد عن أدلتها: بالكلام.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[مبادئ علم الكلام]

[قوله] (معرفة العقائد عن أدلتها: بالكلام): عبر عنه في المقاصد: بأنه العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسب من أدلتها اليقينية؛ قال في شرحها: نخرج العلم بغير الشرعيات، وبالشرعيات الفرعية، وعلم الله - تعالى - وعلم الرسول - عليه الصلاة والسلام - بالاعتقاديات، وكذا اعتقاد المقلد فيمن يسميه علما.

واعلم أن لعلم الكلام - كغيره - حدا: وهو ما مر، وموضوعا، وغاية، وفائدة:
..........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
فموضوعه - كما في شرح المقاصد - المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية، لما أنه يبحث عن أحوال الصانع من: القدم، والوحدة، والقدرة، والافتقار، والتركب من الأجزاء، وقبول الفناء، ونحو ذلك مما هي عقيدة إسلامية أو وسيلة إليها.
وغايته: تحلية الإيمان بالإتقان، بأن يصير الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية متقنا محكما. وفائدته: في الدنيا: انتظام أمر المعاش بالمحافظة على العدل والمعاملة التي يحتاج إليها في بقاء النوع على وجه لايؤدي إلى الفساد، وفي الآخرة: النجاة من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد؛ وقد أشار الشارح بعد إلى بعض ذلك.
لأن عنوان مباحثه: كان قولهم الكلام فى كذا وكذا ولأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه، وأكثرها نزاعا وجدالا، حتى أن بعض المتغلبة قتل كثيرا من أهل الحق، لعدم قولهم بخلق القرآن، ولأنه يورث قدرة على الكلام، فى تحقيق الشرعيات، والزام الخصوم. كالمنطق للفلسفة،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لأن عنوان مباحثه): عنوان الشيء وعلوانه: ما يُنبي عنه إجمالا، واشتقاقهما من: عنّ، وعلى.
[قوله] (ولأن مسألة الكلام) وهي أن كلام الله - تعالى - مخلوق أو غير مخلوق. [قوله] (حتى إن بعض المتغلبة) أشار به إلى (المعتصم)، و (الواثق) - من بني العباس -؛ وقد روي أن بعض الخلفاء العباسية كان
ولأنه أول ما يجب من العلوم التى انما تعلم وتتعلم بالكلام، فأطلق عليه هذا الاسم لذلك ثم خص به، ولم يطلق على غيره تمييزا.
ولأنه انما يتحقق بالمباحثة وادارة الكلام من الجانبين، وغيره قد يتحقق بالتأمل، ومطالعة الكتب، ولأنه أكثر العلوم خلافا ونزاعا فيشتد افتقاره الى الكلام مع المخالفين والرد عليهم، ولأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من العلوم. كما يقال للأقوى من الكلامين هذا هو الكلام، ولأنه لابتنائه على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية أشد

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
على مذهب الاعتزال، فقتل سبعمائة عالم طالبا لاعترافهم بأن القرآن مخلوق.
[قوله] (ولأنه أول ما يجب) أي لتوقف معرفة الله - تعالى - عليه، وهي أول واجب، فكان هو - أيضا - أول واجب.
العلوم تأثيرا فى القلب وتغلغلا فيه، فسمى بالكلام المشتق من الكلم، وهو الجرح. وهذا هو كلام القدماء.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ولأنه إنما يتحقق بالمباحثة) هو مع ما بعده عطفا على (لأن عنوان مباحثه) أو على (تمييزا). [قوله] (وتغلغلا) أي دخولا.
[قوله] (وهذا هو كلام القدماء) أي تدوين كلام القدماء هو هذا المقدار: وهو مايفيد معرفة العقائد فقط، من غير خلط شيء فيه؛ كما فعله المتأخرون.

## ٥ المعتزلة

ومعظم خلافياته مع الفرق الاسلامية. خصوصا المعتزلة لأنهم أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف لما ورد به ظاهر السنة، وجرى عليه جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فى باب العقائد. وذلك أن رئيسهم «واصل بن عطاء» اعتزل مجلس «الحسن البصرى» رحمه الله ليقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، ويثبت المنزلة بين

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[المعتزلة]
[قوله] (الحسن البصري) هو الإمام الجليل الشأن، رأس في العلم والعمل، ذهب أهل البصرة إلى أنه أفضل التابعين مطلقا.

[قوله] (فقال الحسن: قد اعتزل عنا) لا يقال: الحسن - أيضا - يثبت
المنزلتين. فقال الحسن: قد اعتزل عنا، فسموا المعتزلة. وهم سموا أنفسهم «أصحاب العدل والتوحيد» لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصى على الله- تعالى،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

المنزلة بين المنزلتين لقوله: إن مرتكب الكبيرة منافق، ليس بمؤمن ولا كافر - كما سيأتي - لأنا نقول: النفاق كفر خفي، والكافر عند الإطلاق إلى المجاهر، فالنفي في قوله: (ولا كافر) نفي للكفر الظاهر، فلا منزلة بين المنزلتين عند [الحسن] , على أنه قد حكي عنه الرجوع عن ذلك إلى القول بأنه مؤمن عاص.

[قوله] (لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله - تعالى -)
ونفى الصفات القديمة عنه.
ثم انهم قد

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

علة لتسمية أنفسهم أصحاب العدل.

[قوله] (ونفي الصفات القديمة) علة لتسمية أنفسهم: أصحاب التوحيد. وإنما نفوها فرارا من تعدد القدماء. وأجيب: بأن الممتنع تعدد الذوات القديمة للصفات، على أن توحيدهم يبطل عدلهم، وعدلهم يبطل توحيدهم: أما الأول: فلأنه إذا لم تقم به صفة لم يكن آمرا ولا ناهيا. وأما الثاني: فلأن أفعال المخلوقين إذا كانت بخلقهم كان له شريك في الخلق، فلم يبق التوحيد الحقيقي.

توغلوا فى علم الكلام، وتشبثوا بأذيال الفلاسفة فى كثير من الأصول،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (توغلوا) يقال: توغل في البلاد والعلم، وأوغل: إذا ذهب وبالغ وأبعد، قاله صاحب القاموس وغيره.

[قوله] (وتشبثوا بأذيال الفلاسفة في كثير من الأصول): أي كنفيهم الصفات، وقولهم بوجوب الأصلح عليه، عليه - تعالى - ونفيهم الرؤية.

والأحكام، وشاع مذهبهم فيما بين الناس، الى أن قال الشيخ «أبو الحسن الأشعرى» لأستاذه «أبى على الجبائى»:
ما تقول فى ثلاثة اخوة مات أحدهم مطيعا، والآخر عاصيا، والثالث صغيرا؟ فقال: الأول يثاب بالجنة. والثانى يعاقب بالنار. والثالث لا يثاب ولا يعاقب.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (الشيخ: أبو الحسن الأشعري): هو علي بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى عبد الله بن قيس الاشعري الصحابي. [و] (الجبائي) - بضم الجيم, وتشديد الباء - نسبة إلى (جُبًّا): قرية من قرى البصرة، وقيل: بتخفيفها: نسبة إلى (جُبَا): قرية

قال الأشعرى: فان قال الثالث: يا رب لم أمتنى صغيرا، وما أبقيتنى الى أن أكبر فأؤمن بك وأطيعك فأدخل الجنة؟
(ماذا يقول الرب تعالى؟) فقال: يقول الرب انى كنت أعلم أنك ان كبرت لعصيت فدخلت النار، فكان الأصلح لك أن تموت صغيرا.
قال الأشعرى: فان قال الثانى: يا رب لم لم تمتنى صغيرا لئلا أعصى فلا أدخل النار؟ فماذا يقول الرب؟ فبهت الجبائى. وترك الأشعرى مذهبه، واشتغل هو ومن تبعه بابطال رأى المعتزلة، واثبات ما وردت به السنة، ومضى عليه الجماعة. فسموا أهل السنة والجماعة.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

من قرى (كازرون)، أو من قرى (تستر) واسمه: محمد بن عبد الوهاب بن سلام - بتخفيف اللام.

[قوله] (فإن قال الثالث يا رب لم أمتني صغيرا) إلى آخره: بني (الجبائي) - وهو من أكابر المعتزلة - جوابه عن ذلك: علو وجوب الأصلح على الله - تعالى -، وقد أوجب المعتزلة على الله - تعالى - أمورا:
........................................
---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

منها: اللطف، ومنها: الثواب على الطاعات، ومنها: العقاب على الكبائر قبل التوبة، ومنها: أن يفعل الأصلح لعباده في الدنيا، ومنها: أن لايفعل ما هو قبيح عقلا، لأن الأصلح عندهم للعبد واجب على الله - تعالى - أن يعطيه، فلو لم يعطه مع أنه لا يتضرر به، والعبد ينتفع به لكان بخيلا

ثم لما نقلت الفلسفة الى العربية وخاض فيها الاسلاميون حاولوا الرد على الفلاسفة فيما خالفوا فيه الشريعة، فخلطوا بالكلام كثيرا من الفلسفة، ليتحققوا مقاصدها فيتمكنوا من ابطالها. وهلم جرا الى أن أدرجوا فيه

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

تعالى الله عن ذلك.

[قوله] ((وهلم جرا)): هلم: بمعنى: تعال، وهو مركب من: هاء التنبيه، ومن: لم، أي ضم نفسك إلينا، واستعمل استعمال البسيط، ليستوي فيه: الواحد، والجمع، والتذكير، والتأنيث عند الحجازيين، قاله في القاموس. وجرا: مصدر جر، والمعنى: صار لسان حالهم يقول: تعالو جروا خلط الفلسفة بالكلام.

[قوله] (معظم الطبيعات) أي مباحث العلم الطبيعي: وهو علم يبحث فيه عن أحوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الأحوال

معظم الطبيعيات والالهيات، وخاضوا فى الرياضيات حتى كاد لا يتميز عن الفلسفة، لولا اشتماله على السمعيات.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والثبات فيها. ومباحثه: مباحث الأعراض بأنواعها، ومباحث الجواهر من فلكيات وعناصر.

[قوله] (والإلهيات): هب مباحث أحوال المجردات عن المادة الجسمية في الذهن.

[قوله] (وخاضوا في الرياضيات): أي مباحث العلم الرياضي: وهو علم يبحث فيه عن أحوال المعلومات المجردة عن المادة في الذهن فقط، وهي تشمل عشرة
........................................
---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

علوم: علم التصوف، وعلم الهندسة، وعلم الهيئة، والعلم التعليمي، وعلم الحساب، وعلم الجبر،

وهذا هو كلام المتأخرين.

وبالجملة هو أشرف العلوم لكونه أساس الأحكام الشرعية،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وعلم الموسيقى، وعلم السياسة، وعلم الأخلاق، وعلم تدبير المنزل، وقد بينتها في رسالة لي مسماة: (اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم).

[قوله] (وهذا هو كلام المتأخرين) أي الكلام المختلط بالفلسفة.

[قوله] (وبالمجملة: هو أشرف العلوم) إلى آخره: وجه شرفه بخمسة أمور ظاهرة من كلامه، الأولان منها يرجعان إلى رابعهما: وهو نفاسة الغاية، فجهات

ورئيس العلوم الدينية، وكون معلوماته: العقائد الاسلامية.

وغايته الفوز بالسعادات الدينية والدنيوية، وبراهينه: الحجج القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية.

وما نقل عن بعض السلف من الطعن فيه، والمنع

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
شرفه - كما في المواقف - ثلاثة فقط: المعلومات، والغاية، ووثاقة الأدلة.
[قوله] (وما نقل عن [بعض] السلف) إلى آخره: أي كالإمام (الشافعي)، والإمام (أحمد بن حنبل)، حتى روي عنه: أن الباحث في علم الكلام زنديق. والجملة جواب ما يقال: كيف يثبت له ما ذكر من

## ٦ ثبوت حقائق الأشياء

عنه، فانما هو للمتعصب فى الدين، والقاصر عن تحصيل اليقين، والقاصد افساد عقائد المسلمين، والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين.
والا فكيف يتصور المنع عما هو أصل الواجبات، وأساس المشروعات.
ثم لما كان مبنى علم الكلام على الاستدلال بوجود المحدثات على وجود الصانع وتوحيده وصفاته وأفعاله. ثم منها الى سائر السمعيات،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الشرف مع ذم السلف له؟ [قوله] (للمتعصب) أي لأجله، (والخائض فيما لا يفتقر إليه) إلى آخره: أي كالبحث عن كيفية وجود الباري، وصفاته، وكيفية تعلق قدرة الله - تعالى - بالمقدورات، وكيفية العذاب بعد الموت.
[ثبوت حقائق الأشياء]
[قوله] (ثم منها) أي ثم ينتقل من الصانع وتوابعه، أي من الاستدلال على وجودها (إلى سائر السمعيات) أي إلى الاستدلال على وجودها، والمراد بها: الأمور التي يتوقف عليها السمع: كالنبوة، والرسالة، أو نتوقف هي على السمع: كالمعاد، وأسباب السعادة والشقاوة من: الإيمان، الكفر، والمعصية.
ناسب تصدير الكلام بالتنبيه على وجود ما يشاهد من الأعيان والأعراض، وتحقق العلم بهما ليتوسل بذلك الى معرفة ما هو المقصود الأهم فقال:
(قال أهل الحق)

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (قال أهل الحق) هم أهل السنة والجماعة، أي قالوا مجموع ما في الكتاب. وإن أريد أنهم قالوا المسألة الأولى منه فقط فغيرهم شاركهم فيها، وإنا خصهم بالذكر: لأنهم المعتد بهم.
[قوله] (وهو الحكم) إلى آخره: المراد بالحكم هنا: النسبة التامة الخبرية، فلا يتصف بالحق والصدق ونقيضهما شيء من المركبات التقييدية والإنشائية من حيث مفهومها، بل باعتبار ما تشعر به الأولى، وتستلزمه الثانية من النسبة الخبرية، فلا يصدق مثلا من قال: (زيد الفاضل) بواسطة تبادر الفهم إلى أنه لا يوصف شيء إلى بما هو ثابت له، ويدخل في النسبة المذكورة: ما اقترن منهما بزمان أو قيد لحقيتها وصدقها بوقوعها في ذلك الزمان، أو مع ذلك القيد، فإذا قلت: (أكرمك غدا) أو (إن جئتني أكرمتك): فإن وقع الإكرام في الغد،
وهو الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب، باعتبار اشتمالها على ذلك، والحكم يقابله الباطل وأما الصدق فقد شاع استعماله فى الأقوال خاصة،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
أو وقع وقت المجيء، كان ذلك القول حقا وصدقا، وإلا فلا.
و (المطابق): الموافق. و (الواقع): الخارج، وما في نفس الأمر. وب (العقيدة): ما ربط عليه القلب وجزم به. وب (الدين): الملة. وب (المذهب): الطريقة. وإطلاق الحق على كل من هذه الأربعة باعتبار الاشتمال المذكور حقيقي، على وزان إطلاق الحيوان على

الإنسان، لاشتمال الإنسان عليه.
[قوله] (فقد شاع) أي بحسب الاستعمال (في الأقوال الخاصة): إشارة إلى أن الصدق أخص من القول مطلقا، وإلى أنه قد يطلق على عسير القول من الاربعة المذكورة، فيكون مساويا للحق. وقد يطلق على غير الأربعة

## ٧ الماهية

ويقابله الكذب. وقد يفرق بينهما بأن المطابقة تعتبر فى الحق من جانب الواقع، وفى الصدق من جانب الحكم، فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع، ومعنى حقيته مطابقة الواقع اياه.
(حقائق الأشياء ثابتة) حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
إطلاقا شائعا عند جماعة خاصة: وهم الصوفية، فقد أطلقوه على: استواء السر والعلانية، والظاهر والباطن، بأن لايكذب أحوال العبد أعماله، ولا أعماله أحواله، وجعلوا الإخلاص لازما له.
[قوله] (وقد يفرق بينهما) أي بين الحق والصدق، وفيه إشارة إلى أنهما متساويان، وأن بينهما فرقا اعتباريا.
[الماهية]
[قوله] (حقيقة الشيء وماهيته: ما به الشيء هو هو) أشار إلى أن
هو هو، كالحيوان الناطق للانسان، بخلاف مثل الضاحك والكاتب،
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
معنى الحقيقة والماهية واحد.
[قوله] (كالحيوان الناطق) بالنسبة إلى الإنسان، فالباء للسببية، واغتفر في التعبير بذلك: اتحاد السبب والمسبب لفظا، لضيق العبارة عن المقصود. فالضميران للشيء حقيقة: بجعل ثانيهما مؤكدا للأول. وقيل: أو أولهما ل (ما به الشيء)، وثانيهما ل (الشيء) وإن اتحد مفهومهما صدقا.
.................................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
واعتُرض على الأول: بأنه غير مانع، لصدقه بالعلة الفاعلية.
وأجيب: بأن الفاعل: ما به الشيء موجود، لا ما به الشيء ذلك الشيء. وعلى الثاني: بأنه غير المانع - أيضا - لصدقه بالعرضي كالضاحك: إذ يصدق عليه: أنه ما به الإنسان ضاحك. ويجاب: بأن هذا تعريف للماصدق، وكلامنا في التعريف للماهية، بقرينة التعبير ب (هو هو).
والماهية - كما في شرح المقاصد - لفظة مشتقة مما هو، ولذا
مما يمكن تصور الانسان بدونه، فانه من العوارض. وقد يقال: ان ما
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
قالوا: ماهية الشيء: ما به يجاب عن السؤال ب (ما هو) كما أن الكمية: ما به يجاب عن السؤال ب (كم هو).
[قوله] (مما يمكن تصور الإنسان بدونه): أي تصوره بالكنه لا بالوجه، لإمكانه بدون الذاتي - أيضا - فسقط ما قيل: تعريف العرضي بما يمكن التصور بدونه: يفيد أن الذاتي: ما لا يمكن فيه ذلك.
[قوله] (وقد يقال): إلى آخره: قائله: القاضي (عضد الدين)، وتبعه
به الشيء هو هو، باعتبار تحققه حقيقة، وباعتبار تشخصه هوية. ومع قطع النظر عن ذلك ماهية.
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الشارح في شرح المقاصد.

[قوله] (باعتبار تحققه [في الخارج] حقيقتة) أي موجودة في الخارج في ضمن شخصها، بناء على أن الكلى الطبيعي موجود في الخارج، أي في ضمن شخصها، بناء على أن الكلى الطبيعي موجود في الخارج، أي في ضمن شخصه، (وباعتبار تشخصه هوية): هوية الشيء: تعينه وتميزه عن

## ٨ شيئية المعدوم

والشيء عندنا: الموجود. والثبوت والتحقق والوجود، والكون:

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

سائر ماهياته.

[شيئية المعدوم]

[قوله] (والشيء عندنا: الموجود) أي خلافا لأكثر المعتزلة، فعندنا: لا يصدق على المعدوم أنه شيء، أي ثابت متحقق في الخارج - كما سيأتي تحقيقة في آخر الكتاب - وعند أكثر المعتزلة: يصدق على المعدوم الممكن أنه شيء, بناء على القول بأن الوجود زائد على الماهية.

..................................

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

فإن قلت: لو كان الشيء هو الموجود لما كان متعلقا للقدرة، لأنها الصفة المؤثرة على وفق الإرادة وتأثيرها هو الإيجاد، وإيجاد الموجود محال.

ألفاظ مترادفة، معناها بديهى التصور.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

قلنا: المحال إيجاد الموجود بوجود سابق، وهو غير لازم، واللازم إيجاد موجود بوجود سابق، وهو غير لازم، واللازم إيجاد موجود بوجود هو أثر ذلك الإيجاد، وهو ليس بمحال.

[قوله] (ألفاظ مترادفة): خبر قوله: (والثبوت) إلى آخره.

[قوله] (معناها بديهي التصور) أي فلا يحتاج إلى تعريف، ولا

فان قيل فالحكم بثبوت حقائق الأشياء

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

يقدح فيه تعريفهم الوجود مثلا ب الكون، والتحقق، والثبوت، [والشيئية]، والحصول، ونحوها، لأنه تعريف لفظي يفيد فهم المعرف من ذلك اللفظ، لا تصوره في نفسه، والمخاطب به: من يعرف معنى الوجود مثلا من حيث أنه مدلول هذا الألفاظ دون الوجود.

[قوله] (فالحكم بثبوت حقائق الأشياء) منشأ التفريع - بالفاء - ما يفهم من تعريف الحقيقة بما مر من أنها نفس الشيء، وجعل الشيء بمعنى [الموجود]،

يكون لغوا بمنزلة قولنا: الأمور الثابتة ثابتة. قلنا: المراد أن ما نعتقده حقائق الأشياء، ونسميه بالأسماء من الانسان والفرس والسماء والأرض، أمور موجودة فى نفس الأمر، كما يقال: واجب الوجود موجود.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والثبوت بمعنى الوجود.

[قوله] (قلنا: المراد) إلى آخره: حاصله: منع انتفاء شرط الحمل ببيان اختلاف مفهومي الموضوع والمحمول: بأخذ وصف الموضوع بحسب الاعتقاد، والمحمول بحسب الأمر. فالمعنى: الماهيات الموجودة في اعتقادنا موجودة في الأمر، وهو مفيد في الظاهر كما في الباطن (كما يقال: واجب الوجود موجود) أي ما نتصوره واجب الوجود موجود في نفس الأمر.

وهذا الكلام مفيد ربما يحتاج الى البيان. وليس مثل قولك: الثابت ثابت، ولا مثل قوله:

أنا أبو النجم وشعرى شعرى على ما لا يخفى.

وتحقيق ذلك: أن الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة، يكون الحكم عليه بالشيء مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات، دون البعض، كالانسان اذا أخذ من حيث انه جسم ما، كان الحكم عليه بالحيوانية مفيدا. واذا أخذ من حيث انه حيوان ناطق، كان ذلك لغوا.
(والعلم بها) أى بالحقائق من تصوراتها والتصديق بها وبأحوالها
.-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ربما يحتاج إلى البيان) أي بالنسبة إلى الأذهان القاصرة (ليس مثل قولك: الثابت ثابت، ولا مثل قوله: أنا أبو النجم وشعري شعري) أي فإن كلا منهما ليس بمفيد ظاهرا إلا بالتأويل: بأن يقال في الأول: الثابت في اعتقادنا ثابت في نفس الأمر، وفي الثاني: أنا ذلك الرجل المعروف بالشجاعة والحمية، وشعري الآن كشعري فيما مضى، وهو الشعر المعروف بالبلاغة.
[قوله] (من تصوراتها والتصديق بها وبأحوالها) أي من كونها حادثة أو ممكنة ونحوهما، وإنما تنوع العلم بالحقائق إلى ما ذكره: لأن ما يقع في
..............................
.-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
جواب المسائل: إما أن يكون شرحا لمفهوم اسم لمن لا يعرفه، وهو مطلب (ما) الشارحة للاسم، أو الحقيقة لمن يعرف مفهومه، وهو مطلب (ما) الشارحة الحقيقة، أو بينا لوجود شيء، وهو مطلب (هل) البسيطة. أو لوجود شيء له، وهو مطلب (هل) المركبة. والعلم المكتسب من الأولين: تصور، ومن [الثالث] تصديق بما تبين، ومن الرابع: تصديق بأحوال ما هي ثابتة له.

## ٩ السوفسطائية

(متحقق). وقيل: المراد العلم بثبوتها للقطع بأنه لا علم بجميع الحقائق.
والجواب: ان المراد الجنس، ردا على القائلين بأنه لا ثبوت لشيء من الحقائق، ولا علم بثبوت حقيقة ولا بعدم ثبوتها (خلافا للسوفسطائية)
.-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (متحقق) - بكسر القاف أفصح من فتحها - أي ثابت لا سبيل إلى إنكاره.
[قوله] (والجواب) أي عن قوله (وقيل: المراد بالعلم) إلى آخره (أن المراد: الجنس) أي في قولنا: (حقائق الأشياء ثابتة)، وقولنا: (العلم بها متحقق)، وتحرير الجواب: أن يقال لقائله: أن المراد العم بثبوتها إن أردت بانتفاء العلم في قولك: (للقطع بأنه لا علم بجميع الحقائق) انتفائه تفصيلا: فمسلم، ولا يضر، أو إجمالا: فممنوع، فإن قولنا: (حقائق الأشياء ثابتة): يتضمن العلم الإجمالي بالجميع ولو بوجه ما، وإلا كان الحكم باطلا.
[السوفسطائية]
[قوله] (خلافا للسوفسطائية): هم قوم من حكماء يونان، توغلوا في
..............................
.-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الرياضة حتى أتوا بالهَذَيَان الذي صدر منهم، وسيأتي تفسير (سوفسطا) في كلامه.
فان منهم من ينكر حقائق الأشياء، ويزعم أنها أوهام وخيالات باطلة وهم العنادية، ومنهم من ينكر ثبوتها. ويزعم أنها تابعة للاعتقادات، حتى ان اعتقدنا الشيء جوهرا فجوهر، أو عرضا فعرض، أو قديما فقديم، أو حادثا فحادث وهم العندية.
ومنهم من ينكر العلم بثبوت شيء ولا ثبوته. ويزعم انه شاك.
وشاك فى أنه شاك وهلم جرا.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وهم: العنادية) سموا بها: لأنهم يعاندون ويدّعون بأنهم جازمون بأن لا موجود أصلا، بل بعدم تحقق نسبة أمر إلى آخر في نفس الأمر.
[قوله] (وهم: العندية) سموا بها: لنسبتهم الحقائق إلى أنفسهم.
[قوله] (ويزعم أنه شاك) أي يدّعيه دعوى باطلة، لا على سبيل الاعتقاد،
وهم اللاأدرِية. لنا تحقيقا: أنا نجزم بالضرورة بثبوت بعض الأشياء

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
لأن الشاك لا اعتقاد له؛ [قوله] (وهم: اللاأدرية) نسبة إلى: لا أدري.
وقد عاد الشارح - ككثير - فرق السوفسطائية ثلاثا، وزاد بعضهم رابعة: وهم الغلاة القائلون: نعلم ألا نعلم.
[قوله] (لنا تحقيقا) إلى آخره: نصب (تحقيقا) مع (إلزاما) على الحال, أو التمييز، أو المفعول له؛ والدليل التحقيقي: ما يثبت المدعَى بالعيان، وبعضها بالبيان. والزاما: أنه ان لم يتحقق نفى الأشياء، فقد ثبتت، وان تحقق، فالنفى حقيقة من الحقائق، لكونه نوعا من الحكم، فقد ثبت شيء من الحقائق، فلم يصح نفيها على الاطلاق. ولا يخفى أنه

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
وإن لم ينهض على الخصم، والإلزامي: عكسه. و (العيان) - بكسر العين - المعاينه.
[قوله] (وإن لم يتحقق نفي الأشياء فقد ثبت) أي لاستحالة ارتفاع النقيضين قيل: ويرد عليه: أن استحالة ارتفاعهما من جملة المخيلات عند العنادية، أو أنه غير متخيل بالنظر إلى معتقده في زعم العندية، أو أن الحقائق مشكوك فيها عند اللاأدرية، وعلى كل: فلا يلزم من عدم تحقق
انما يتم على العنادية. قالوا: الضروريات منها حسيات، والحس قد يغلط كثيرا،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
النفي الثبوت.
فالأولى في الإلزام: أن يقتصر على الشق الثاني، بأن يقال: إنكم جزمتم بنفي الحقائق مطلقا، وهذا النفي من جملة الحقائق، فثبت بعض ما نفيتم.
[قوله] (إنما يتم على العنادية) أي لا على العندية، لأنهم إما يقولون بتحقق النفي بحسب اعتقادهم، لا في نفس الأمر، ولا على الاأدرية، لأنهم لا ينفون شيئا ولا يثبتونه.
[قوله] (قالوا) أي السوفسطائية (الضروريات) منها حسيات، والحس قد يغلط كثيرا)
أي كثيرا في نفسه، وإلافهو قليل بالنسبة إلى الإصابة
كالأحول يرى الواحد اثنين، والصفراوى يجد الحلو مرا. ومنها بديهيات. وقد يقع فيها اختلافات. وتعرض شبه يفتقر فى حلها الى أنظار دقيقة. والنظريات فرع الضروريات. ففسادها فسادها. ولهذا كثر فيها اختلاف العقلاء.
قلنا: غلط الحس فى البعض، لأسباب جزئية، لا ينافى الجزم بالبعض بانتفاء أسباب الغلط. والاختلاف فى البديهى لعدم الألف أو لخفاء فى التصور، لا ينافى البداهة. وكثرة الاختلافات لفساد الأنظار، لا تنافى حقيقة بعض النظريات. والحق: أنه لا طريق الى المناظرة معهم، خصوصا اللاأدرِية. لأنهم لا يعترفون بمعلوم، ليثبت به مجهول، بل الطريق تعذيبهم بالنار، ليعترفوا أو يحترقوا.
و «سوفسطا» اسم للحكمة المموهة. والعلم المزخرف، لأن «سوفا» معناه العلم والحكمة و «اسطا» معناه

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

كما تفيده (قد).
[قوله] (يرى الواحد اثنين) يرى هنا: بصرية، وضمنها معنى يعلم فعداه إلى اثنين.
[قوله] (وتعرض) بكسر الراء هنا.
[قوله] (لأساب جزئية) كما ترى القَطْرة خطا,

## ١٠ النظر

المزخرف، والغلط. ومنه اشتقت السفسطة، كما اشتقت الفلسفة من «فيلاسوفا» أى محب الحكمة.
(وأسباب العلم)

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
والشعلة المدارة، بسرعة دائرة بسبب اتصال الشعاع بذلك في زمن قليل.
[النظر]
[قوله] (وأسباب العلم) أي الحادث، لقوله بعد: (للخلق). ومعنى كون الشيء سببا للعلم عند (الأشعري): أن العلم يحصل عقبه عادة,
من غير توليد ولا إيجاب، بناء على إستناد جميع الممكنات إلى الله - تعالى -

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
ابتداء، وأنه - تعالى - قادر مختار. وذهبت المعتزلة إلى أن النظر يولد العلم، بناء على ما ذهبوا إليه من إسناد بعض الحوادث لغير الله - تعالى - فالنظر: فعل للعبد يولد فعلا آخر هو العلم. والإمام (الرازي) إلى أنه يستلزمه فلا يختلف عنه، كما يستلزم وجود الجوهر وجود العرض.

## ١١ تعريف العلم

وهو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به، أى يتضح ويظهر، ما يذكر.
ويمكن أن يعبر عنه: موجودا كان أو معدوما،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[تعريف العلم]
[قوله] (وهو صفة يتجلى بها المذكور) باللسان أو القلب، واختاره
فيشمل ادراك الحواس وادراك العقل من التصورات والتصديقات

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
على (المعلوم) لسلامته من الدور، وعلى (الشيء) لشموله: المعدوم. وتعريف العلم بما قاله هو على رأي من يجعل العلم صفة ذات تعلق، وهو ما ذهب إليه جماعة من الأشاعرة، أما من يجعله نفس التعلق، أي الإضافة بين العالم والمعلوم، وهو ما اقتصر جمهور المتكلمين عليه، فيعرفه: بأنه تجلى الذكور، (فيشمل إدراك الحواس) أي الحواس الخمس الظاهرة،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
فإدراكها علم، وهو ما ذهب إليه (الأشعري)، حيث قال: (إدلاك السامعة والباصرة مثلا علم بالمسموعات والمبصرات)، ورده الجمهور: بأنا نجد فرقا ضروريا بين العلم التام بهذا الكون، وبين إبصاره. وأجيب: بأن ذلك الفرق لا يمنع كون ذلك علما مخالفا لسائر

العلوم: إما بالنوع أو بالهوية، وبأن إطلاق العلم على الإحساس مخالفا للغة والعرف، فإنه اسم لغيره من الإدراكات، كما قاله في شرح المقاصد. هذا: وقد نقل على (الأشعري) الرجوع عما مر إلى موافقة الجمهور، لأن للبهائم إدراكات بالحواس، وليست من أولى العلم عرفا ولا لغة.

اليقينية وغير اليقينية، بخلاف قولهم صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (اليقينة وغير اليقينة) بيان للتصديقات فقط، بناء على أن التصورات لا نقائض لها، أولهما معا، بناء على أن لها نقائض.

[قوله] (صفة توجب تمييزا) أي توجبه عادة (لا يحتمل النقيض) أي لا يحتمل متلعقا نقيض ذلك التمييز، نخرج به: الصفات الإدراكية التي توجب الظن أو الاعتقاد أو الوهم، فإنها وإن كانت توجب تمييزا، [ولكن يحتمل متعلقها النقيض].

فانه وان كان شاملا لادراك الحواس بناء على عدم التقييد بالمعانى،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (بناء على عدم التقييد بالمعاني) تنبيه على أن تعريف العلم بما ذكر على رأي (الأشعري) من شمول العلم لإدراك الحواس. أما من لا يرى ذلك فيعرفه بأنه: (صفة توجب تمييز بين المعاني): فيخرج: المحسوسات بالحس الظاهر: كإدراك زيد - مثلا - حال رؤيته، إذ المراد بالمعاني: ما يقابل العينية الخارجية: وهي الأمور العقلية: كلية كانت أو جزئية. ويدخل: إدراكه قبل رؤيته، لأنه إنما يوجد حينئذ على وجه كلى، ولا شيء من الكلى بخارج،

والتصورات بناء على أنها لا نقائض لها. على ما زعموا لكنه لا

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وإدراكه بعد رؤيته. لأن ذلك المدرك وإن كان على وجه جزئي، لكنه خيالي محض، فهو من قبيل المعاني.

[قوله] (بناء على أنها لا نقائض لها) بناء على تفسير النقيضين: بأنهما المفهومان المتمانعان لذاتيهما، ولا تمانع بين التصورات بدون اعتبار النسبة، كما سيأتي إيضاحه مع زيادة.

[قوله] (على ما زعموا) فيه إشارة إلى تضعيف قولهم المذكور: لاستلزامه أن تكون جميع التصورات علوما، مع أنها غير مطابق، كما إذا رأينا من بعيد شبحا هو حجر، فحصل منه في أذهاننا صورة إنسان.

يشمل غير اليقينيات من التصديقات.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والمعروف أن التصورات لا نقائض لها - كما مر آنفا - لا المتنافيان، ولا تمانع بين التصورات، فإن مفهومي: (الإنسان، واللاإنسان) - مثلا - وإن تنافيا: لا يتمانعان إلا إذا عتبر ثبوتهما لشيء، فيحصل: قضيتان متنافيتان متمانعتان.

[قوله] (من التصديقات) بيان لغير اليقيني؛ وافهم أن التعريف يشمل غير

هذا. ولكن ينبغى أن يحمل التجلى على الانكشاف التام الّذي لا يشمل الظن، لأن العلم عندهم مقابل للظن.

(للخلق) أى للمخلوق من الملك

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

اليقيني من التصورات.

[قوله] (هذا) إشارة إلى ما مضى، أي خذ هذا، أو الأمر هذا، أو هذا كما ذكر. وهو يؤتى به للفصل بين كلامين يتعلقان بشيء واحد وبينهما اختلاف بوجه ما، كم في قوله - تعالى -: {هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ} [ص: ٥٥]. والواو بعده للحال، فتفيد لما بعدها نوع ارتباط بما قبلها.

[قوله] (ينبغي أن يحمل التجلي على الانكشاف التام)، هذا الحمل وإن كان مجازيا، وهو لا يدخل التعريف، لكنه دخل فيه هنا لكونه مجازا مشهورا عرفا.
[قوله] (الذي لا يشمل الظن) أي ولا اعتقاد المقلد، لأنه عقدة على القلب. والتجلي: انشراح وانحلال العقدة، قاله في شرح المقاصد.

# ١٢ أسباب العلم

والانس والجن، بخلاف علم الخالق تعالى فانه لذاته لا لسبب من الأسباب. (ثلاثة: الحواس السليمة، والخبر الصادق، والعقل) بحكم الاستقراء. ووجه الضبط: أن السبب ان كان من خارج فالخبر الصادق،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[أسباب العلم]

[قوله] (فإنه لذاته): أي فإن علمه لذاته - تعالى - لاقتضائها وجوده - تعالى - على ما هو عليه من العلم وغيره، فلا يحتاج إلى سبب يفضي إلى ذلك.
[قوله] (بحكم الاستقراء) أي لا بحكم العقل، إذ الحصر أن كان مترددا بين النفي والإثبات، يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار: فعقلي، وإلا: فاستقرائي، فيستند انحصاره إلى التتبع والاستقراء، سواء كان في الجزئيات أم في الأجزاء؛ وأما ما ذكره من

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الترديد في الاستقراء: فهو لبيان توجيه الانحصار في المذكورات، لا لبيان الحصر. وبما تقرر علم أنه ليس المراد بالاستقراء هنا: ما يقابل التمثيل والقياس؛ إذ هو: استدلال بأحكام الجزئيات على الكلى لا لبيان الحصر؛ والمراد بالخارج هنا: الخارج عن المشاعر.
والا فان كان آلة غير المدرك، فالحواس والا فالعقل.
فان قيل: السبب المؤثر فى العلوم كلها هو الله تعالى، لأنها بخلقه وإيجاده من غير تأثير للحاسة، والخبر الصادق، والعقل، والسبب الظاهرى، كالنار للاحراق هو العقل لا غير، وانما الحواس والاخبار، آلات وطرق للعقل فى الادراك. والسبب المفضى فى الجملة بأن يخلق الله

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (فإن قيل: السبب المؤثر في العلوم كلها هو الله) في إطلاق لفظ (السبب) على الله - تعالى - تجوُّز على قول الجمهور: إن أسماء الله - تعالى - توقيفية؛ إذ لم يرد فيه توقيف. وحاصل السؤال: أنه إن أريد بالسبب: السبب الحقيقي: فلا وجه لعد شيء من الثلاثة سببا، أو المفضي في الجملة: فلا وجه لحصر الأسباب في الثلاثة.
[قوله] (آلات): راجع إلى: الحواس، [وقوله] (وطرق): راجع إلى:
تعالى فينا العلم معه بطريق جرى العادة، ليشمل المدرك كالعقل، والإله كالحس، والطريق كالخبر، لا ينحصر فى الثلاثة، بل هاهنا أشياء أخر، مثل الوجدان والحدس والتجربة. ونظر العقل بمعنى ترتيب المبادي والمقدمات. قلنا: هذا على عادة المشايخ فى الاقتصار على المقاصد والأعراض عن

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الأخبار، ففي كلامه لف ونشر مرتب.
[قوله] (قلنا: هذا) أي حصر الأسبا في الثلاثة (على عادة المشايخ) إلى آخره: حاصل الجواب مع الإيضاح: اختيار الشق الأخير، وبيان وجه الانحصار بما حاصله: أن كلا من الحواس والخبر، وإن كان المدرك بواسطتها هو العقل لما اختص بفائدة لم توجد في غيره

من الأسباب التي يدرك العقل بواسطتها أيضا: كالتجربة، والحدس

## ١٣ السبب الأول من أسباب العلم: الحواس

## ١٤ الكلام على الحواس الباطنة

تدقيقات الفلاسفة فانهم لما وجدوا بعض الادراكات حاصلة عقيب الاستعمال للحواس الظاهرة، التى لا يتمسك فيها سواء كانت من ذوى العقول أو غيرهم، جعلوا الحواس أحد الأسباب. ولما كان معظم المعلومات الدينية مستفادا من الخبر الصادق، جعلوه سببا آخر. ولما لم يثبت عندهم الحواس الباطنة المسماة بالحس المشترك

•----------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وهي في الحس: الظهور والعموم في إدراكه، وفي الخبر: استفادة معظم المعلومات الدينية منه، استحق أن يفرد قسما برأسه، وسببا مستقلا من أسباب العلم للإنسان والملك والجن، وأن ما ثبت مما سواهما لما لم يختص بنظر ما اختصا به، ولم يتعلق لهم غرض بتفاصيله: نظروا فيه إلى ما يرجع إليه، وهو العقل، فقابلوه بهما في تلك السببية.

والمراد ب (تدقيقات الفلاسفة): تدقيقاتهم فيما لا يُفتقر إليه.

[السبب الأول من أسباب العلم: الحواس]

[الكلام على الحواس الباطنة]

[قوله] (ولما لم يثبت عندهم الحواس الباطنة): هي على ما زعموا

والوهم وغير ذلك. ولم يتعلق لهم غرض بتفاصيل الحدسيات والتجربيات والبديهيات والنظريات، وكان مرجع الكل الى العقل: جعلوه سببا ثالثا، يفضى الى العلم، بمجرد التفات أو بانضمام حدس

•----------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

خمس:

الحس المشترك: وهي القوة التي ترتسم فيها صور الجزئيات المحسوسة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فتطالعها النفس ثم تدركها.

والخيال: وهو قوة تحفظ تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك، فهي كالخزانة له.

والوهم: وهي القوة التي تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالصور المحسوسة: كعداوة زيد، وصداقة عمرو.

..............................

•----------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والحافظة: وهي قوة نسبتها إلى الوهم نسبة الخيال إلى الحس المشترك.

والمتخيلة: وهي القوة المتصرفة في الصور التي تأخذها من الحس المشترك، والمعاني التي تأخذها من الوهم بالتركيب والتفريق، وتسمى: المفكرة أيضا.

وزعموا - أيضا - أن الدماغ ثلاثة بطون: أعظمها: الأول، ثم الثالث،

..............................

•----------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وأما الثاني: فهو كمنفذ بينهما على شطل الدودة، وأن الحس المشترك في مقدم البطن الأول منه، والخيال في مؤخره، والوهم في مقدم الثالث منه، والحافظة في مؤخره، والمتخيلة في وسك الدماغ، لتأخذ من هذه ومن هذه فتتصرف فيهما، وفي ذلك خلاف بينهم، وبسطه يطلب من كتب الحكمة والكلام.

أو تجربة أو ترتيب مقدمات. فجعلوا السبب فى العلم بأن لنا جوعا وعطشا، وأن الكل أعظم من الجزء، وأن نور القمر مستفاد من الشمس، وأن «السقمونيا» مسهل، وأن العالم حادث: هو العقل. وان كان فى

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (بأن لنا جوعا) إلى آخره: مثل بخمسة أمثلة: أولها: للوجدانيات، وثانيها: للبديهيات، وثالثها: للحدسيات، رابعها: للتجريبيات، وخامسها: للنظريات الحاصلة بترتيب مقدمات.

[قوله] (هو العقل): جملة وقعت مفعول (جعلوا)، ويجوز أن يكون

البعض باستعانة من الحس.

(فالحواس) جمع حاسة، بمعنى القوة الحساسة (خمس) بمعنى: أن العقل حاكم بالضرورة بوجودها. وأما الحواس الباطنة التى تثبتها الفلاسفة فلا تتم دلائلها على الأصول الاسلامية

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

مفعوله: (العقل)، والضمير للفصل، فالعقل على الأول: مرفوع، وعلى الثاني: منصوب.

[قوله] (بمعنى: القوة الحساسة) أي التي يقع بها الإحساس وإن لم يكن الإدراك حاصلا، فليست نفس الإدراك، كما أن قوة النطق ليست نطقا، فإنها موجودة وإن لم يكن صاحبها متلبسا بالنطق.

[قوله] (فلا تتم دلائلُها) أي لأن القول بثبوتها وتعددها مبنى على

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

نفي القادر المختار لجميع الأشياء ابتداء، بمجرد إرادته، وعلى أن النفس الناطقة والمراد بها هنا: العقل: ليست مدركة للجزئيات كالكليات، وأن الواحد لا يجوز أن يكون مبدأ لآثار كثيرة، كما أن ذلك مبسوط في المطولات.

## ١٥ الكلام على الحواس الظاهرة

(السمع) وهو قوة مودعة فى العصب المفروش فى مقعر الصماخ

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[الكلام على الحواس الظاهرة]

[قوله] (قوة مودعة في العصب المفروش) وفي هذا العصب هواء محتقن كالطبل، فإذا وصل الهواء الحامل للصوت إلى تلك العصبة وقرعها: يصل الإدراك بالقوة المودعة فيها، [قوله] (في مقعر الصماخ) أي مؤخره، والصماخ - بالصاد والسين - خرق الأذن، ويقال للأذن نفسها.

يدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصماخ، بمعنى أن الله تعالى يخلق الادراك فى النفس عند ذلك.

(والبصر) وهو قوة مودعة فى العصبتين المجوفتين اللتين

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (الأصوات) الصوت عندنا: كيفية تحدث بمحض خلق الله - تعالى - من غير تأثير لتموج هواء وقرع وقلع. وعند الحكماء: ما سلكه الشارح من أنه: كيفية في الهواء بسبب تموجه الحاصل بالقرع أو القلع بعنف، بشرط صلابة كل من: القارع والمقروع، والقالع والمقلوع.

[قوله] (بطريق وصول الهواء) إلى آخره: المراد أن الإحساس بالصوت يتوقف على وصول الهواء الحامل له بتكيفه به إلى الصماخ، لا بمعنى أن الهواء واحدا يتموج ويتكيف بالصوت ويوصله إلى السامعة؛ بل بمعنى أن ما يجاور

تتلاقيان فى الدماغ، ثم تفترقان، فيتباديان الى العينين يدرك بها الأضواء والألوان والاشكال والمقادير والحركات، والحسن

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ذلك الهواء المتكيف بتلك الكيفية يتكيف أيضا بنظيرها لا بها، لأن بها، لأن الأعراض لا تنتقل، وهكذا إلى أن يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ، فتدركه السامعة حينئذ.

[قوله] (تتلاقيان): أي بلا تقاطع: بأن تصل العصبة اليمنى باليسرى ثم يفترقان، فترجع اليمنى إلى العين اليمنى، واليسرى إلى اليسرى، فيكونان كدالين محدب إحداهما إلى محدب الأخرى، (يدرك [بها] الأضواء)

..............................

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

إلى آخره: إبصار هذه المذكورات كغيرها من نحو: التفرق والاتصال والاستقامة يدرك عندنا بمحض خلق الله - تعالى -، وعند الحكماء: بسبب انطباع صورة وخروج شعاع وغيرهما؛ كما هو مبسوط في كتبهم. والضوء واللون معناهما ظاهر. والشكل: هيئة إحاطة نهاية واحدة بالمقدار كما للدائرة، أو نهايتين كما لنصفها، أو ثلاث كما للمثلث، إلى غير ذلك؛

والقبح وغير ذلك مما يخلق الله تعالى ادراكها فى النفس، عند استعمال العبد تلك القوة (والشم) وهى قوة مودعة فى الزائدتين الناتئتين من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى، يدرك بها

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

فالشكل من الكيفيات المختصة بالكميات، لا من الكميات. والمقدار: كم متصل قار الذات، وسيأتي بيانه، وبيان الحركة. وعده وما يشبهه من المبصرات جرى على رأي الحكماء، وإلا فهو على رأي المتكلمين: عدم محض.

[قوله] (من مقدم الدماغ) أي من البطن المقدم من بطون الدماغ، أي بين العينين عند منتهى أصل قصبة الأنف، وهما مخرشفتان؛ أي مثقبتان أثقابا تشوك؛ من الخرشفة _ بحاء مهملة، أو خاء معجمة وشين معجمة فيهما -؛ وهي الأرض الغليظة من الكذان لا يستطاع المشي فيها، إنما هي كالأضراس؛ قاله في القاموس،

الروائح بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذى الرائحة الى الخيشوم (والذوق) وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان، يدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية التى فى الفم بالمطعوم،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

واقتصر فيها (الجوهري) على ذكرها بالحاء المهملة.

[قوله] (بكيفية ذي الرائحة) أي برائحة ذي الرائحة، فالهواء المتكيف برائحة المسك مثلا يوصلها إلى الخيشوم بسبب مجاورتها له. والخيشوم: أقصى الأنف. [قوله] (مثبنة) بنون فموحدة فمثلثة: أي منتشرة.

[قوله] (المطعوم) متعلق ب (مخالطة)، لتضمنها الاختلاط، وإلا فهي إنما تعدى باللام.

ووصولها الى العصب (واللمس) وهى قوة منبثة فى جميع البدن، يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (في جميع البدن) في تغليب، إذ المراد: ما يحس منه، بخلاف العظم ونحوه مما لا يحس.

[قوله] (الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة): اقتصر

ونحو ذلك عند التماس والاتصال به (وبكل حاسة منها) أى الحواس الخمس (يوقف) أى يطلع (على ما وضعت هى) أى تلك الحاسة (له) يعنى: أن الله سبحانه وتعالى قد خلق كلا من تلك الحواس لادراك أشياء

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

على التصريح بها: لأنها أصول الكيفيات الملموسة.

[قوله] (ونحو ذلك): أي كاللين، والصلابة، والنعومة، والكثافة، واللطافة، واللزوجة، والهشاشة: وهي الارتياح والخفة، يقال: هششت بفلان - بالكسر - أهش هشاشة: إذا خففت إليه وارتحت له،

مخصوصة، كالسمع للأصوات، والذوق للمطعوم والشم للروائح، لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الأخرى. وأما أنه هل يجوز ذلك أو يمتنع ذلك؟ ففيه خلاف. والحق الجواز: لما أن ذلك بمحض خلق الله تعالى، من غير تأثير للحواس، فلا يمتنع أن يخلق الله عقيب صرف الباصرة ادراك الأصوات مثلا.

فان قيل: أليست الذائقة تدرك بها حلاوة الشيء وحرارته معا؟ قلنا: لا.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

قاله (الجوهري).

[قوله] (لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الأخرى) أي لا يقع ذلك عادة، بل ولا يجوز عند الحكماء، أما عندنا: فالحق جواز ذلك عقلا، كما ذكره بعد.

[قوله] (فإن قيل: أليست الذائقة تدرك حلاوة الشيء وحرارته معا؟)

# ١٦ السبب الثاني من أسباب العلم: الخبر

بل الحلاوة تدرك بالذوق، والحرارة باللمس الموجود فى الفم واللسان.

(والخبر الصادق) أى المطابق للواقع. فان الخبر كلام، يكون

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

حاصل دعواكم: أنه لا يدرك بحاسة ما يدرك بالأخرى: منقوض بالذائقة، فإنها تدرك حلاوة الشيء وحرارته معا، مع أن الحرارة تختص بإدراك اللمس. وجوابه: ظاهر من كلامه.

[السبب الثاني من أسباب العلم: الخبر]

[قوله] (الخبر الصادق). إن قلت: الخبر الصادق مما يدرك بالسمع، فلا يُعدّ سببا للعلم؟ قلنا: المدرك بالسمع إنما هو الألفاظ، والخبر ليس سببا لإدراكها، بل للعلم بمدلولاتها، كما سيأتي إيضاحه مع الشرح.

[قوله] (أي المطابق للواقع) أي وإن لم يطابق الاعتقاد.

لنسبته خارج، تطابقه تلك النسبة، فيكون صادقا، أو لا تطابقه فيكون كاذبا. فالصدق والكذب على هذا، من أوصاف الخبر، وقد يقالان بمعنى الاخبار عن الشيء على ما هو به، أولا على ما هو به.

أى الاعلام بنسبة تامة تطابق الواقع أو لا تطابقه. فيكونان من صفات المخبر،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (لنسبته خارج) أي عن مفهوم الكلام، سواء كان تحققه في النفس، كما في الإخبار عما فيها، أم خارجا عنها، كما في الإخبار عما في الأعيان، بخلاف الإنشاء: ليس له خارج بهذا المعنى، لأن مضمونه - كطلب الفعل - إنما يحصل بلفظه، كلفظ الأمر، وإن كان تعلقه قبل التلفظ به.

[قوله] (الإخبار عن الشيء) أي عن الموضوع ([على ما هو به]) أي على أي وجه هو، أي الشيء متلبس به، أي بذلك الوجه، والمعنى: الإخبار عن الموضوع على وجه هو ثبوت المحمول له، أو انتفاؤه عنه.

[قوله] (أي الإعلام) إلى آخره: تفسير لقوله: (أي الإخبار عن الشيء) إلى آخره.

[قوله] (فمن ههنا) أي من أجل أن الصدق يوصف به كل من الخبر

فمن هاهنا يقع فى بعض الكتب الخبر الصادق بالوصف، وفى بعضها خبر الصادق بالإضافة.

(على نوعين: أحدهما: الخبر المتواتر) سمى بذلك لما أنه لا يقع دفعة بل على التعاقب والتوالى (وهو الخبر الثابت على ألسنة قوم، لا يتصور تواطؤهم)

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والمخبر (يقع في بعض الكتب: الخبر الصادق - بالوصف - وفي بعضها: خبر الصادق - بالإضافة) وهو في الأول: مجاز، وفي الثاني: حقيقة.

[قوله] (لما أنه لا يقع دفعة) بل بأخبار متتابعة يتخلل بينها فترات - غالبا - والذي يقع دفعة: إنما هو العلم الحاصل بذلك.

[قوله] (لا يُتصور تواطؤهم) - بضم الياء - أي لا يتصوره العقل، أي لا يجوزه، بمعنى أنه حاكم بامتناعه لا لذاته، بل لما قام عنده من العادة الشاهدة باستحالته في الخبر المتواتر. فمنشأ عدم التجويز: كثرة القوم،

أى لا يجوز العقل توافقهم (على الكذب) ومصداقه: وقوع العلم

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

فلا ينتقض بخبر الواحد المفيد للعم بقرينة.

[قوله] (ومصداقه): مصداق: بوزن مفعال، وهو من صيغ الآلة، أطلق هنا على الدليل مجازا: أي ودليل صدق المتواتر: هو وقوع العلم به لسامعه منه، لا من غيره، من غير عدد مخصوص: كعشرة، واثنى عشر، وغير ذلك مما شرطه بعضهم. والمراد: أن إدراك ذلك العلم من ذلك الخبر - أي

من غير شبهة (وهو) بالضرورة (موجب للعلم الضرورى، كالعلم بالملوك الخالية فى الأزمنة الماضية. والبلدان النائية) يحتمل العطف على الملوك، وعلى الأزمنة. والأول أقرب. وان كان أبعد فههنا أمران: أحدهما:

أن المتواتر موجب للعلم. وذلك بالضرورة فانا نجد

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

حصوله منه - يدل على صدق اسم المتواتر عليه، فذلك العلم متوقف من حيث حصولُه على ذات الخبر المتواتر، والعلم بكونه متواترا متوقف على ذلك العلم من حيث إدراكه؛ كالعالم مع الصانع، والعلم بحدوثه دليل على وجود الصانع، فاندفع لاختلاف الجهة ما قيل من أن: العلم مستفاد من التواتر، فإثبات المتواتر به الدور.

[قوله] (وهو بالضرورة) هذه الضرورة جهة لكون المتواتر موجبا للعلم الحاصل به، أما كون ذلك العلم ضروريا: فإنما يثبت بالنظر - كما سيأتي -.

[قوله] (والأول أقرب) أي معنى (وإن كان أبعد) أي لفظا، وإنما كان أقرب معنى: لأنه مع اشتهاره مشتمل على مثالين، بخلاف الثاني.

من أنفسنا العلم بوجود «مكة» و «بغداد» وأنه ليس الا بالاخبار. والثانى: ان العلم الحاصل به ضرورى. وذلك لأنه يحصل للمستدل وغيره، حتى الصبيان الذين لا اهتداء لهم بطريق الاكتساب، وترتيب المقدمات. وأما خبر النصارى بقتل عيسى عليه السلام واليهود بتأبيد دين موسى عليه السلام فتواتره ممنوع. فان قيل: خبر كل واحد لا يفيد الا الظن. وضم الظن الى الظن لا يوجب اليقين.

وأيضا: جواز كذب كل واحد، يوجب جواز كذب

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وإنه ليس إلا) قيل: بفتح (أن) عطف على (العلم)، والأوجه كسرها على الاستئناف، ويؤيده قوله في التلويح: (وما ذاك إلا بالأخبار).

[قوله] (وأما خبر النصارى) إلى آخره: جواب عما يقال: كيف قلتم: إن المتواتر فيفيد العلم مع إن إخبار اليهود والنصارى بما ذكر

متواتر، مع أنه لم يفد العلم؟.
المجموع، لأنه نفس الآحاد. قلنا: ربما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد، كقوة الحبل المؤلف من الشعرات.
فان قيل: الضروريات لا يقع فيها التفاوت ولا الاختلاف، ونحن نجد العلم بكون الواحد نصف الاثنين، أقوى من العلم بوجود «اسكندر» والمتواتر قد أنكر افادته العلم، جماعة من العقلاء. كالسمنية.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (فإن قيل: الضروريات) إلى آخره: حاصله إيرادان على قوله: (وأيضا جواز كذب كل واحد) إلى آخره، حاصل الأول: الاستدلال على أن العلم الحاصل عن المتواتر غير ضروري بانتفاء لازم الضروري وهو: عدم التفاوت لثبوت نقيض ذلك اللازم وهو التفاوت. وحاصل الثاني: الاستدلال على أنه غير ضروري، بانتفاء لازم آخر للضروري وهو: عدم الاختلاف فيه لثبوت نقيضه وهو الاختلاف. وحاصل الجواب: منع اللزوم فيهما.
[قوله] (كالسمنية): بضم السين وفتح الميم مخففة: قوم من فلاسفة الهند، قائلون بالتناسخ، منسوبون إلى صنم يعبدونه، قيل: اسمه:
والبراهمة. قلنا ممنوع، بل قد تتفاوت أنواع الضرورى، بواسطة التفاوت فى الألف والعادة، والممارسة، والاخطار بالبال، وتصورات أطراف الأحكام. وقد يختلف فيه مكابرة وعنادا، كالسوفسطائية فى جميع الضروريات

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
سومنات، وقيل: سمن، وقيل: سمنان.
[قوله] (والبراهمة): منسوبون إلى صنم اسمه: برهم، وقيل: إلى برهام، رجل من حكمائهم.

## ١٧ تعريف الرسول والنبي

(والنوع الثانى: خبر الرسول المؤيد) أى الثابت رسالته (بالمعجزة) والرسول: انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الأحكام. وقد يشترط فيه الكتاب، بخلاف النبي فانه أعم.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[تعريف الرسول والنبي]
[قوله] (أي الثابت رسالته بالمعجزة) الأنسب: أي المقوى بالمعجزة، لأن التأييد: هو التقوية، لكن لما كانت غايته هنا ثبوت الرسالة فسره الشارح به تجوزا.
[قوله] (والرسول: إنسان بعثه الله) إلى آخره: كلامه هنا وفي شرح المقاصد يقتضي أن المشهور: تساوي الرسول والنبي، والمشهور: أن النبي أعم من الرسول، لأنه أو حي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بذلك فرسول أيضا.
[قوله] (وقد يشترط فيه الكتاب) اعترض بأن الرسل ثلاثمئة وثلاثة عشر، والكتب مائة وأربعة، فلا يصح ذلك الاشتراط. وأجيب: بأن الإنزال عليه ليس بشرط، بل أن يكون مأمورا باتباع كتاب. وكل من القولين اللذين

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
ذكرهما الشارح مقابل للمشهور السابق.
ثم انحصار الخبر الصادق في النوعين المذكورين على القول بتساوي

## ١٨ تعريف المعجزة، وخوارق العادات

والمعجزة: أمر خارق للعادة

•----------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الرسول والنبي - كما جرى عليه الشارح - ظاهر، وأما على المشهور: فلا يظهر إلا أن عبر بدل الرسول بالنبي.

[تعريف المعجزة، وخوارق العادات]

[قوله] (والمعجزة: أمر خارق للعادة): المعجزة: مأخوذ من العجز المقابل للقدرة. وشمل (الأمر): كانفجار الماء بين الأصابع، وعدمه: كعدم إحراق النار لإبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ومن اقتصر على الفعل: جعل المعجزة هنا كون النار بردا وسلاما، أو بقاء الجسم على ما كان عليه

قصد به اظهار صدق من ادعى أنه رسول الله تعالى (وهو) أى خبر الرسول (يوجب العلم الاستدلالى) أى الحاصل بالاستدلال، أى النظر فى الدليل.

•----------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

من غير احتراق.

[قوله] (قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله) أفاد به: أنه ليس كل خارق دليلا على صدق: كإحياء الدجال للميت.

وخرج به: الإرهاص: وهو ماظهر على يد النبي قبل البعثة تأسيسا لقاعدة البعثة.

وكرامة الولي: إذ لا يقصد بهما التصديق وإن لزم في الكرامة، فليستا بمعجزتين حقيقة، وإن عدهما القوم من المعجزات على سبيل التشبيه والتغليب.

..............................
•----------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وإظلال الغمام، وتسليم الحجر والمدر، ونحوهما، لعدم قصد إظهار الصدق بها. وسحر مدعي النبوة، لأن إظهار الشيء فرع وجوده. على أن النقض به نقض بالفرضيات، لأن العادة قاضية بأن الله - تعالى - لا يخلق الخارق في يد الكاذب في دعوى النبوة لإمكان دعواه، بخلاف المتأله: حيث جاز إظهار الخارق على يده لأن كذبه معلوم بالأدلة القطعية، والنقض بالفرضيات غير مسموع.

ثم لابد من قيد: الظهور على يد المدعي، وأن يكون في زمن التكليف، ليخرج بالأول: ما يدعيه الكاذب من معجزات غيره من الأنبياء

## ١٩ تعريف الدليل

وهو الّذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم بمطلوب خبرى.

•----------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وبالثاني: ما يقع في الآخرة وعند ظهور أشراط الساعة وانتهاء التكليف، لكونه زمان نقض العادات وتغيير الرسوم.

[تعريف الدليل]

[قوله] (وهو) أي الدليل هنا (ما) أي لفظ (يمكن التوصل) أي الوصول بكلفة (بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري) بأن يكون النظر فيه من الجهة التي من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى ذلك المطلوب، المسماة: وجه الدلالة: كالعالم لوجود الصانع، بأن يقال: العالم حادث، وكل

..........................................................
•----------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

حادث له صانع، فالعالم له صانع. وخرج ب (العلم): الدليل في أصول الفقه الشامل للعلم والظن، إذ المعرف هنا إنما هو الدليل القطعي، لأنه الذي يبحث عنه المتكلم. وب (الخبري): وهو ما يخبر به: التصوري، وهو المفاد بالتعريف، إذ لا يسمى دليلا صالحا.

وقُيد بالإمكان: لأن الدليل لا يتوقف كونه دليلا على النظر فيه بالفعل، والإمكان يكون قبل النظر في الدليل، أما بعده: فلابد من قضيتين: صغرى مشتملة على موضوع المطلوب، وكبرى مشتملة على محموله، لينتج المطلوب - كما رأيت -
..........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والمراد بالنظر هنا: الفكر؛ وهو حركة النفس في المعقولات، بخلافها في المحسوسات؛ فإنها تخييل؛ لا فكر. وبصحيح النظر - المفسر بما مر - فاسده؛ فلا يمكن التوصل به إلى المطلوب، لانتفاء وجه الدلالة عنه، وإن أدى إليه بواسطة اعتقاد؛ كما إذا نظر في العالم من حيث البساطة: إذ ليس من شأنه أن ينتقل به إلى وجود الصانع، لكن يؤدي إلى وجوده النظر ممن اعتقد أن العالم بسيط، وكل بسيط له صانع،

وقيل: قول مؤلف من قضايا يستلزم لذاته قولا آخر.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وفيه كلام ذكرته في (شرح اللب).

[قوله] (وقيل: قول مؤلف) إلى آخره: القول المؤلف يشمل: المعقول، والملفوظ؛ وأما القول الآخر: فخاص بالمعقول، إذ لا يلزم التلفظ به.

والمراد بالقضايا: ما يشمل القضيتين، فيدخل: القياس البسيط،

فعلى الأول الدليل على وجود الصانع: هو العالم.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والمركب. وباللزوم: ما يعم البين، وغير البين؛ فيدخل القياس الكامل وغيره. وقال: (لذاته) دون (لذاتها): لينبه على أن لصورة التأليف دخلا في الالتزام.

وخرج ب (آخر): مجموع قضيتين مثلا، فإنهما يستلزمان إحداهما، مع أن ذلك ليس بدليل.

[قوله] (فعلى الأول: الدليل على وجود الصانع: هو العالم)

وعلى الثانى: قولنا العالم حادث، وكل حادث فله صانع. وأما قولهم: الدليل هو الّذي يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر، فبالثانى أوفق.

أما كونه موجبا للعلم، فللقطع بأن من أظهر الله المعجزة على يده، تصديقا له

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

فهو مفرد، (وعلى الثاني قولنا: العالم حادث) إلى آخره. فهو مركب، ويقال له: المادة والصورة. [قوله] (يلزم من العلم بع العلم بشيء آخر) فيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر، مع أن المصنف لم يذكره ليعتمد عليه، بل ليرتب عليه قوله: (فبالثاني أوفق) أي لتصريحه فيه باللزوم، بخلاف الأول: إذ المصرح به فيه: الإمكان، سواء أريد به: الإمكان العام أو

فى دعوى الرسالة، كان صادقا فيما أتى به من الأحكام. واذا كان صادقا يقع العلم بمضمونها قطعا. وأما أنه استدلالى، فلتوقفه على الاستدلال، واستحضار أنه خبر من ثبتت رسالته بالمعجزات. وكل خبر هذا شأنه، فهو صادق.

ومضمونه واقع

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الخاص.

[قوله] (كان صادقا فيما أتى به من الأحكام)، أي لاستلزام تجويز كذبه فيها بطلان دلالة المعجزة، وفي غيرها: بطلان الأدلة القاطعة لعصمته عن الذنوب، التي منها: الكذب.

[قوله] (فلتوقفه على الاستدلال) أي النظر في الدليل، (واستحضار أنه خبر من ثبتت رسالته) إلى آخره: أي بأن يرتب الاستدلال هكذا: هذا

(والعلم الثابت به) أى بخبر الرسول (يضاهى) أى يشابه (العلم الثابت بالضرورة) كالمحسوسات والبديهيات والمتواترات (فى التيقن) أى عدم احتمال النقيض (والثبات) أى عدم احتمال الزوال

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

خبر من ثبتت رسالته بالمعجزة، وكل خبر هذا شأنه فهو صادق، فهذا صادق. فإن قيل: التصور الخبر بعنوان كونه خبر من ثبتت رسالته يجعل صدقه بديهيا، فلا يحتاج إلى ترتيب هذا النظر. أجيب: بأن الكلام في الخبر الملحوظ من حيث ذاته، لا من حيث العنوان المذكور، وهو نظري. ونظيره: أ، ثبوت الحدوث للعالم الملحوظ من حيث عنوانه المتغير بديهي.

[قوله] (في التقين: أي عدم احنمال النقيض) إلى آخره: فسر كلا من (التيقن والثبات) بما قاله: ليصح عطف الثبات على التيقن، وإلا لحقيقة التيقن عدم احتمال النقيض مطلقا في نفس الأمر، وعند العالم في الحال

بتشكيك المشكك فهو علم بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم الثابت. والا لكان جهلا أو ظنا أو تقليدا.

فان قيل: هذا انما يكون فى المتواتر فقط فيرجع الى القسم الأول.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والمآل. وعليه: فالعطف للتفسير.

[قوله] (فهو علم بمعنى الاعتقاد) إلى آخره: إيضاح للعلم الاستدلالي في قول المتن: (وهو يوجب العلم الاستدلالي).

[قوله] (وإلا) أي وإن لم يكن كذلك: بأن كان غير مطابق: كان (جهلا)، أو غير جازم، مطابقا: كان (ظنا)، أو غير ثابت، مطابقا: كان (تقليدا). [قوله] (فإن قيل: هذا) أي كون العلم المذكور بمعنى الاعتقاد

قلنا: الكلام فيما علم أنه خبر الرسول بأن سمع من فيه أو تواتر عنه ذلك أو بغير ذلك، ان أمكن. وأما خبر الواحد فانما لم يفد العلم لعروض الشبهة فى كونه خبر الرسول.

فان قيل: فان كان متواترا أو مسموعا من فى رسول الله عليه السلام كان العلم الحاصل به ضروريا.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

المطابق الجازم الثابت.

وحاصل السؤال: أن موجب العلم الاستدلالي: هو خبر الرسول المتواتر فقط، فيرجع إلى النوع الأول من نوعي الخبر.

[قوله] (قلنا: الكلام) إلى آخره: حاصله: منع انحصار خبر الرسول في المتواتر، فقد يعلم بغيره: كالسماع من فيه، أو القرائن التي بها يفيد الآحاد العلم.

[قوله] (أو يغير ذلك) أي كالإلهام الآتي بيانه بناء على أنه يفيد العلم.

[قوله] (وكونها): عطف على: (الألفاظ).

[قوله] (عُلِم بالتواتر أنه خبر الرسول): هذا مجرد فرض للتمثيل بأنه

كما هو حكم سائر المتواترات والحسيات. لا استدلاليا. قلنا: العلم الضرورى فى المتواتر عن الرسول هو العلم بكونه خبر الرسول عليه الصلاة والسلام لأن هذا المعنى هو الّذي تواتر الاخبار به.

وفى المسموع من فى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ادراك الألفاظ، وكونها كلام رسول الله عليه الصلاة والسلام.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

متواتر، وإلا فليس هو بهذا اللفظ متوترا، بل ولا مشهورا، لأن روايه من الثقات: (البيقهي) فقط.

والاستدلالى: هو العلم بمضمونه وثبوت مدلوله. مثلا:

قوله عليه الصلاة والسلام «البينة على المدعى، واليمين على من أنكر علم بالتواتر: أنه خبر الرسول صلى الله عليه وسلم وهو ضرورى. ثم،

علم منه: أنه يجب أن يكون البينة على المدعى.
وهو استدلالى.
فان قيل: الخبر الصادق المفيد للعلم، لا ينحصر فى النوعين، بل قد يكون خبر الله تعالى، أو خبر الملك أو خبر أهل الاجماع، أو الخبر المقرون بما يرفع احتمال الكذب. كالخبر بقدوم «زيد» عند تسارع قومه الى داره. قلنا: المراد بالخبر خبر يكون سبب العلم لعامة الخلق، بمجرد كونه خبرا، مع قطع النظر عن القرائن المفيدة لليقين بدلالة العقل. فخبر الله تعالى أو خبر الملك، انما يكون مفيدا للعلم بالنسبة الى عامة الخلق، اذا وصل إليهم من جهة الرسول عليه السلام، فحكمه حكم خبر الرسول. وخبر أهل الاجماع

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (ثم علم منه) أي من خبر الرسول المعلوم ضرورة.

[قوله] (المفيدة لليقين بدلالة العقل) أي لا بمجرد كون الخبر خبرا، فقوله (بدلالة): متعلق ب (المفيدة).

## ٢٠ السبب الثالث من أسباب العلم: العقل

فى حكم المتواتر. وقد يجاب بأنه لا يفيد بمجرده، بل فى النظر فى الأدلةالدالة على كون الاجماع حجة. قلنا: وكذلك خبر الرسول، لهذا جعل استدلاليا.
(وأما العقل) وهو قوة للنفس، بها تستعد للعلوم والادراكات.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وقد يجاب) أي عن إيراد خبر أهل الإجماع على الحصر.

[قوله] (قلنا: وكذا خبر الرسول) أي لا يفيد العلم بمجرده - أيضا - بل بالنظر في أنه خبر من ثبتت رسالته بالعجزات - كما مر -.

[السبب الثالث من أسباب العلم: العقل]

[قوله] (قوة للنفس بها تستعد للعلوم والإدراكات) في تفسيره العقل بما ذكره تجوز، لاقتضائه أن العقل غير مدرك، مع أنه المدرك - كما علم من وجه الحصر فيما مر - وهو كالتجوز في قولهم: قدرة الباري موجبة للأشياء، مع

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

أن الباري - تعالى - هو الفاعل بقدرته.
وقد بسطت الكلام على معاني العقل في شرح آداب البحث.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (فهو سبب للعلم) أي للعلم الضروري، والاستدلالي.

وهو المعنى بقولهم: غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات. وقيل: جوهر يدرك به الغائبات بالوسائط، والمحسوسات بالمشاهدات (فهو سبب العلم أيضا) صرح بذلك لما فيه من خلاف الملاحدة والسمنية، فى جميع النظريات، وبعض الفلاسفة فى الالهيات بناء على كثرة الاختلاف وتناقض الآراء. والجواب:
ان ذلك لفساد النظر فلا ينافى كون النظر الصحيح من العقل، مفيد للعلم. على أن ما ذكرتم استدلال بنظر العقل، ففيه اثبات ما نفيتم، فيتناقض.

فان زعموا انه معارضة للفاسد بالفاسد. قلنا: اما أن يفيد شيئا فلا يكون فاسدا أو لا يفيد فلا يكون معارضة.
فان قيل:

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (فلا يكون فاسدا) أي غالبا، وإلا: فقد يكون فاسدا.

فسقط الاعتراض بأن إفادة الإلزام لا تنافي الفساد كسائر الأدلة

كون النظر مفيدا للعلم ان كان ضروريا لم يقع فيه خلاف. كما فى قولنا: الواحد نصف الاثنين وان كان نظريا لزم اثبات النظر بالنظر، وأنه دور. قلنا: الضرورى قد يقع فيه خلاف، اما لعناد أو لقصور فى

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الجدلية، فإنها تفيد الإلزام وإن لم تكن صحيحة عند المستدل بها.

[قوله] (لزم إثبات النظر بالنظر، وأنه دور) بيان الدور أن يقال: كون النظر مفيدا للعلم بتقدير كونه نظريا - يتوقف إثباته على النظر، وإثبات ذلك النظر يتوقف على كون النظر في الجهة مفيدا للعلم، وأنه دور.

[قوله] (قلنا: الضروري) إلى آخره: اختيار كل من شقي الترديد،

ادراك. فان العقول متفاوتة بحسب الفطرة باتفاق من العقلاء، واستدلال من الآثار وشهادة من الأخبار.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ومنع اللزوم، جمعا بين ما اختاره الإمام (الرازي) من الأول، و (إمام الحرمين) من الثاني.

[قوله] (من الآثار) أي آثار العقلاء المتفاوتة في المتانة، (وشهادة من الأخبار) أي النبوية، كخبر (البخاري): (النساء ناقصات عقل ودين).

والنظرى قد يثبت بنظر مخصوص لا يعبر عنه بالنظر، كما يقال: قولنا العالم متغير، وكل متغير حادث، يفيد العلم بحدوث العالم بالضرورة. وليس ذلك لخصوصية هذا النظر، بل لكونه صحيحا مقرونا بشرائطه. فيكون كل نظر صحيح، مقرون بشرائطه، مفيدا للعلم. وفى تحقيق هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب.

(وما ثبت منه) أى من العلم الثابت بالعقل (بالبديهة) أى بأول التوجه من غير احتياج الى تفكير (فهو ضرورى، كالعلم بأن كل شيء أعظم من جزئه) فانه بعد تصور معنى

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (والنظري قد يثبت بنظر مخصوص لا يعبر عنه بالنظر) أي وإن كان اسمه في الواقع نظرا، وبيان ذلك وما بعده: أنا أختار أنه نظري يثبت بنظر مخصوص ضروري المقدمات، من غير لزوم دور أو تناقض, بأن يقال (في قولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث): أن هذا الترتيب المخصوص نظر يفيد بالضرورة أن العالم حادث، وهذا النظر المخصوص فرد من أفراد النظر الكلي؛ وهو أن (كل نظر صحيح مقرون بشرائطه) يفيد العلم.

الكل والجزء والأعظم، لا يتوقف على شيء. ومن توقف فيه حيث زعم أن جزء الانسان، كاليد مثلا، قد يكون أعظم من الكل، فهو لم يتصور معنى الكل والجزء. (وما ثبت به بالاستدلال) أى بالنظر فى الدليل. سواء كان استدلالا من العلة على المعلول. كما اذا رأى نارا فعلم أن لها دخانا أو من المعلول على العلة. كما اذا رأى دخانا، فعلم أن هناك نارا. وقد يخص الأول باسم التعليل والثانى بالاستدلال (فهو

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (قد يكون أعظم) أي عند زيادة جرمه بنحو ورم، (فهو لم يتصور معنى الكل والجزء) إذ الكل: مجموع الجزأين، لا ما عدا الجزء كما توهمه هذا الزاعم. [قوله] (سواء كان استدلالا من العلة) إلى آخره: أي الاستدلال إن ابتدئ من العلة سمي: دليلا لميا، أو من المعلول سمي: دليلا إنيا، وبيانه: أن الدليل لابد أن يكون الحد الأوسط فيه علة

اكتسابى) أى حاصل بالكسب. وهو مباشرة الأسباب بالاختيار، كصرف العقل والنظر فى المقدمات فى الاستدلاليات، والاصغاء

وتقليب الحدقة. ونحو ذلك فى الحسيات. والاكتسابى أعم من الاستدلالى، لأنه الّذي يحصل بالنظر فى الدليل، فكل استدلالى اكتسابى، ولا عكس، كالابصار الحاصل بالقصد والاختيار.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن، فإن كان - أيضا - علة لوجودها في الخارج، كالنار في قولك: (هذه نار، وكل نار لها دخان) سمي ذلك الدليل دليلا لميا؛ لأن الحد الأوسط فيه يعط اللمية في الذهن والخارج. وإن لم يكن كذلك: كالدخان في قولك: (هذا دخان، وكل دخان له نار) سمي: دليلا إنيا؛ لأن الأوسط فيه إنما يفيد إنية النسبة في [الذهن]، أي

وأما الضرورى فقد يقال فى مقابلة الاكتسابى. ويفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق. وقد يقال فى مقابلة الاستدلالى، ويفسر بما يحصل بدون فكر ونظر فى دليل. فمن هاهنا جعل بعضهم العلم الحاصل بالحواس اكتسابيا، أى حاصلا بمباشرة الأسباب بالاختيار. وبعضهم ضروريا أى حاصلا بدون الاستدلال. فظهر أنه لا تناقض فى كلام

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ثبوتها دون لميتها.

[قوله] (ويفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا) خرج به: الحسيات.

[قوله] (فظهر أن لا تناقض) وجه ورود التناقض: أنه فهم من الكلام الأول: أن الضروري لا يكون بكسب، ومن الثاني أنه يكون به.

صاحب «البداية» حيث قال: ان العلم الحادث نوعان ضرورى: وهو ما يحدثه الله فى نفس العبد من غير كسبه واختياره، كالعلم بوجوده وتغير أحواله. واكتسابى: وهو ما يحدثه الله فيه بواسطة كسب العبد، وهو مباشرة أسبابه. وأسبابه ثلاثة: الحواس السليمة، والخبر الصادق، ونظر العقل.

ثم قال: والحاصل من نظر العقل: نوعان: ضرورى يحصل بأول النظر من غير تفكر كالعلم بأن الكل أعظم من جزئه.

واستدلالى يحتاج فيه الى نوع تفكر، كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ووجه دفعه: أن الضروري في الأول مقول في مقابلة الأعم، وهو الاكتسابي، وفي الثاني: مقول في مقابلة الأخص، وهو الاستدلالي. فبين الضروريين مغايرة، فلا تناقض، لانتفاء كون مورد الإيجاب والسلب واحدا.

[قوله] (صاحب البداية): هو الإمام: نور الدين، أحمد بن محمود بن أبي بكر، الصابوني، البخاري، الحنفي.

## ٢١ الإلهام

(والالهام) المفسر بإلقاء معنى فى القلب،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[الإلهام]

[قوله] (إلقاء معنى في القلب) المراد: الخطاب الوارد على القلب من غير إقامة، وتسميه الصوفية بالخاطر، ربانيا كان: وهو الخاطر الحق، أو ملكيا: وهو الإلهام، أو نفسانيا: وهو الهاجس، أو شيطانيا: وهو الوسواس.

بطريق الفيض (ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء عند أهل الحق) حتى يرد به الاعتراض على حصر الأسباب فى الثلاثة المذكورة. وكان الأولى أن يقول: أسباب العلم بالشيء، الا أنه حاول التنبيه على أن مرادنا بالعلم والمعرفة واحد، لا كما اصطلح عليه البعض من تخصيص العلم بالمركبات أو الكليات والمعرفة بالبسائط أو الجزئيات. الا أن تخصيص الصحة بالذكر مما لا وجه له. ثم الظاهر أنه أراد أن الالهام ليس سببا يحصل به العلم

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
فقوله (إلقاء معنى في القلب) أراد به القسمين الأولين، لمبادرة الفهم إليهما من قوله: (بطريق الفيض)، ومن قوله بعد: (ثم الظاهر أنه أراد أن الإلهام ليس سببا يحصل به العلم لعامة الخلق، ويصلح للإلزام على الغير، وإلا فلا شك أنه قد يحصل به العلم).
[قوله] (إلا أن تخصيص الصحة بالذكر مما لا وجه له) أي لأن الإلهام ليس سببا للعلم بفساد الشيء أيضا.
وقد ورد القول به فى الخبر (نحو قوله عليه الصلاة والسلام «ألهمنى ربى») وحكى عن كثير من السلف.
وأما خبر الواحد العدل وتقليد المجتهد، فقد يفيدان الظن، والاعتقاد الجازم، الّذي لا يقبل الزوال. فكأنه أراد بالعلم ما لا يشملها. والا فلا وجه لحصر الأسباب فى الثلاثة

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وقد ورد القول به في الخبر) من ذلك: خبر (البخاري) مرفوعا: (لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فإنه عمر)، وخبر (الترمذي) مرفوعا - أيضا - (اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله).
[قوله] (فكأنه أراد بالعلم) إلى آخره: لا ريب أنه أراد ذلك: لما قدمه من أن المراد بالعلم عندهم: ما لا يشمل الظن، أي والتقليد - كما مر بيانه -.

## ٢٢ حدوث العالم

(فالعالم) أى ما سوى الله تعالى من الموجودات مما يعلم به الصانع. يقال عالم الأجسام وعالم الأعراض وعالم النبات وعالم الحيوان، الى غير ذلك، فتخرج صفات الله تعالى، لأنها: ليست غير الذات كما أنها ليست عينها (بجميع أجزائه) من السموات وما فيها والأرض وما عليها (محدث) أى مخرج من العدم الى الوجود. بمعنى

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[حدوث العالم]
[قوله] (يقال: عالم الأجسام) إلى آخره: فيه إشارة إلى العالم: اسم للقدر المشترك بين جميع ما سوى الله - تعالى - ولبعضه المبهم، لا أنه اسم للجميع فقط، إذ لو كان كذلك لما صح جمعه، لأن الجمع لا يساوي مفرده.
[قوله] (فيخرج) أي بقوله: (الصانع): (صفات الله) إلى آخره: هذا على رأي المشايخ، وهو المعتمد، أما على رأي الجمهور: فيزاد: (وصفاته)،
أنه كان معدوما، فوجد، خلافا للفلاسفة. حيث ذهبوا الى قدم السموات بموادها وصورها وأشكالها، وقدم العناصر بموادها وصورها، لكن بالنوع بمعنى أنها لم تخل عن صورة قط عن صورة ما. نعم أطلقوا القول بحدوث ما سوى الله تعالى، لكن بمعنى الاحتياج الى الغير، لا بمعنى سبق العدم عليه.
ثم أشار الى دليل حدوث العالم بقوله (اذ هو) أى العالم (أعيان وأعراض) لأنه ان قام بذاته فعين. والا فعرض. وكل منهما حادث لما سنبين. ولم يتعرض له المصنف رحمه الله تعالى لأن الكلام فيه طويل، لا يليق بهذا المختصر. كيف وهو مقصور على المسائل دون الدلائل

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
لأنها عندهم غير ذاته، وهي قديمة.
[قوله] (خلافا للفلاسفة) أي لبعضهم.
(فالأعيان ما) أى ممكن يكون (له قيام بذاته) بقرينة جعله من أقسام العالم.

ومعنى قيامه بذاته عند المتكلمين: أن يتحيز بنفسه غير تابع تحيزه لتحيز شيء آخر بخلاف العرض فان تحيزه تابع لتحيز الجوهر، الّذي هو موضوعه. أى محله الّذي يقومه. ومعنى وجود العرض

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (ما: أي ممكن) فسر (ما) بالممكن: ليخرج: الواجب.

[قوله] (أي محله الذي يقّومه) خرج به الهيولى، فإنها وإن كانت

فى الموضوع: هو أن وجوده فى نفسه هو وجوده فى الموضوع.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

محلا للصورة عند من أثبتهما، لكن ليست مقومة لها، بل الأمر بالعكس، فإن الصورة مقومة للهُيولى.

[قوله] (وجوده في الموضوع) أي بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر، فليس المراد من عبارته: أن العرض - كالسواد - مثلا وجوده في نفسه هو وجوده في الجسم وقيامه به، ليرد عليه: أن إمكان ثبوت شيء في نفسه غير إمكان ثبوته لغيره، فكيف يتحد الثبوتان؟ بل أن ليس

ولهذا يمتنع الانتقال عنه بخلاف وجود الجسم فى الحيز فان وجوده فى نفسه أمر، ووجوده فى الحيز أمر آخر. ولهذا ينتقل عنه. وعند الفلاسفة. معنى قيام الشيء بذاته: استغناؤه عن محل يقومه. ومعنى قيامه بشيء آخر: اختصاصه به، بحيث يصير الأول نعتا والثانى منعوتا، سواء أكان متحيزا كما فى سواد الجسم، أو لا وكما فى صفات الله تعالى والمجردات.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

للسواد في نفسه وجود مستقل عن المحل مغاير في الخارج لوجوده القائم هو بذلك المحل.

[قوله] (ولهذا يمتنع الانتقال عنه) هذا مما اتفق العقلاء على صحته، فما يوجد مما يجاور النار من الحرارة، أو المسك من الرائحة، أو نحو ذلك، ليس بطريق الانتقال إليه، بل بإيجاد الفاعل المختار عندنا، وبحصول الاستعداد للمحل ثم الإفاضة عليه من المبدإ عند الحكماء.

[قوله] (وعند الفلاسفة) إلى آخره: معنى القيام عندهم أعم منه عند المتكلمين، لأن المستغني عن محل يقومه يشمل: المتحيز؛ كالجسم، وغير المتحيز؛ وهو الجواهر المجردة التي أثبتوها من العقول والنفوس.

## ٢٣ تعريف الجسم الطبيعي

(وهو) أى ماله قيام بذاته من العالم (اما مركب) من جزءين فصاعدا عندنا (وهو الجسم) وعند البعض لا بد من ثلاثة أجزاء لتتحقق الأبعاد الثلاثة.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[تعريف الجسم الطبيعي]

[قوله] (من جزأين فصاعدا [عندنا] وهو الجسم) تعريف الجسم بأنه: ما تركب من جزأين فصاعدا: مما عليه المحققون من المتكلمين، حيث قالوا: هو الجوهر القابل للأبعاد، ولو في جهة واحدة، وخالفهم في ذلك الحكماء، فأنكروا تركب الجسم من الجواهر الفردة لامتناعها عندهم، وأكثر المعتزلة: فقالوا: لابد من ثلاثة أجزاء، وقيل: إنما يتألف من أجزاء غير

أعنى الطول والعرض والعمق.

وعند البعض من ثمانية أجزاء، ليتحقق تقاطع الأبعاد

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

متناهية، وقيل: لابد من ثمانية، وقيل: ستة، وقيل: أربعة، وقيل: واحد، (وعند البعض) أي من المعتزلة: (من ثمانية): اثنان للطول، واثنان للعرض، وأربعة للعمق (ليتحقق تقاطع الأبعاد) بيانه: أنه إذا قام خط على آخر: فإن كان مستقيما: فالزاويتان متساويتان، وتسميان

على زوايا قائمة. وليس هذا نزاعا لفظيا راجعا الى الاصطلاح، حتى يدفع بأن لكل أحد، أن يصطلح على ما يشاء، بل هو نزاع فى ان المعنى الّذي وضع لفظ الجسم بإزائه. هل يكفى فيه التركيب من جزءين أم لا؟

احتج الأولون بأنه يقال لأحد الجسمين اذا زيد عليه جزء واحد: انه أجسم من الآخر، فلولا أن مجرد التركيب كاف فى الجسمية، لما صار بمجرد زيادة الجزء، أزيد فى الجسمية.

وفيه نظر. لأن أفعل من الجسامة بمعنى

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

قائمتين، وإن كان مائلا: فالزاوية التي في جهة الميل أصغر من الأخرى، وتسمى: حادة، وتسمى الأخرى: منفرجة، فإذا وضعنا جزأين أحدهما فوق الآخر، وآخرين بجنبهما، وأربعة فوقها: حصل: الطول، والعرض، والعمق. وقد تحقق بذلك تقاطعها على زوايا قائمة، لكن قوله: (على زوايا قائمة) لم يذكر للاحتراز، بل لبيان ماهية الجسم، فإن الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة المتقاطعة لا يكون إلا كذلك، أي قابلا للتقاطع على

٢٤ الجواهر

الضخامة، وعظم المقدار.

يقال: جسم الشيء أى عظم فهو جسيم. وجسام بالضم والكلام فى الجسم الّذي هو اسم لا صفة (أو غير مركب كالجوهر) يعنى العين

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

زوايا قائمة.

[الجواهر]

[قوله] (أو غير مركب) قسيم قوله (إما مركب) وهو على مذهب المتكلمين، فإن الجوهر منحصر في قسمين عندهم: لأنه إن لم يقبل القسمة بوجه: فهو الجوهر الفرد،

..........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وإلا فالجسم، وأنكروا وجود جواهر غير منحصرة. وأما على مذهب الحكماء: فأقسام الجوهر: الهيولى، والصورة، والنفس، والعقل، وبيانه يطلب من المطولات.

الّذي لا يقبل الانقسام لا فعلا ولا وهما ولا فرضا (وهو الجزء الّذي لا يتجزأ) ولم يقل: وهو الجوهر: احترازا عن ورود المنع.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (الذي لا تقبل الانقسام لا فعلا) أي لا قطعا - لصغره - ولا كسرا، لصلابته؛ (ولا وهما) لعجزه عن تمييز طرف منه عن طرف؛ (لا فرضا) أي ولا بالفرض العقلي المطابق للواقع، لامتناع العقل من الحكم بانقسام ما لا نثبت له حجما يمكن انقسامه.

[قوله] (احتراز عن ورود المنع) أي وإن أمكن دفعه: بأن الغرض

فان ما لا يتركب لا ينحصر عقلا فى الجوهر، بمعنى الجزء الّذي لا يتجزأ، بل لا بد من ابطال الهيولى والصورة والعقول والنفوس المجردة ليتم ذلك وعند الفلاسفة لا وجود للجوهر الفرد، أعنى الجوهر الّذي لا يتجزأ. وتركب الجسم انما هو من الهيولى والصورة.

وأقوى أدلة اثبات الجزء: أنه لو وضع كرة حقيقية على سطح حقيقى، لم تماسه الا بجزء غير منقسم. اذ لو ماسته بجزءين، لكان فيهما خط بالفعل، فلم تكن كرة حقيقية على سطح حقيقى وأشهرها عند

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
حصر ما يثبت العقل وجوده.
[قوله] (كره حقيقة): هي جسم يحيط به سطح في وسطه نقطه، جميع الخطوط الخارجه إليه منها سواء.
[قوله] (على سطح حقيقي) السطح، ويسمى: البسيط: ماله طول وعرض فقط، والحقيقي منه - ويسمى: المستوي - ما يمكن أن يفرض فيه خطوط مستقيمة في جميع الجهات.
[قوله] (لم تماسه إلا بجزء) أي وهو إما جوهر، وهو المطلوب، أو عرض، فيفتقر إلى جوهر يحل فيه بالذات، إن لم [نجوز] قيام العرض المشايخ: وجهان: الأول: انه لو كان كل عين منقسما لا الى نهاية، لم تكن الخردلة أصغر من الجبل. لأن كلا منهما غير متناهى الأجزاء، والعظم والصغر انما هو بكثرة الأجزاء وقلتها.

وذلك انما يتصور فى المتناهى. الثانى: ان اجتماع أجزاء الجسم ليس لذاته، والا لما قبل الافتراق. فالله تعالى قادر على أن يخلق الّذي لا يقبل الانقسام لا فعلا ولا وهما ولا فرضا (وهو الجزء الّذي لا يتجزأ) ولم يقل: وهو الجوهر: احترازا عن ورود المنع.

فان ما لا يتركب لا ينحصر عقلا فى الجوهر، بمعنى الجزء الّذي لا يتجزأ، بل لا بد من ابطال الهيولى والصورة والعقول والنفوس المجردة ليتم ذلك وعند الفلاسفة لا وجود للجوهر الفرد، أعنى الجوهر الّذي لا يتجزأ. وتركب الجسم انما هو من الهيولى والصورة.

وأقوى أدلة اثبات الجزء: أنه لو وضع كرة حقيقية على سطح حقيقى، لم تماسه الا بجزء غير منقسم. اذ لو ماسته بجزءين، لكان فيهما خط بالفعل، فلم تكن كرة حقيقية على سطح حقيقى وأشهرها عند المشايخ: وجهان: الأول: انه لو كان كل عين منقسما لا الى نهاية، لم تكن الخردلة أصغر من الجبل. لأن كلا منهما غير متناهى الأجزاء، والعظم والصغر انما هو بكثرة الأجزاء وقلتها.

وذلك انما يتصور فى المتناهى. الثانى: ان اجتماع أجزاء الجسم ليس لذاته، والا لما قبل الافتراق. فالله تعالى قادر على أن يخلق

فيه الافتراق الى الجزء الّذي لا يتجزأ. لأن الجزء الّذي تنازعنا فيه ان أمكن افتراقه، لزم قدرة الله تعالى عليه، دفعا للعجز، وان لم يمكن، ثبت المدعى والكل ضعيف، أما الأول فلانه انما يدل على ثبوت النقطة. وهو لا يستلزم ثبوت الجزء، لأن حلولها فى المحل، ليس حلول السريان، حتى يلزم من

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
بالعرض، أو بالواسطة إن جوزناه. وذلك الجوهر يمتنع انقسامه، وإلا لزم انقسام النقطة ضرورة انقسام الحال بانقسام المحل، فأيما كان: يثبت جوهر لا يقبل الانقسام، وهو المطلوب.
[قوله] (ثبت المدعى) أي وهو ثبوت الجزأ الذي لا يتجزأ.
[قوله] (والكل) أي كل من الأدلة الثلاثة.
[قوله] (لأن حلولها في المحل ليس حلول

عدم انقسامها عدم انقسام المحل. وأما الثانى والثالث فلان الفلاسفة لا يقولون بأن الجسم متألف من أجزاء بالفعل، وأنها غير متناهية، بل يقولون: انه قابل لانقسامات غير متناهية. وليس فيه اجتماع أجزاء أصلا، وانما العظم والصغر باعتبار المقدار القائم به. والافتراق ممكن لا الى نهاية. فلا يستلزم الجزء. وأما أدلة النفى أيضا فلا تخلو عن ضعف. ولهذا مال الامام الرازى فى هذه المسألة الى التوقف.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
السريان): وإنما تحل في الخط مثلا من حيث إنها نهاية له.
[قوله] (وأما أدلة النفي): هي كثيرة، منها: قول النافين: أن كل متحيز بالذات فيمينه غير شماله ضرورة، ووجهة المضيء المقابل للشمس غير

فان قيل: هل لهذا الخلاف ثمرة؟ قلنا: نعم فى اثبات الجوهر الفرد، نجاة عن كثير من ظلمات الفلاسفة، مثل اثبات الهيولى والصورة،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وجهه المظلم الذي لا يقابلها، فيجيب أن يكون منقسما. ووجه ضعفه: أن اللازم تعدد الأطراف، ويجوز أن يكون لشيء واحد غير منقسم في ذاته أطرافا يكن بد من أن تكون مجتمعه مترتبه متلاصقة, ولا شك أن الواقع في الوسط منها منها يحجب الطرفين عن التماس، فيكون ما به يماس الوسط أحد الطرفين غير ما به الجوهرية، وإنما هي بالأعراض، إذ لكل جزء نهايتان بهما التلاقي.
[قوله] (في إثبات الجوهر الفرد نجاة عن إثبات كثير من ظلمات الفلاسفة) إلى آخره: وجه النجاة به عما ذكر: أن الفلاسفة بنَوْا ثبوت الهيولى والصورة المؤدي إلى ما ذكر على انتفائه، ووجه تأديته إلى نفي حشر

# ٢٥ الأعراض

المؤدى الى قدم العالم، ونفى حشر الأجساد، وكثير من أصول الهندسة، المبنى عليها دوام حركة السموات، وامتناع الخرق والالتئام عليها.
(والعرض ما لا يقوم بذاته) بل بغيره، بأن يكون تابعا له فى التحيز أو مختصا به اختصاص الناعت بالمنعوت على ما سبق.
لا بمعنى أنه لا يمكن تعقله بدون المحل على ما وهم. فان ذلك انما هو فى بعض الأعراض

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الأجساد: أن الحشر جمع وتفريق عند من يثبت الجزء الذي لا يتجزأ، وهو ممكن، وتجوز ب (عن) عن (من) لأن: نجى إنما يتعدى بمن.
[قوله] (وكثير من أصول الهندسة): عطف على: (كثير من ظلمات الفلاسفة): ووجه النجاة بإثبات الجوهر الفرد عن هذا: أن كثيرا من أصول الهندسة مبني على ثبوت الكم المتصل، الموقوف ثبوته على ثبوت الهيولى والصورة.
[الأعراض]
[قوله] (إنما هو في بعض الأعراض): هو ما يقتضي النسبة لذاته،
........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
بأن يكون مفهومه بالقياس إلى الغير، وهو تسعة: الكم: وهو ما يقبل القسمة لذاته كالأعداد والمقادير. والكيف: وهو ما لايقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تصوره على تصور غيره كالألوان. والأين: وهو حصول الجوهر في الحيز الذي يخصه ويكون مملوءا به. ومتى: وهو الحصول في الزمان أو طرفه - وهو: الآن -. والوضع: وهو هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى بعض وإلى الأمور الخارجة عنه. والملك: وهو هيئة تعرض له بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله. والإضافة وهو نسبة تعقل بالقياس إلى نسبة أخرى معقولة بالقياس إلى الأولى. وأن يفعل الشيء: وهو التأثير. وأن ينفعل عن الشيء: وهو التأثر.
(ويحدث فى الأجسام والجواهر) قيل: هو من تمام التعريف، احترازا عن صفات الله تعالى.
(كالألوان) وأصولها، قيل: السواد والبياض، وقيل الحمرة والخضرة والصفرة أيضا. والبواقى بالتركيب (والأكوان) هى الاجتماع والافتراق والحركة والسكون (والطعوم) وأنواعها تسعة: وهى المرارة

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (قيل: هو من تمام التعريف): فيه إشارة إلى تضعيفه لعدم الاحتياج إليه، لخروج الصفات بكلمة ما، إذ هي عبارة عن الممكن، وكل ممكن حادث.
[قوله] (وأصولها): مبتدأ، خبره: ما بعده.
[قوله] (والبواقي بالتركيب): أي من البياض والسواد على الأول، ومن الخمسة على الثاني.
[قوله] (وأنواعها): أي الأصول (تسعة): حاصلة من ضرب أحوال
والحرافة والملوحة والعفوصة والحموضة والقبض والحلاوة والدسومة والتفاهة.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ثلاثة للفاعل؛ هي: الحرارة، والبرودة، والاعتدال، في أحوال ثلاثة للقابل: هي الكثافة، واللطافة، والاعتدال.

[قوله] (والحرافة): هي التي تحدث في اللسان [تفريقا] كما في الأجبان العتيقة، (والعفوصة) أي التي تحدث في اللسان قبضا وبعض [تفريق] كالعصير.

[قوله] (والقبض): هو الذي يحدث في ظاهر اللسان قبضا، فالفرق بينه وبين العفوصة: أن العفوصة تقبض باطن اللسان وظاهره معا، فينفر الطبع عنه نفرة شديدة، والقبض يقبض ظاهره فقط، فلا تكون النفرة عنه كذلك.

[قوله] (والتفاهة): طعم الدسومة ودون الحلاوة.

ثم يحصل بسبب التركيب أنواع لا تحصى (والروائح) هى وأنواعها كثيرة. وليست لها أسماء مخصوصة. والا ظهر أن ما عدا الأكوان لا يعرض الا للأجسام.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (يحصل بحسب التركيب أنواع): أي كالبشاعة: من المرارة والقبض، كما في الحُضُض - وهو دواء - كالزعوقة: من المرارة والملوحة كالشيحة.

[قوله] (وليست لها أسماء مخصوصة): أي وإنما يعبر عنها من جهة الموافقة والمخالفة للطبع، كرائحة مسك أو طيب.

[قوله] (والأظهر أن ما عدا الأكوان لا يعرض إلا الأجسام): أي

واذا تقرر أن العالم أعيان وأعراض. والأعيان أجسام وجواهر، فنقول: الكل حادث. أما الأعراض فبعضها بالمشاهدة، كالحركة بعد السكون، والضوء بعد الظلمة، والسواد بعد البياض. وبعضها بالدليل، وهو طريان العدم، كما فى أضداد ذلك. فان القدم ينافى العدم،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وللجواهر كما دل عليه كلامه - كغيره - في غير هذا الكتاب.

[قوله] (بالمشاهدة) الأولى: بالإحساس، ليشمل ما أدرك من الأعراض ببقية الحواس.

[قوله] (كما في أضداد ذلك): أي السكون قبل الحركة والظلمة قبل

لأن القديم إن كان واجبا لذاته فظاهر وإلا لزم استناده إليه بطريق الإيجاب إذ الصادر عن الشيء بالقصد والاختيار يكون حادثا بالضرورة والمستند إلى الموجب القديم قديم ضرورة امتناع تخلف المعلول عن العلة. وأما الأعيان: فلأنها لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث أما المقدمة الأولى: فلأنها لا تخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان أما عدم الخلو عنهما: فلأن الجسم أو الجوهر لا يخلو عن السكون في خير فإن كان مسبوقا بكون آخر في ذلك الحيز بعينه فهو ساكن، وإن لم يكن مسبوقا بكون آخر في ذلك الحيز بل في حيز آخر فتحرك وهذا معنى قولهم: [الحركة: كونان] في آنين في مكانين والسكون: كونان في آنين في مكان واحد. فإن قيل: يجوز أن لا يكون مسبوقا بكون آخر أصلا كما في آن الحدوث فلا يكون متحركا كما لا يكون ساكنا.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (الحركة: كونان) إلى آخره: يرد عليه أن ما حدث في مكان وانتقل إلى الآخر في الآن الثالث يلزم أن يكون كونه في الآن الثاني جزءا من الحركة والسكون معا وهو باطل فالوجه ما في (الموقف، والمقاصد) وغيرهما من أن: الحركة: كون أول في حيز ثان والسكون: كون ثان في

قلنا: هذا المنع لا يضرنا [لما فيه من تسليم المدعي، على أن الكلام في الأجسام التي تعددت فيها الأكوان] وتجددت عليها الأعصار والأزمان.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

حيز أول، بناء على ما ذهب إليه المتكلمون من تجدد الأكوان وتشخصها بحسب الآنات.

ولو عبر بالحيز بدل المكان لكان أحسن، ليشمل الجوهر الفرد، إذ المكان أخص من الحيز.
[قوله] (لما فيه من تسليم المدعى) أي وهو الحديث.
[قوله] (على أن الكلام في الأجسام التي تعددت فيها الأكوان): أي كالأفلاك والعناصر.
وأما حدوثهما فلأنهما ممن الأعراض، وهي غير باقية، لأن ماهية الحركة لما فيها من الانتقال من حال إلى حال تقتضي المسبوقية بالغير والأزلية تنافيها ولأن كل حركة فهي على التقضي وعدم الاستقرار وكل سكون فهو جائز الزوال لأن كل جسم فهو قابل للحركة بالضرورة [وقد عرفت] أن ما يجوز عدمه يمتنع قدمه. وأما المقدمة الثانية: فلأن ما لا يخلو عن الحوادث لو ثبت في الأزل لزم ثبوت الحادث في الأزل وهو محال. [وههنا أبحاث]: الأول: أنه لا دليل على انحصار الأعيان في الجواهر والأجسام وأنه يمتنع وجود ممكن يقوم بذاته ولا يكون متحيزا أصلا: كالعقول والنفوس المجردة التي تقول بها الفلاسفة. والجواب: أن المدعي حدوث ما ثبت وجوده بالدليل من الممكنات: وهو الأعيان المتحيزة والأعراض، لأن أدلة وجود المجردات

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (كما عرفت) أي أن القدم ينافي العدم.
[قوله] (وههنا أبحاث) نشأ أولها من قوله (والأعيان: أجسام وجواهر) وثانيتها من قوله (أما الأعراض) إلى آخره وثالثها من قوله (لو ثبت في الأزل لزم ثبوت الحادث في الأزل) ورابعها من قوله (فلأن الجسم أو الجوهر لا يخلو عن الكون في الحيز) وقد بينها وأجاب عن كل منها بما يحصل الغرض فجزاه الله - تعالى - خيرا.

غير تامة على ما بين في المطولات. الثاني: أن ما ذكر لا يدل على حدوث جميع الأعراض، إذ منها ما لم يدرك بالمشاهدة حدوثه ولا حدوث أضداده: كالأعراض القائمة بالسموات من الإشكال والامتدادات والأضواء. والجواب: أن هذا غير مخل بالغرض لأن حدوث الأعيان يستدعي حدوث الأعراض؛ ضرورة أنها لا تقوم إلا بها. الثالث: أن الأزل ليس عبارة عن حالة مخصوصة حتى يلزم من وجود الجسم فيها وجود الحوادث فيها، بل هو عبارة عن عدم الأولية، أو عن استمرار الوجود في أزمنة مقدرة متناهية في جانب الماضي ومعنى أزلية الحركات الحادثة: أنه ما من حركة إلا وقبلها حركة إلا قبلها حركة أخرى لا إلى بداية وهذا هو مذهب الفلاسفة وهم يسلمون أنه لا شيء من

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
ومحصل السؤال في الثالث: أنا لا نسلم أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث كيف ولحال أن الحركة المطلقة لا تخلو عن الحركات الجزئية الحادثة مع أن الحركة المطلقة ليست بحادثة.

## ٢٦ وجوده تعالى

جزئيات الحركة بقديم وإنما الكلام في الحركة المطلقة. والجواب: أنه لا وجود للمطلق إلا في ضمن الجزئي، فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات. الرابع: أنه لو كان كل جسم في حيز لزم عدم تناهى الأجسام لأن الحيز هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي. والجواب: أن الحيز عند المتكلمين هو الفراغ الموهوم الذي يشغله الجسم وينفذ فيه أبعاده.
ولما أن العالم محدث ومعلوم أن المحدث لا بد له من محدث ضرورة امتناع ترجح أحد طرفي الممكن من غير مرجح: ثبت أن له محدثا. (والمحدث للعالم هو الله - تعالى -) أي الذات الواجب الوجود الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلا، [إذ لو كان جائز الوجود] لكان من جملة العالم، فلم يصلح محدثا للعالم ومبدئا له، مع أن العالم اسم لجميع ما يصلح علما على وجود مبدئ له. [وقريب من هذا ما يقال]: إن مبدئ الكائنات بأسرها لا بد أن يكون واجبا؛ إذ لو كان

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[وجوده تعالى]
[قوله] (إذ لو كان جائز الوجود): أي جوازا مباينا للواجب فلا يرد أن صفة الواجب وكذا مجموع ذاته وصفتها مما يجوز وجوده وليسا من جملة العالم.
[قوله] (وقرب من هذا ما يقال) إلى آخره: جهة القرب: أن
ممكنا لكان من جملة الممكنات فلم يكن مبدئا لها. [وقد يتوهم] أن هذا دليل على وجود الصانع من غير افتقار إلى إبطال التسلسل وليس كذلك بل هو إشارة إلى أحد أدلة بطلان التسلسل: وهو أنه لو ترتبت سلسلة الممكنات لا إلى نهاية لاحتاجت على علة [وهي لا يجوز أن تكون نفسها] ولا بعضها لاستحالة كون الشيء علة لنفسه ولعلله،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

المقصود منهما واحد وإن اختلفت العبارة والاعتبار إذ الأول: استدلال بطريق الحدوث والثاني: استدلال بطريق الإمكان.
[قوله] (وقد يتوهم) أي بأن يقال في توجيهه: لو لم يكن في الموجودات واجب لكانت بأسرها ممكنة، فيلزم وجود الممكنات لذواتها وأنه محال.
[قوله] (وهي) أي تلك العلة (لا يجوز أن تكون نفسها) أي نفس الممكنات. ويمكن أن يستدل بهذا الدليل على بطلان الدور - أيضا - بأن
بل خارجا عنها فتكون واجبا فتنقطع السلسلة. [ومن مشهور الأدلة: برهان التطبيق: وهو أن تفرض من المعلوم الأخير] إلى غير النهاية جملة ومما قبله بواحد مثلا إلى غير النهاية جملة أخرى، ثم نطبق الجملتين: بأن نجعل الأول من الجملة الأولى بإزاء الأول من الجملة الثانية والثاني بالثاني مهم جرا: فإن كان بإزاء كل واحد منن الأولى واحد من الثانية كان الناقص كالزائد وهو محال وإن لم يكن: فقد وجد في الأولى ما لا يوجد بإزائه شيء في الثانية وتنقطع الثانية وتتناهى ويلزم منه تناعي الأولى؛ لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدر متناه، والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهيا بالضرورة وهذا التطبيق

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

يقال: مجموع المتوقفين ممكن فعلته: إما نفسه وإما جزؤه وهما باطلان كما عرفت في بطلان التسلسل فتعين أن يكون خارجا هو علة البعض فينقطع الدور فلا دور.
[قوله] (ومن مشهور الأدلة برهان التطبيق: وهو أن يفرض من المعلوم الأخير) على آخره: اقتصر على ما إذا كان التسلسل في جانب العلل لمناسبته للمقام وإلا: فهو جاز في جانب المعلولات: بأن يفرض من
إنما يمكن [فيما دخل تحت الوجود] دون ما هو وهمي محض فإنه ينقطع بانقطاع الوهم ولا يرد النقص بمرات العدد: بأن يطبق جملتان

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

علة معينة بطريق التنازل إلى غير النهاية جملة ومما بعدها بمتناه إلى غير النهاية جملة أخرى فيحصل على التقديرين جملتان: إحداهما زائدة على الأخرى بمتناه ثم نطبق الجملتين إلى آخر ما ذكره.
[قوله] (فيما دخل تحت الوجود] أي في الجملة ولو على التعاقب: كحركات الفلك.

## ٢٧ الوحدانية

إحداهما من الواحد لا إلى نهاية والثانية من الاثنين لا على نهاية ولا بمعلومات الله - تعالى - ومقدوراته، فإن الأولى أكثر من الثانية مع لا تناهيهما وذلك لأن معنى لا تناهي الأعداد والمعلومات والمقدورات: أنها لا تنتهي إلى حد لا يتصور فوقه آخر، لا بمعنى أن ما لا نهاية له يدخل تحت الوجود، فإنه محال.
(الواحد) [يعني أن صانع العالم واحد] ولا يمكن أن يصدق مفهوم

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[الوحدانية]
[قوله] (يعني أن صانع العالم واحد]: أشار به إلى دفع توهم استدراك لفظ الواحد بناء على أن لفظ الجلالة لكونه علما للجزئي الحقيقي يعني عنه،
واجب الوجود إلا على ذات واحدة، [والمشهور في ذلك] بين المتكلمين: برهان التمانع [المشار إليه] بقوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: ٢٢] وتقريره: أنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمانع، بأن يريد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه، لأن كلا منهما في نفسه أمر ممكن،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
لأن مدلول ذلك اللفظ لا يكون إلا واحدا. ووجه الدفع: أن المراد التوحيد بصنع العالم ووجوب الوجود، لا وحدة الذات المفادة من الجلالة.
[قوله] (والمشهور في ذلك): أي في إثبات ذلك المدعي: وهو أن صانع العالم واحد، وأن تعدده ممتنع.
[قوله] (المشار إليه) إلى آخره: نبه بالمشار إليه على أن برهان التمانع ليس هوو معنى عبارة الآية لما ذكره بعد من أن الآية حجة إقناعية
[وكذا تعلق الإرادة بكل منهما إذ لا تضاد بين الإرادتين] بل بين المرادين وحينئذ: إما أن يحصل الأمران، فيجتمع الضدان، [أولا] فيلزم

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
فالآية عنده حجة إقناعية تشير إلى حجة قطعية لمشاركتها لها في النظم والأسلوب.
[قوله] (وكذا تعلق الإرادة بكل منهما): أي أمر ممكن في نفسه، والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال.
[قوله] (إذ لا تضاد بين الإرادتين) أي تدافع بين تعليقهما، فالتضاد هنا لغوي لا اصطلاحي، إذ المانع من الاجتماع في محل واحد لا ينحصر في التضاد بالمعنى الاصطلاحي فلا يكفي في الاستدلال الاقتصار على نفيه.
[قوله] (أولا) أي بأن لم يحصل واحد من المرادين أو بأن يحصل أحدهما دون الآخر واللازم على الأول محال لارتفاع الضدين، وعجز كل
عجزهما أو يحصل أحدهما فيلزم عجز أحدهما وهو [أمارة الحدوث والإمكان لما فيه من شائبة الاحتياج]، فالتعدد مستلزم [لإمكان التمانع المستلزم للمحال] فيكون محالا وهذا تفصيل ما يقال: أن أحدهما إن لم

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
المنافي لألوهيته، فعجز أحدهما لازم على كل من التقديرين ولعل اقتصار الشارح عليه لذلك.
[قوله] (أمارة الحدوث والإمكان لما فيه من شائبة الاحتياج) أي ولأنه يلزمه الاحتياج وهو نقص يستحيل على الإله قطعا. فإن قيل: إذا كان عدم حصول المراد عجزا لزم المعتزلة أن يقولوا بالعجز في حق الباري - تعالى وتقدس - لقولهم: طاعة الفاسق مرادة له - تعالى - ولا تحصل. أجيب بأن: المشيئة عندهم نوعان: مشيئة قطعية يسمونها مشيئة قسر وليست متعلقة بطاعة الفاسق، والعجز هو التخلف عنها ومشيئة تفويض: مثل أن تقول لبعدك: افعل كذا ولا أجبرك عليه وهذه في المشيئة المتعلقة بطاعة الفاسق ولا عجز في التخلف عنها.
[قوله] (لإمكان التمانع المستلزم للمحال) يصح أن يكون قوله:
يقدر على مخالفة الآخر لزم عجره وإن قدر لزم عجز الآخر، [وبما ذكرنا يندفع ما يقال]: أنه يجوز أن يتفقا من غير تمانع أو أن تكون

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
(المستلزم) نعتا لـ (التمانع) أو نعتا (لإمكان) وعلى كل منهما: فهو إشارة إلى بيان بطلان اللازم، ويكون الاستدلال بقياس اقتراني مركب من شرطية متصلة وحملية فيقال: لو أمكن التعدد لأمكن التمانع وإمكان التمانع محال، فإمكان التعدد محال أما الملازمة فظاهرة،

وأما بطلان اللازم - وهو إمكان التمانع - أي استحاله - فيقرر على الأول: بأن التمانع يستلزم المحال لأنه يستلزم اجتماع الضدين أو ارتفاعهما أو عجز الإله وكل منها محال. وعلى الثاني: بأن إمكان التمانع يستلزم المحال الذي هو [اجتماع] الضدين المذكورين أو ارتفاعهما أو العجز المنافي للألوهية وملزوم المحال محال.

[قوله] (وبما ذكرنا يندفع ما يقال) إلى آخره: والذي يقال: ثلاثة

الممانعة والمخالفة غير ممكنة لاستلزامها المحال أو أن يمنع اجتماع الإرادتين كإرادة الواحد حركة زيد وسكونه معا. واعلم أن قول الله - تعالى - {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: ٢٢] حجة إقناعية، [والملازمة عادية]؛

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

أشياء معروفة من كلامه وجه اندفاع الأول: أن جواز الاتفاق لا يمنع جواز الاختلاف و

إمكان الاختلاف كاف في إثبات المطلوب - كما ذكر - ووجه اندفاع الثاني: أن استحالة الممانعة ناشئة من الغير ومثلها لا ينافي قدرة الواجب وأما اندفاع الثالث فبقوله: (لا تضاد بين الإرادتين).

[قوله] (والملازمة عادية]: بيان لوجه كون الحجة إقناعية وليس مراده أن الآية ليس فيها برهان قاطع على الوحدانية بل الذي تضمنه كلامه: أن في الآية إشارة وعبارة، وأنها تدل على البرهان بإشارتها وعلى الإقناعي بعبارتها وهذا من الحكمة البالغة فإن المخاطب إذا كان ينقاد بالحجة الإقناعية فاللائق أنه لا له غيرها وغالب الناس

•حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

تقصر عقولهم عن إدراك البرهان القاطعة فعبر بالإقناعية والملازمة العادية لهم والإشارة في جانب الإمكان: وهي أن إمكان التعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال والعبارة في جانب الفعل: وهي أن وجود إلهين يستلزم فيما جرت به العوائد التمانع المستلزم للمحال.

على ما هو اللائق [بالخطابيات] فإن العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم؛ على ما أشير إليه بقوله - تعالى - {وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ} [المؤمنون: ٩١] وإلا: فإن أريد به الفساد بالفعل أي خروجهما عن هذا النظام المشاهد: فمجرد التعدد لا يستلزمه لجواز الاتفاق على هذا النظام المشاهد وإن أريد إمكان الفساد: فلا دليل على انتفائه بل النصوص شاهدة بطي السموات ورفع هذا النظام [فيكون ممكنا لا محالة]. لا يقال: الملازمة قطيعة والمراد بفسادهما: عدم تكونهما [بمعنى أنه]

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] ([بالخطابيات]): نسبة على الخطابة: وهي عند أهل المنطق: الأدلة المؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة أو منهما إذا يحصل بها الظن. ويقابلها عندهم: البرهان: وهو الدليل المؤلف من مقدمات يقينية يحصل بها اليقين.

[قوله] (فيكون ممكنا لا محالة) أي لأن رفع الشيء بعد ثبوته دليل على إمكان كل منهما. [قوله] (بمعنى] إلى آخره: بيان لقطعية الملازمة.

لو فرض صانعان لأمكن بينها تمانع في الأفعال فلم يكن أحدهما صانعا فلم يوجد مصنوع. لأنا نقول: التمانع لا يستلزم إلا عدم تعدد الصانع وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع؛ [على أنه يرد] منع الملازمة إن أريد به عدم التكون بالفعل ومنع انتفاء اللازم إن أريد بالإمكان. فإن قيل: مقتضى كلمة لو: أن انتفاء الثاني في الزمان الماضي بسبب انتفاء الأول [فلا يفيد إلا الدلالة] على أن انتفاء الفساد في الزمان الماضي بسبب انتفاء التعدد. قلنا: نعم بحسب أصل اللغة لكن قد تستعمل

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (على أنه يرد) إلى آخره: الجواب المتقدم مبني على الظاهر المتبادر من إرادة عدم التكون بالفعل ومعنى هذا الجواب: أنه يمكن إلا يبني على ذلك بل يفصل وتمنع الملازمة على تقدير وانتفاء اللازم على آخر؟

[قوله] (فلا يفيد إلا الدلالة) إلى آخرة: أي وهو خلاف المطلوب غذ المطلوب: بيان تحقق انتفاء الأول - أعني التعدد - من غير تقييد بالزمان الماضي بل على الإطلاق بدليل تحقق انتفاء التالي - أي الفساد -

## ٢٨ قدمه - تعالى

للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعيين زمان، كما في قولنا: لو كان العالم قديما لكان غير متغير والآية من هذا القبيل [وقد يشتبه على بعض الأذهان] أحد الاستعمالين بالآخر فيقع الخبط.
(القديم): هذا تصريح بما علم التزاما، إذ الواجب لا يكون إلا قديما إذ لو كان حادثا مسبوقا بالعدم لكان وجوده من غيره ضرورة حتى وقع في كلام بعضهم أن الواجب والقديم مترادفان لكنه ليس بمستقيم [للقطع بتغاير المفهومين] وإنما الكلام في التساوي بحسب الصدق،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وقد يشته على بعض الأذهان) إلى آخره: وقع هذا الاشتباه للعلاقة: (ابن الحاجب) ومن تبعه كما نبه عليه الشارح في شرح المختصر.
[قدمه - تعالى -]
[قوله] (للقطع بتغاير المفهومين): إذ مفهوم الواجب: شيء يكون
فإن بعضهم على أن القديم أعم لصدقه على صفات الواجب بخلاف الواجب فإنه لا يصدق عليها ولا استحالة في تعدد الصفات القديمة وإنما المستحيل تعدد الذوات القديمة. وفي كلام بعض المتأخرين كالإمام حميد الدين الضرير - رحمه الله تعالى - ومن تبعه [تصريح بأن واجب الوجود]

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
وجوده من ذاته ومفهوم القديم: ما لا ابتداء لوجوده.
[قوله] (تصريح بأن واجب الوجود) إلى آخره: أورد على ظاهره:
لذاته هو الله - تعالى - وصفاته وقد استدلوا على أن كل ما هو قديم فهو واجب لذاته: بأنه لو لم يكن واجبا لذاته لكان جائز العدم في نفسه [فيحتاج في وجوده إلى مخصص فيكون محدثا] إذ لا نعني

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
أن كل صفة فهي محتاجة إلى موصوفها فكيف تكون واجبة لذاتها؟ وسيأتي تأويله في الشرح في أثناء قول المصنف: (وهي لا هو ولا غيره).
[قوله] (فيحتاج في وجوده إلى مخصص فيكون محدثا) لما كان إطلاق المخصص يتناول المقارن والسابق وكان المحدث يفسر بما لوجوده ابتداء وبما يسبقه عدم توجه منع لزوم كون كل محتاج إلى المخصص محدثا إذ قد يكون المخصص مقارنا فلا يكون لوجوده ابتداء بالمحدث إلا ما يتعلق وجوده بإيجاد شيء آخر [ثم اعترضوا] بأن الصفات لو كانت واجبة لذاتها لكانت باقية والبقاء معنى [فيلزم قيام المعنى بالمعنى]. فأجابوا: بأن كل صفة فهي باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة [وهذا] كلام في غاية الصعوبة، فإن القول بتعدد الواجب لذاته

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
ولا يسبقه عدم فلذا فسر المحدث بما يتعلق وجوده بإيجاد شيء آخر وما يتعلق وجوده بإحداث غيره فهو محدث لا محالة سواء كان ذلك الغير سابقا عليه أو مقانا له.
[قوله] (ثم اعترضوا) أي على أنفسهم.
[قوله] (فيلزم قيام المعنى بالمعنى): أي وأنتم لا تقولون به، إذ هو مذهب فلسفي، أكثر العقلاء على خلافه.

[قوله] (وهذا): أي القول بأن الواجب لذاته هو الله - تعالى - وصفاته.

## ٢٩ إثبات الصفات

مناف للتوحيد [والقول بإمكان الصفات] ينافي قولهم بأن كل ممكن حادث. فإن زعموا أنها قديمة بالزمان بمعنى عدم المسبوقية بالعدم وهذا لا ينافي الحدوث الذاتي بمعنى الاحتياج على ذات الواجب فهو قول بما ذهبت إليه الفلاسفة من انقسام كل من القدم والحدوث إلى الذاتي والزماني وفيه رفض لكثير من القواعد وسيأتي لهذا زيادة تحقيق.
(الحي، القادر، العليم، السميع، البصير، الشائي) أي المريد؛ [لأن بديهة العقل جازمة] بأن محدث العالم على هذا النمط البديع والنظام المحكم مع ما يشتمل عليه من الأفعال المتقنة والقوش المستحسنة لا يكون بدون هذه الصفات، [على أن أضدادها نقائص]

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (والقول بإمكان الصفات) أي مع القول بقدمها.
[إثبات الصفات]
[قوله] (لأن بديهة العقل جارية) إلى آخره: اعترض بأنه يفهم أن اتصاف محدث العالم بهذه الأوصاف بديهي وليس كذلك. وأجيب: بأن معنى كلامه: أن تصور الواجب بعنوان أنه محدث لجميع ما سواه يجعل الحكم بثبوت هذه الصفات بديهيا لا يتوقف إلا على تصور الطرفين.
[قوله] (على أن أضدادها نقائص)
يجب تنزيه الله - تعالى - عنها؛ [وأيضا قد ورد الشرع بها، وبعضها مما لا يتوقف ثبوت الشرع عليها]؛ فيصح التمسك بالشرع فيها كالتوحيد [بخلاف وجود الصانع وكلامه ونحو ذلك] مما يتوقف ثبوت الشرع عليه.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
دليل ثان.
[قوله] (وأيضا قد رود الشرع) إلى آخره: دليل ثالث.
[قوله] (وبعضها مما لا يتوقف رود الشرع) أي كالسمع والبصر وشمول العلم والقدرة وشمول الإرادة وأزليتها وأزلية الحياة.
[قوله] (بخلاف وجود الصانع وكلامه) فإن ثبوت الشرع أي علمنا بثوبته: موقوف على علمنا بوجود الباري - تعالى - وأنه متكلم بالأمر والنهي فاستدلالنا بالشرع على ثبوت ذلك دور.
[قوله] (ونحو ذلك) أي كالحياة والقدرة والإرادة

## ٣٠ تنزيهه - تعالى - عن أن يكون عرضا أو جوهرا

[(ليس بعرض)] لأنه لا يقوم بذاته بل يفتقر إلى محل يقومه فيكون ممكنا ولأنه يمتنع بقاؤه، وإلا لكان البقاء معنى قائما به فيلزم قيام المعنى بالمعنى [وهو محال]؛ لأن قيام العرض بالشيء معناه:

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[تنزيهه - تعالى - عن أن يكون عرضا أو جوهرا]
[قوله] (ليس بعرض) شرع في بيان صفات السبل.
[قوله] (وهو محال) هو ما اتفق عليه أكثر العقلاء وذهب الفلاسفة
أن تحيزه تابع لتحيزه والعرض لا تحيز له بذاته حتى يتحيز غيره بتبعيته [وهذا] مبنى على أنن بقاء الشيء معنى زائد على وجوده وأن القيام معناه التبعية في التحيز، والحق أن البقاء استمرار الوجود وعدم زواله [وحقيقته: الوجود] من حيث إلى الزمان الثاني، [ومعنى

قولنا: وجد فلم يبق] أنه حدث يستمر وجوده ولم يكن ثابتا في
............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
إلى الجزار. [قوله] (هذا) أي دليل امتناع البقاء.
[قوله] (وحقيقة: الوجود) إلى آخره: أي أن البقاء أمر اعتباري لا أمر موجود في نفسه ليكون عرضا.
[قوله] (ومعنى قولنا: وجد فلم يبق) إلى آخره: جواب ما يقال: لو كان البقاء عبارة عن الوجود المستمر لما صح نفيه عند إثبات الوجود إذ يصير المعنى: وجد فلم يوجد فالجواب: أن معناه: نفي نسبة الوجود لا نفي الوجود نفسه.
الزمان الثاني [وأن القيام: هو الاختصاص الناعت بالمنعوت كما في أوصاف الباري - تعالى - وأن انتفاء الأجسام] في كل آن ومشاهدة بقائها
............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وأن القيام: هو الاختصاص النعت بالمنعوت): مال هنا على طريق الفلاسفة من أن القيام: هو الاختصاص الناعت ومعنى الاختصاص الناعت: أن يختص الشيء بآخر اختصاصا يصير به ذلك الشيء نعتا للآخر والآخر منعوتا به كاختصاص السواد بالجسم لا كاختصاص الماء بالكوز.
[قوله] (كما في أوصاف الباري - تعالى -): فإن صفاته - تعالى - قائمة بذاته مع امتناع تحيزه فتفسير القيام بالتبعية في التحيز غير مطرد، لتخلفه في أوصاف الباري - تعالى - وقد دفع بأن: التفسير ليس لمطلق القيام، بل لقيام العرض، وأوصافه - تعالى - ليست أعراضا وقد حكموا ببقائها وعدم بقاء الأعراض. [قوله] (وأن انتفاء الأجسام) إلى آخره: محاولة منه للقول بأن العرض يبقى زمانين، والحق خلافه، فإن العرض أضعف من الجسم لأنه تابع والجسم متبوع ووصف الضعيف بشيء لا يوجب وصف القوي به.
بتجدد الأمثال ليس بأبعد من ذلك في الأعراض، [نعم: تمسكهم] في قيام العرض بالعرض بسرعة الحركة وبطئها ليس بتام، إذ ليس هنا شيء هو حركة وآخر هو سرعة أو بطء، بل هنا حركة مخصوصة تمسى بالنسبة على بعض الحركات سريعة وبالنسبة إلى بعضها بطيئة وبهذا تبين أن ليس السرعة والبطء نوعين مختلفين من الحركة [إذ الأنواع الحقيقية لا تختلف بالإضافات]. (ولا جسم) لأنه متركب ومتحيز، وذلك أمارة
............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (نعم: تمسكهم) يعني: الفلاسفة.
[قوله] (إذ الأنواع الحقيقية لا تختلف بالإضافات) أي فالسرعة والبطء وصفان للحركة اعتباريان ولا نزاع في وصف الأعراض بالأمور الاعتبارية إنما النزاع في وصفها بالأمور الموجودة.

## ٣١ حكم إطلاق الأسماء عليه - تعالى

الحدوث. (ولا جوهر) أما عندنا فلأنه اسم للجزء الذي لا يتجزأ، وهو متحيز وجزء من الجسم والله - تعالى - متعال عن ذلك. وأما عند الفلاسفة فلأنهم وإن جعلوه اسما للموجود لا في موضوع مجردا كان أو متحيزا لكنهم جعلوه من أقسام الممكن [وأرادوا به الماهية الممكنة] التي إذا وجدت كانت لا في موضوع وأما إذا أريد بهما [القيام بذاته والموجود لا في موضوع فإنما يمتنع إطلاقهما على الصانع
............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وأردوا به الماهية الممكنة) أي فيلزم من كون الواجب عندهم جوهرا: إمكانه وزيادة وجوده على ماهيته مع أن وجوده عين ذاته عندهم.

[قوله] (القائم بذاته) راجع إلى الجسم. [قوله] (الموجود لا في موضوع) راجع إلى الجوهر ففي كلامه لف ونشر مرتب.

[حكم إطلاق الأسماء عليه - تعالى-]

[قوله] (فإنما يمتنع [إطلاقهما] على الصانع) إلى آخره: حاصله: أن ذلك ممنوع لأن أسماء الله - تعالى - توقيفية وخالف في ذلك (القاضي

مع تبادر الفهم إلى المتركب والمتحيز. وذهب المجسمة والنصارى] إلى إطلاق الجسم والجوهر عليه - تعالى - بالمعنى الذي يجب تنزيه الله - تعالى - عنه. فإن قيل: كيف صح إطلاق الموجود والواجب والقديم

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الباقلاني) فقال: ليست بتوقيفية مع أنه منع من إطلاق ما يفهم منه نقص وهو موجود هنا، كما أشار إليه بقوله: (مع تبادر الفهم إلى المتركب والمتحيز وذهاب المجسمة والنصارى) إلى آخره ف (ذهاب) غطف على (تبادر) فعلم أن ذلك ممنوع مطلقا.

عليه ونحو ذلك مما لم يرد به الشرع؟ [قلنا: بالإجماع] وهو من الأدلة الشرعية. وقد يقال: إن الله والواجب والقديم ألفاظ مترادفة والموجود لازم للواجب وإذا ورد الشرع بإطلاق اسمم بلغة فهو إذن بإطلاق ما يرادفه من تلك اللغة أو من لغة أخرى وما يلازم معناه [وفيه نظر] من وجهين: أحدهما: في الترادف والثاني: في اتحاد حكمي المترادف في الإطلاق عليه - تعالى -. (ولا مصور) أي ذي صورة وشكل، مثل صورة

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (قلنا: بالإجماع) أي العقلي لأنهم أطبقوا على إطلاق هذه الألفاظ عليه - تعالى- من غير أنكار على أنه قد ورد إطلاق لفظ (القديم) في رواية (ابن ماجه) لحديث التسعة والتسعين.

[قوله] (وفيه) أي من حيث إنا نمنع الترادف، للقطع بتغاير

إنسان أو فرس، لأن ذلك من خواص الأجسام، يتحصل لها بواسطة الكميات والكيفيات وإحاطة الحدود والنهايات (ولا محدود) أي ذي حد ونهاية. (ولا معدود) أي ذي كثرة وعدد. يعني ليس محلا للكميات المتصلة كالمقادير ولا المنفصلة كالأعداد وهو ظاهر. (ولا متبعض ولا متجزئ) أي ذي أبعاض وأجزاء (ولا متركب)

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

المفهومات ومن حيث إنا نمنع كون الإذن في لفظ [إذنا] في لازمه إذ قد يوهم إطلاق اللازم نقصا فيمتنع ألا ترى إلى قوله - تعالى - {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الزمر: ٦٢] يلزمه أنه - تعالى - خالق القردة والخنازير ولا شك في المنع من إطلاقه؟ وقد يمنع أيضا كون الإذن في لفظ إذنا في مرادفه لاحتمال إيهام أحد المترادفين نقصا دون الآخر.

## ٣٢ نفي تركبه - تعالى - من أجزاء

## ٣٣ عدم مجانسته تعالى - للأشياء

منها [لما في كل ذلك من الاحتياج] المنافي للوجوب، فماله أجزاء يسمى باعتبار تألفه منها متركبا أو باعتبار انحلاله إليها [متبعضا متجزئا]. (ولا متناه) لأن ذلك من صفات المقادير والأعداد. (ولا يوصف بالمائية) أي المجانسة للأشياء لأن معنى قولنا: ما هو؟ [من أي جنس هو؟] والمجانسة توجب التمايز عن المجانسات بفصول مقومة فيلزم التركيب.

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[نفي تركبه - تعالى - من أجزاء]

[قوله] (لما في [كل] ذلك من الاحتياج): أي إلى الأجزاء.

[قوله] (متبعضا ومتجزئا) وإن كان بينهما فرق: لأن ذا الأجزاء باعتبار انحلاله إلى أشياء كان تركيبه منها يسمى: متجزئا وباعتبار انحلاله غليها مطلقا يسمى: متبعضا.

[عدم مجانسته تعالى - للأشياء]

[قوله] (من أي جنس هو؟) المراد بالجنس

## ٣٤ نفي كونه - تعالى - في مكان

(ولا بالكيفية) أي من: اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغير ذلك مما هو من صفات الأجسام وتوابع المزاج والتركيب. (ولا يتمكن في مكان) لأن التمكن عبارة عن نفوذ بعد [في بعد آخر متوهم أو متحقق]؛ يسمونه: المكان.

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ما يشمل: النوع.

[نفي كونه - تعالى - في مكان]

[قوله] (في بعد آخر متوهم): بيان لمسمى المكان عند المتكلمين غذ المكان عندهم: فراغ متوهم.

[قوله] (أو متحقق] أي موجود: بيان لاسم المكان عند (أفلاطون)،

[والبعد: عبارة عن امتداد قائم بالجسم أو بنفسه] عند القائلين

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

فإنه عنده فراغ متحقق وعند (أرسوط) وأكثر الحكماء: أنه السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي.

[قوله] (والبعد: عبارة عن امتداد قائم بالجسم أو بنفسه) إلى آخره: حاصله: أن البعد عند القائلين بوجود الخلاء - وهم المتكلمين - نوعان

بوجود الخلاء والله - تعالى - منزه عن الامتداد والمقدار [لاستلزامه التحيز]. فإن قيل: الجوهر الفرد متحيز [ولا بعد فيه] وإلا لكان متجزئا؟ [قلنا: المتمكن أخص من المتحيز] لأن الحيز: هو الفراغ المتوهم

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وأما عند القائلين بوجود السطح: فهو النوع الأول فقط. وحقيقة الخلاء: أن يكون الجسمان بحيث لا يتماسان ولا بينهما ما يماسهما فيكون ما بينهما بعدا موهوما ممتدا في الجهات صالحا لأن يشغله جسم ثالث وهو الآن خال عن الشاغل فهذا البعد الموهوم عند هؤلاء قائم بنفسه.

[قوله] (لاستلزامه فيه) أي لاستلزام الامتداد التجزؤ إذ لا امتداد إلا للمركب من أجزاء.

[قوله] (ولا بعد فيه) أي في الجوهر الفرد فلا يلزم من نفي التمكن في حق الباري -تعالى - نفي التحيز كما لا يلزم ذلك في الجوهر الفرد.

[فوله] (قلنا: المتمكن أخص من المتحيز) يؤخذ منه: أن نفي

الذي يشغله شيء ممتدا أو غير ممتد فما ذكر دليل على عدم التمكن في المكان وأما الدليل على عدم التحيز: فهو أنه لو تحيز فإما في الأزل [فيلزم قدم الحيز، أولا فيكون محلا للحوادث] وأيضا إما أن يساوي الحيز أو ينقص عنه [فيكون متناهيا] أو يزيد عليه فيكون متجزئا.

..............................

•---------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

المتحيز يستلزم نفي المتمكن غذ يلزم من نفي الأعم نفي الأخص.

[قوله] (فيلزم قدم الحيز] هو مبني على وجود الحيز وهو خلاف مذهب المتكلمين.

[قوله] (أولا فيكون محلا للحوادث) أي لأن حصول الحيز من الأكوان وهي الموجودات العينية اتفاقا فسقط ما قيل: من أن التحيز وصف اعتباري وحدوث مثله يجوز.

[قوله] (فيكون متناهيا) أي لأن عدم تناهي الأبعاد باطل، ثم الترديد

## ٣٥ تنزيهه - تعالى - عن الجهة

وإذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة، لا علو ولا سفل ولا غيرهما، لأنها إما حدود وأطراف للأمكنة [أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شيء]. (ولا يجزي عليه زمان)

..............................

•---------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

إنما هو على سبيل الفرض ليظهر البطلان على جميع التقادير وإلا فلا يتصور زيادة الشيء على حيزه ونقصانه عنه.

[تنزيهه - تعالى - عن الجهة]

[قوله] (أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شيء) أي كما في الدار بين دارين: فإنها علو بالإضافة إلى ما تحتها وسفل بالإضافة إلى ما فوقها.

## ٣٦ تنزيهه - تعالى - عن الزمان

[لأن الزمان عندنا عبارة عن متجدد يقدر به متجدد آخر

..............................

•---------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[تنزيهه - تعالى - عن الزمان]

[قوله] (لأن الزمان عندنا) أيها المتكلمون (عبارة عن متجدد) معلوم (يقدر به متجدد آخر) موهوم إزالة للإبهام كما يقال: آتيك عند طلوع الشمس فزمن طلوع الشمس معلوم قدر به الإتيان وهو موهوم. وكثير عبر عن ذلك بمقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم وكل صحيح فقد تتعاكس المتجددات بحسب ما هو معلوم للمخاطب فإذا قيل مثلا: متى جاء زيد؟ يقال: عند طلوع الشمس إذا كان

المخاطب - الذي هو السائل - مستحضرا لطلوع الشمس دون مجيء زيد. وإذا قال غيره: متى طلعت الشمس؟ يقال: حين جاء زيد لمن كان مستحضرا مجيء زيد دون طلوعها.
عند الفلاسفة: عن مقدار الحركة] والله - تعالى - منزه عن ذلك.
واعلم أن ما ذكره في باب التنزيهات [بعضها يغني عن البعض]
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وعند الفلاسفة: عن) أي عبارة عن (مقدار الحركة) أي حركة الفلك وهو قول (أرسطو) ومن تبعه وهو المشهور عندهم ولذا اقتصر عليه الشارح وذهب بعض متقدميهم إلى أنه: جوهر مجرد فقيل: ممكن وهو مذهب (أفلاطون) ومن تبعه وقيل: واجب لا يقبل العدم لذاته وقوم منهم: إلى أنه الفلك الأعظم لأنه محيط بالكل وآخرون إلى أنه: حركة الفلك لأنها غير قارة والزمان غير قار.
[قوله] (بعضه يغني عن بعض) أي لما بينهما من الترادف: كالمتبعض والمتجزئ أو اللزوم كنفي الصورة ونفي الكيفية، وذكر الضمير في (بعضه) رعاية للفظ (ما) وأنثه في (ذكرت) رعاية لمعناها.
إلا أنه حاول التفصيل والتوضيح في ذلك قضاء لحق الواجب في باب التنزيه وردا على المشبهة والمجسمة وسائر فرق الضلال والطغيان بأبلغ وجه وآكده فلم يبال بتكرير الألفاظ المترادفة، والتصريح بما علم بطريق الالتزام. ثم إن مبنى التنزيه عما ذكرت على أنها تنافي وجوب الوجود لما فيها من شائبة الاحتياج والحدوث والإمكان [على ما أشرنا إليه، لا على ما ذهب إليه المشايخ] من أن معنى العرض بحسب اللغة: ما يمتنع بقاؤه، ومعنى الجوهر: ما يتركب عنه غيره، ومعنى الجسم: ما يتركب هو عن غيره، بدليل قولهم: هذا أجسم من ذاك وأن الواجب لو تركب: فأجزاؤه إما أن تتصف بصفات الكمال فيلزم تعدد الواجب أو لا، فيلزم النقص والحدوث وأيضا إما أن يكون على جميع الصور والأشكال والكيفيات والمقادير فيلزم اجتماع الأضداد، أو على بعضها وهي مستوية الإقدام في إفادة المدح والنقص وفي عدم دلالة المحدثات عليه، فيفتقر على مخصص ويدخل تحت قدرة الغير فيكون حادثا، بخلاف مثل: العلم والقدر، فإنها صفات كما تدل المحدثات على ثبوتها وأضدادها صفات نقصان لا دلالة على ثبوتها [لأنها تمسكات ضعيفة] توهن عقائد
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (على ما أشرنا إليه) أي كل صفة سلبية - كما مر -.
[قوله] (لا على ما ذهب إليه المشايخ) عطف على قوله (على أنها تنافي وجوب الوجود).
[قوله] (لأنها تمسكات ضعيفة): استدلال لنفي بنائها على ما ذهب إليه
الطالبين وتوسع مجال الطاعنين زعما منهم أن تلك المطالب العالية مبنية على أمثال هذه الشبه الواهية.
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
المشايخ وما بينهما تفصيل لما ذهبوا إليه، وأما ضعف الأول وتاليه: فلأن ما ادعوا أنه معنى العرض والجوهر والجسم ممنوع، بل معنى العرض: ما يقوم بغيره ومعنى الجوهر: الموجود لا في موضوع ومعنى الجسم: ما يقوم بذاته. وما استندوا إليه في تفسير الجسم بما ذكر قد مر جوابه في الكلام على قوله: (وهو الجسم) أما دليلهم على انتفاء التركب: فلأنا نجيب عن الثاني من شقي الترديد بمنع لزوم النقص والحدوث مستندين إلى أنه يجوز

## ٣٧ النصوص الموهمة للتشبيه

[واحتج المخالف بالنصوص الظاهرة في الجهة والجسمية والصورة
..........................
•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
قيام الصفة الواحدة من صفات الكمال بالمجموع من حيث هو مجموع لا بكل جزء فلا يلزم ما ذكر من النقص والحدوث، وأما دليلهم على انتفاء الكيفية: فلأنا نجيب عن الثاني من شقي الترديد أيضا: بمنع كون الصور والكيفيات مستوية الإقدام بل بعضها أولى وأقوى في إفادة المدح كما يشير إليه قوله - تعالى - {لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ} [التين: ٤] وبمنع لزوم الافتقار إلى مخصص سوى ذاته بل المخصص هو ذاته فلا يدخل تحت قدرة غيره فلا يكون حادثا.
[النصوص الموهمة للتشبيه]
[قوله] (واحتج المخالف بالنصوص الظاهرة) منها:
والجوارح] وبأن كل موجودين فرضا: لا بد أن يكون أحدهما متصلا بالآخر مماسا له أو منفصلا عنه مباينا له في الجهة والله - تعالى - ليس حالا ولا محلا للعالم فيكون مباينا للعالم في جهة، فيتحيز، فيكون جسما أو جزء جسم مصورا متناهيا. [والجواب عنه: أن ذلك وهم محض]،
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
(في الجهة) قوله - تعالى -: {يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ} [النحل: ٥٠]، {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج: ٤]، (و) في (الجسمية) قوله - تعالى -: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر: ٢٢]، (و) في (الصورة) حديث (البخاري): (إن الله خلق آدم على صورته) (و) في (الجوارح) قوله - تعالى - {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} [الفتح: ١٠]، {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ} [الرحمن: ٢٧].
[قوله] (والجواب [عنه]: أن ذلك وهم محض) أي من الأحكام الوهمية وحكم الوهم لا يقبل فيما ليس بمحسوس؛ لأن القوة الوهمية إنما تدرك المعاني المتعلقة بالصورة المحسوسة لكنها قد تشتبه بالأوليات، فتحسب أنها منها.
حكم على غير المحسوس بأحكام المحسوس [والأدلة القطعية قائمة على التنزيهات، فيجب أن يفوض] علم النصوص إلى الله - تعالى - على
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (والأدلة القطعية قائمة على التنزيهات) بين به أن أدلة التنزيه قطعية وأن النصوص ظنيات سمعية في مقابلتها فتقطع بأنها ليست على ظواهرها لأن الظني لا يقاوم القطعي فالعلم بمعانيها: إما (أن يفوض) إلى الله - تعالى - مع اعتقاد حقيقتها جزيا على الطريق الأسلم الموافق للواقف على قوله - تعالى -: {مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} [آل عمران: ٧]؛
ما هو دأب السلف إيثارا للطريق الأسلم أو [تؤول] بتأويلات صحيحة
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
وإما أن (تؤول) تأويلات مناسبة لما عليه الأدلة العقلية سلوكا للطريق الأحكام الموافق للوقف على قوله: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عمران: ٧]: فتؤول الفوقية: بالتعالي في العظمة لا في المكان وعروج الملائكة إليه: بالرقي إلى محل عبادتهم إياه ومجيئه - تعالى - بمجيء أمره وبالصورة في خبر: (إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته): بالصفة من العلم وغيره، أو الضمير للأخ واليد بالقدرة،
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
..............................
على ما اختاره المتأخرين؛ دفعا لمطاعن الجاهلين وجذبا [لضبع] القاصرين [وسلوكا للسبيل الأحكام].
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
والوجه: بالذات.

[قوله] ([الضبع]) بفتح المعجمة وسكون الموحدة: أي عدضهم.
[قوله] (وسلوكا للسبيل الأحكام) من الأحكام: وهو الإتقان وروي بدل أحكم: أعلم.

## ٣٨ إبطال التشبيه

(ولا يشبهه شيء) أي لا يماثله أما إذا أريد بالمماثلة: الاتحاد في الحقيقة [فظاهر] أنه ليس كذلك، وأما إذا أريد بها: كون الشيئين بحيث يسد أحدهما مسد الآخر، أي يصلح كل منهما لما يصلح له الآخر، فلأن شيئا من الموجودات لا يسد مسده في شيء من الأوصاف فإن أوصافه من: العلم والقدرة وغير ذلك أجل وأعلى مما في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما قال في البداية: إن العلم منا موجود وعرض وعلم محدث وجائز الوجود ويتجدد في كل زمان [فلو أثبتنا العلم] صفة الله - تعالى - لكان الله
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[إبطال التشبيه]
[قوله] (فظاهر) أي أنه لا مماثل له في حقيقته وإلا لتعدد الواجب.
[قوله] (فلو أثبتنا العلم) هو من كلام صاحب البداية و (لو) فيه لمجرد
موجودا وصفة وقديما وواجب الوجود ودائما في الأزل على الأبد فلا يماثل علم الخلق بوجه من الوجوه. هذا كلامه، وقد صرح بأن المماثلة عندنا إنما تثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد انتفت المماثلة. قال الشيخ أبو المعين في التبصرة: إنا نجد أهل اللغة لا يمتنعون من القول بأن زيدا مثل لعمرو في الفقه إذا كان يساويه فيه ويسد مسده في ذلك الباب، وإن كان بينهما مخالفة بوجوه كثيرة [وما لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: [الحنطة بالحنطة مثلا بمثل] وأراد به الاستواء في الكيل لا غير وإن تفاوت الوزن وعدد الحبات والصلابة والرخاوة.
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الربط، لا للامتناع فهي بمعنى (متى) أو بمعنى (إذا) كما في قول (الشافعي): (القدرية إذا سلموا العلم خصموا).
[قوله] (وما يقوله الأشعرية) من تتمة كلام (أبي المعين).
[قوله] (الحنطة بالحنطة مثلا بمثل) هو طرف من حديث ورد بألفاظ من طرق متعددة منها في مسلم: (التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعر بالشعر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربي).
والظاهر أنه لا مخالفة، لأن مراد الأشعري: المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل مثلا وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام البداية أيضا وإلا فاشتراك الشيئين في جميع الأوصاف ومساواتهما من جميع الوجوه [يدفع التعدد] فكيف يتصور التماثل؟
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (يرفع التعدد) أي لأن من أوصاف الشيء: كونه ليس غير نفسه وكونه شاغلا لحيزه.

## ٣٩ عموم علمه - تعالى - وشمول قدرته

** ** **
(ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء) ن الجهل بالبعض أو العجز عن البعض [نقص وافتقار إلى مخصص]، مع أن النصوص القطعية ناطقة بعموم العلم وشمول القدرة فهو بكل عليم وعلى كل شيء قدير [لا كما يزعم الفلاسفة:
..........................

•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[عموم علمه - تعالى - وشمول قدرته]
[قوله] (نقص وافتقار إلى نصوص) أي مخصص تعلق العلم بذلك البعض دون البعض الآخر، وتعلق القدرة كذلك. [قوله] (لا كما يزعم الفلاسفة) أي جمهورهم، وإلا فقد ذهب بعض مقدميهم إلى أنه لا يعلم شيئا أصلا.
أنه لا يعلم الجزئيات
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (أنه لا يعلم الجزئيات) أي من حيث إنها جزئيات قالوا:
فإن علمه بأن زيدا في الدار عند كونه فيها: إما أن يبقى بعد خروج زيد منها فيلزم الجهل أو لا يبقى فيلزم التغير، وكل منهما محال في حقه - تعالى - قالوا: بل يعلمها من حيث كلياتها، كعلم المنجم بأن في ساعة كذا خسوفا فإن هذا العلم يستمر قبل الخسوف وبعده.
والجواب: أن ما ذكروه مبني على تفسيرهم العلم: بأنه حصول صورة مساوية للمعلوم مثبتة في نفس العالم فإن العلم بهذا التفسير يتغير بتغير الصورة المساوية وليس ذلك معنى العلم عندنا، بل العلم: صفة حقيقية ذات إضافة وعند تغير المعلوم تتغير الإضافة - التي هي التعلق - لا الصفة نفسها.
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
..............................
ولا يقدر على أكثر من واحد] والدهرية على أنه -تعالى - لا يعلم ذاته [والنظام] على أنه لا يقدر على خلق الجهل والقبيح [والبلخي] على أنه لا
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ولا يقدر على أكثر من واحد) أي منهم على أن الواحد الحقيقي لا يصدر عنه أثران، وإلا لزم التركيب وذلك الواحد الأول عندهم: هو العقل الأول. والجواب: المنع.
[قوله] (النظام) هو: إبراهيم بن سيار من شياطين القدرية طالع كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام كثير من المعتزلة.
[قوله] (والبلخي) هو: أبو القاسم المعروف بالكعبي.

## ٤٠ زيادة الصفات على الذات

قدر على مثل مقدور البعد، وعامة المعتزلة على أنه لا يقدر على نفس مقدور البعد. (وله صفات) لما ثبت من أنه: عالم حي قادر إلى غير ذلك، ومعلوم أن كلا من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب وليس الكل ألفاظا مترادفة، وأن صدق المشتق على الشيء يقتضي ثبوت مخذ الاشتقاق له، فتثبت له صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك، لا كما تزعم المعتزلة من أنه عالم لا علم له وقادر لا قدرة له على غير ذلك فإنه محال ظاهر بمعتزلة قولنا: أسود لا سواد له، [وقد نطقت النصوص بثبوت علنه] وقدرته وغيرهما ودل صدور الأفعال المتقنة على وجود علمه وقدرته، لا على مجرد تسميته عالما قادرا وليس النزاع في العلم
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[زيادة الصفات على الذات]

[قوله] (وقد نطقت النصوص بثبوت علمه) إلى آخره: كقوله: - تعالى -: {أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ} [النساء: ١٦٦]، {فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ} [هود: ١٤]، {أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} [البقرة: ١٦٥]، {إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} [الذاريات: ٥٨].

والقدرة التي هي من جملة [الكيفيات والملكات] لما صرح به مشايخنا من أن الله - تعالى - حي وله حياة أزلية ليست بعرض ولا مستحيل البقاء، والله - تعالى - عالم وله علم أزلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء ولا ضروري ولا مكتسب وكذا في سائر الصفات بل النزاع في أنه كما أن العالم منا علما هو عرض قائم به زائد عليه حادث فهل لصانع العالم علم هو صفة أزلية قائمة بذاته زائدة عليه، وكذا جميع الصفات؟ فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أن صفاته عين ذاته بمعنى تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالما وبالمقدرات قادرا إلى غير ذلك فلا يلزم تكثير في الذات ولا تعدد في القدماء والواجبات. والجواب: ما سبق من أن المستحيل تعدد الذوات القديمة، وهو غير لزم، [ويلزمكم] كون العلم مثلا: قدرة وحياة وعالما وحيا وقادرا وصانعا للعالم ومعبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته، على غير ذلك من المحالات. [أزلية]

............................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (الكيفيات والملكات) العطف فيه عطف خاص على عام، لأن الملكة: كيفية راسخة في النفس.

[قوله] (ويلزمكم) أيها المعتزلة والفلاسفة.

[قوله] (أزلية) نسبة إلى الأزل: وهو القدم، وقيل: إلى لم يول: باختصار (لم) وإبدال الهمزة من الياء ذكر ذلك (الجوهري).

لا كما تزعم [الكرامية] من أن له صفات لكنها حادثة، [لاستحالة قيام الحوادث بذاته - تعالى -]. (قائمة بذاته) ضرورة أنه لا معنى لصفة الشيء

............................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (الكرامية) بتشديد الراء، وقيل: بتخفيفها مع فتح الكاف، وقيل: مع كسرها: فرقة من المشبهة نسبت إلى (محمد بن كرام).

[قوله] (لاستحالة قيام الحوادث بذاته - تعالى -) علة للنفي أو

إلا ما يقوم به لا كما تزعم المعتزلة من أنه متكلم بكلام هو [قائم بغيره] لكن مرادهم نفي كون الكلام صفة له، لا إثبات كونه صفة له غير قائم بذاته. ولما تمسكت المعتزلة بأن في إثبات الصفات إبطال التوحيد لما أنها موجودات قديمة مغايرة لذات الله - تعالى - فيلزم قدم غير الله - تعالى - وتعدد القدماء، بل تعدد الواجب لذاته على ما وقعت الإشارة إليه في كلام المتقدمين والتصريح به في كلام المتأخرين من أن واجب الوجود بالذات هو الله - تعالى - وصفاته، وقد كفرت النصارى بإثبات ثلاثة من القدماء فما بال الثمانية أو أكثر؟ [أشار إلى جوابه بقوله: (وهي لا هو ولا غيره)] يعني أن صفات الله - تعالى -[ليست عين الذات ولا غير الذات،

............................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

(أزلية) أو لهما معا.

[قوله] (قائم بغيره) أي مما يخلقه فيه: كالشجرة في قصة موسى، ولسان الملك وغيرهما مما يريد الله - تعالى - كونه مظهرا لكلامه.

[قوله] (أشار إلى الجواب بقوله: وهي لا هو لا غير) تمته أن يقال: وليس كل منها غير الأخرى ولا عينها.

[قوله] (ليست عين الذات) أي كما زعم المعتزلة، (ولا غير الذات)

فلا يلزم قدم الغير ولا تكثر القدماء]، والنصارى وإن لم يصرحوا بالقدماء المتغايرة [لكن لزمهم ذلك]؛ لأنهم أثبتوا الأقانيم الثلاثة، التي هي: [الوجود، والعلم، والحياة]، وسموها: الآب، والابن، وروح القدس؛ وزعموا أن أقنوم العلم قد انتقل إلى بدن عيسى - عليه السلام - فجوزوا الانفكاك عن المحل والانتقال فكانت الأقانيم ذواتا متغايرة.

............

•-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

أي كما زعم الكرامية، (فلا يلزم قدم الغير) أي لأن الصفات ليست مغايرة للذات (ولا تكثر القدماء) أي لأن الصفات ليست متغايرة كما أنها ليست متحدة.

[قوله] (لزمهم ذلك) أي القول بالقدماء المتغايرة.

[قوله] (الوجود والعلم والحياة) ذهبوا إلى أنه - تعالى - جوهر واحد،

ثلاثة أقانيم، وعنوا بالجوهر: القائم بنفسه وبالأقنوم: الصفة؛ وزعموا أن الكلمة - وهي أقنوم العلم - اتحدت بجسد المسيح، فصار المسيح هو الإله فلزمهم جهالات؛ منها: تجويز الانتقال على الصفات ومنها: اقتصارهم على العلم والحياة دون القدرة وغيرها ومنها: جعل الواحد ثلاثة.

•-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
••••••••••••••••••••••••••••

[والقائل أن يمنع توقف التعدد] والتكثير على التغاير بمعنى جواز الانفكاك؛ للقطع بأن مرتب الأعداد [من الواحد والاثنين] والثلاثة إلى غير ذلك متعددة متكثرة، مع أن البعض جزء من البعض والجزء لا يغاير الكل. وأيضا لا يتصور نزاع من أهل السنة والجماعة في كثرة الصفات وتعددها متغايرة كانت أو غير متغايرة. فالأولى أن يقال: المستحيل
••••••••••••••••••••••••••••

•-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (ولقائل أن يمنع توقف التعدد) على آخره: هو سؤال وارد على ما اقتضاه كلام المصنف - تبعا لغيره - من أن التعدد والتكثر فرعا التغاير بمعنى جواز الانفكاك متوقفان عليه يلزم من انتفائه انتفاؤهما يتضمن منع ذلك التوقف مسندا بمراتب الأعداد فإنها متعددة ولا تغاير بينها.

[قوله] (منم الواحد والاثنين) فيه تغليب لأن الواحد ليس بعدد على

تعدد ذوات قديمة؛ لا ذات وصفات وأن لا يجترأ على القول بكون الصفات واجة لذاتها بل يقال: هي واجبة لا لغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها أعني: ذات الله - تعالى - ويكون هذا مراد من قال: الواجب الوجود لذاته: هو الله - تعالى - وصفاته [يعني: أنها واجبة لذات الواجب - تعالى - وأما في أنفسها فهي ممكنة] ولا استحالة في قدم الممكن إذا كان قائما بذات القديم واجبا به غير منفصل عنه، فليس كل قديم إلها،
••••••••••••••••••••••••••••

•-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

المشهور، إنما هو مبدؤه ويعبر عنه: بأنه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه الفريقين أو البعيدتين على السواء والواحد لا انفصال فيه وليس له حاشية واحدة.

[قوله] (يعني: أنها واجبة لذات الواجب - تعالى -) فسر في شرح المقاصد كون الصفات واجبة لذات الواجب: بأنها مستندة إليه بطريق الإيجاب، لا بطريق الخلق والاختيار ليلزم كونها حادثة. [قوله] (وأما في نفسها فهي ممكنة) إلى آخره: ليس المراد بإمكانها احتياجها إلى الغير ليلزم

حتى يلزم من وجود القدماء وجود الآلهة، لكن ينبغي أن يقال: الله - تعالى - قديم بصفاته ولا يطلق القول بالقدماء لئلا يذهب الوهم إلى أن
••••••••••••••••••••••••••••

•-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

حدوثها بل استنادها إلى الواجب بالذات بطريق الإيجاب لا بطريق الخلق والاختيار - كما مر - هذا مع أن الأدب ألا توصف صفاته - تعالى - بالإمكان لإيهام ذلك حدوثها.

كلا منهما قائم بذاته موصوف بصفات الألوهية، وصعوبة هذا المقام ذهبت المعتزلة والفلاسفة إلى نفي الصفات [والكرامية إلى نفي قدمها والأشاعرة إلى نفي غيريتها وعينيتها.

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (الكرامية إلى نفي قدمها): فيه تغليب لأن الكرامية قائلون بقدم بعض الصفات: كالقدرة والمشيئة والكلام.

[قوله] (والأشاعرة إلى نفي غيريتها وعينيتها) الضمير للصفات الحقيقية لأن كلامه فيها فلا يرد ما قيل: إن (الأشعري) إنما قال ذلك في بعض الصفات وهي التي يمتنع انفكاكها أما غيرها: فمنها عنده ما هو عين الذات كالوجود ومنها ما هو غير الذات: وهو كل صفة وقعت إضافة

فإن قيل: هذا النفي في الظاهر] رفع للنقيضين وفي الحقيقة جمع بينهما لأن نفي الغيرية صريحا مثلا إثبات للعينية ضمنا وإثباتها مع نفي العينية صريحا جمع بين النقيضين وكذا نفي العينية صريحا جمع بينهما لأن المفهوم من الشيء إن لم يكن هو المفهوم من الآخر فهو غيره وإلا فهو عينه ولا يتصور بينهما واسطة. قلنا: قد فسروا الغريبة بكون الموجودين بحيث يقدر ويتصور وجود أحدهما مع الآخر أي يمكن الانفكاك بينهما. والعينية باتحاد المفهوم بلا تفاوت أصلا فلا يكونان نقيضين بل يتصور بينهما واسطة، بأن يكون الشيء بحيث لا يكون مفهومه مفهوم الآخر ولا يوجد بدونه، كالجزء مع الكل والصفة مع الذات وبعض الصفات مع البعض فإن ذات الله - تعالى - وصفاته أزلية والعدم على الأزلي محال، والواحد مع العشرة يستحيل بقاؤه بدونها وبقاؤها بدونه، إذ هو منها فعدمها عدمه ووجودها وجوده بخلاف الصفات المحدثة فإن قيام الذات بدون تلك الصفات المعينة

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

محضة كالمعية والقبلية.

[قوله] (فإن قيل: هذا النفي في الظاهر (إلى آخره: هذا السؤال مبني على المشهور من أن الغيرية نقيض الهو هو: بمعنى أن الشيء بالنسبة إلى الشيء إن صدق إنه هو فعينه، إلا فغيره بحسب المفهوم إن كان بحسبه، وبحسب الذات والهوية إن كان بحسبهما. وحاصله أن يقال: ما ذكرتم من

منصور، فتكون غير الذات، كذا ذكره المشايخ، [وفيه نظر]؛ لأنهم إن أرادوا صحة الانفكاك من الجانبين انتقض بالعالم مع الصانع والعرض مع المحل، إذ لا يتصور وجود العالم مع عدم الصانع لاستحالة عدمه،

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ان الصفات ليست عينا ولا يستلزم في الظاهر المتبادر: رفع النقيضين وهما: كونهما عينان وكونهما غيرا، وفي الحقيقة: جمع بينهما، لأن رفع كل منهما صريحا إثبات للآخر ضمنا. وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أن الغيرية نقيض الهو هو حتى تمتنع الواسطة فيلزم من ارتفاع أحدهما ثبوت الآخر، بل هي عبارة عن: كون الموجودين بحيث يصح وجود أحدهما مع عدم الآخر، فيجوز اختلاف موجودين في المفهوم وامتناع عدم أحدهما فلا يكون أحدهما عين الآخر ولا غيره كالصفة مع الذات.

[قوله] (وفيه نظر) حاصله: أنا ما ذمره المشايخ فاسد العكس إن أرادوا صحة الانفكاك من الجانبين لأن العالم مع الصانع متغايران ولا يجوز انفكاكهما وكذا العرض مع المحل. وفاسد الطرد إن اكتفوا بجانب واحد

ولا وجود العرض - كالسواد مثلا - بدون المحل وهو ظاهر مع القطع بالمغايرة اتفاقا، فإن اكتفوا بجانب واحد لزمت المغايرة بين الجزء والكل وكذا بين الذات والصفة للقطع بجواز وجود الجزء بدون الكل والذات بدون الصفة، [وما ذكروا من استحالة بقاء الواحد بدون العشرة ظاهر الفساد]. ولا يقال: المراد إمكان تصور وجود كل منهما مع عدم الآخر [ولو بالفرض] وإن كان محالا والعالم قد يتصور موجودا ثم يطلب بالبرهان ثبوت الصانع بخلاف الجزء مع الكل فإنه كما يمتنع وجود العشرة بدون الواحد يمتنع وجود الواحد من العشرة بدون العشرة إذ لو وجد لما كان واحدا من العشرة والحاصل: أن وصف الإضافة معتبر وامتناع الانفكاك حينئذ ظاهر لأنا

نقول: قد صرحوا بعدم المغايرة بين الصفات بناء على أنها لا يتصور عدمها لكونها أزلية مع القطع بأنه يتصور وجود البعض - كالعلم مثلا - ثم يطلب بالبرهان إثبات
...............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
لصدقه عل الجزء مع الكل وعلى الذات مع الصفة.
[قوله] ([وما ذكروا] من اسحالة بقاء الواحد بدون العشرة ظاهر الفساد) أي لما مر آنفا من الجزء يوجد بدون الكل ولما يأتي من أنه لو اعتبر وصف الإضافة لزم عدم المغايرة بين كل متضايفين.
[قوله] (ولو بالفرض) أي لو كان عدم الآخر بالفرض وإن كان
البعض الآخر فعلم أنهم لم يريدوا هذا المعنى مع أنه لا يستقيم في العرض مع المحل ولو اعتبر وصف الإضافة لزم عدم المغايرة بين كل متضايفين: كالأب والابن وكالأخوين وكالعلة مع المعلوم بل بين الغيرين لأن الغير من الأسماء الإضافة ولا قائل بذلك. فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون مرادهم: أنها لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود كما هو حكم سائر المحمولات بالنسبة إلى موضوعاتها فإنه يشترط الاتحاد بينهما بسحب الوجود ليصح الحل، والتغاير بحسب المفهوم ليفيد الحل، كما في قولنا: الإنسان كاتب بخلاف قولنا: الإنسان حجر فإنه لا يصح وقولنا: الإنسان إنسان فإنه لا يفيد. قلنا: [إن هذا إنما يصح في مثل العالم والقادر] بالنسبة إلى الذات لا في
...............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
المفروض محالا.
[قوله] (إن هذا) أي كون الصفة ليست عين الذات بحسب المفهوم ولا غيرها بحسب الوجود (إنما يصح في مثل: العالم والقادر) أي من المشتقات التي يصح حملها على الذات حمل مواطأة لا في مأخذ الاشتقاق الذي الكلام فيه مثل: العلم والقدرة والإرادة.
مثل: العلم والقدرة مع أن الكلام فيه [ولا في الأجزاء الغير المحمولة] كالواحد من العشرة واليد من زيد [وذكر في التبصرة] أن كون الواحد من العشرة واليد من زيد غيره مما لم يقل به أحد من المتكلمين سوى [جعفر بن حارث] وقد خالف في ذلك جميع المعتزلة وعد ذلك من جهالاته، وهذا لأن العشرة اسم لجميع الأفراد، ومتناول لكل فرد من
...............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ولا في الأجزاء الغير المحمولة) على آخره [وقوله] (وذكر في التبصرة) على آخر: إشارة إلى الاعتراض الوارد على قوله: (ولا في الأجزاء الغير المحمولة) بأن ما في التبصرة ينافيه، وإلى الجواب بقوله بعد: (ولا يخفي ما فيه). [قوله] (جعفر بن حارث) كذا في النسخ: بأل وألف بعد الحاء وثاء مثلثة. وصوابه: ما في شرح المقاصد: أنه (جعفر بن حرب):
آحاده مع أغياره فلو كان الواحد غيرها لصار غير نفسه لأنه من العشرة، [وأن تكون العشرة بدونه] وكذا لو كان يد زيد غيره لكان اليد غير نفسها هذا كلامه [ولا يخفى ما فيه].
...............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
بدون ما ذكر وبالموحدة: كان من كبار معتزلة بغداد.
[قوله] (وأن تكون العشرة بدونه) أي وأن توجد العشرة بدون الواحد. [قوله] (ولا يخفي ما فيه) أي لأن مغايرة الشيء للشيء لا تقتضي مغايرته لكل جزء من أجزائه حتى تلزم مغايرته لنفسه.

## ٤١ صفة العلم

(وهي) أي صفاته الأزلية: (العلم): وهي صفة أزلية [تنكشف المعلومات عند تعلقها بها].

........................................
•-------------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[صفة العلم]

[قوله] (تنكشف المعلومات عند تعلقها بها) أي بها تمتاز المدركات عند تعلق تلك الصفة بها امتيازا قديما إن كان ذلك التعلق قديما: وهو التعلق بالنسبة على الأزليات والمتجددات باعتبار أنها ستحدث وحادثا إن كان حادثا: هوه التعلق بالنسبة إلى المتجددات باعتبار وجودها الآن أو في الزمن الماضي لكن في تعبيره بالانكشاف: إيهام حدوث التجلي بعد

## ٤٢ صفة القدرة

(والقدرة): وهي صفة أزلية [تؤثر في المقدورات] عند تعلقها بها. (والحياة): وهي صفة أزلية توجب صحة العلم. (والقوة): وهي بمعنى القدرة.

........................................
•-------------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الخفاء فلو عبر بدله بالامتياز ونحوه لسلم من ذلك.

[صفة القدرة]

[قوله] (تؤثر في المقدرات) أي بالإيجاد والإعدام. واعلم أن قدرة الله - تعالى - لا توصف بالتناهي ذاتا،

## ٤٣ صفتا: السمع والبصر

[(والسمع): وهي صفة تتعلق بالمسموعات. (والبصر): وهي صفة تتعلق بالمبصرات] فيدرك بهما إدراكا تاما، لا على سبيل التخيل أو

........................................
•-------------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

لأنه من خواص الكم والقدرة بحسب ذاتها من الكيف. وأن تعلقها غير متناه بالقوة وإن تناهى بالفعل ومعناه: أنها لا تقف عند حد لا يمكن تعلقها بما وراءه وإن كان كل ما تتعلق به بالفعل متناهيا وكذا القول في سائر صفاته - تعالى - إلا العلم: فإن تعلقاته القديمة غير متناهية بالفعل أيضا.

[صفتا: السمع والبصر]

[قوله] (والسمع: صفة تتعلق بالمسموعات والبصر: صفة تتعلق بالمبصرات) ترك فيهما التقييد بـ (الأزلية)

اكتفاء بما مر وما قاله فيهما جار على ما عليه الجمهور ممن: أهل السنة والمعتزلة والكرامية من أنهما صفتان زائدان على العلم.

وزعم القائلون بأن إدراك الحواي نفس العلم: أنهما نفس العلم بالمسموع والمبصر عند حدوثهما.

وإنما لم يوصف بالذوق والشم واللمس: لعدم ورود النقل بها، مع كونها تنبئ عن اتصالات يتعالى الرب - سبحانه وتعالى - عنها.

........................................
•-------------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

........................................

## ٤٤ صفة الإرادة

التوهم، ولا على طريق تأثير حاسة ووصول هواء، [ولا يلزم ممن قدمهما قدم المسموعات والمبصرات]؛ كما لا يلزم من قدم العلم والقدرة قدم المعلومات والمقدرات، لأنها صفات قديمة تحدث لها تعلقات بالحوادث. (والإرادة والمشيئة): وهما عبارتان عن صفة في الحي [توجب تخصيص أحد المقدرين] في أحد الأوقات بالوقوع مع استواء
..............................
•----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ولا يلزم من قدمهما قدم المسموعات والمبصرات): جواب ما يقال: لو كان السمع والبصر قديمين لزم كون المسموع والمبصر كذلك، لامتناع السمع بدون المسموع، والإبصار بدون المبصر.
[صفة الإرادة]
[قوله] (توجب تخصيص أحد المقدورين) أي من الفعل والترك بمعنى أنها صفة واحدة تتعلق بالفعل تارة وبالترك أخرى.
نسبة القدرة إلى الكل [وكون] تعلق العلم تابعا للوقوع. وفيما ذكر تنبيه على الرد على من زعم أن المشيئة قديمة والإرادة حادثة قائمة بذات الله - تعالى - وعلى من زعم أن معنى إرادة الله - تعالى - فعله: أنه ليس بمكره ولا ساه ولا مغلوب ومعنى إرادته فعل غيره: أنه أمر به كيف وقد أمر كل مكلف بالإيمان وسائر الواجبات ولو شاء لوقع. (والفعل والتخليق) عبارة عن صفة أزلية تسمى: التكوين وسيجيء تحقيقه، وعدل عن لفظ الخلق لشيوع استعماله في المخلوق. (والترزيق): هو تكوين مخصوص،
..............................
•----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
لا يقال: إن تساوت نسبة الإرادة إلى التعلقين احتيج إلى مخصص آخر غيرها وتسلسل وإلا: فإن كان تعلقها بأحد الجانبين لذاتها دون الآخر لزم وجوب ذلك الذي تعلقت به وسلب الاختيار.
لأنا نقول: لا نسلم ذلك بل الإرادة صفة تعلقها بأحدهما أو وقوعه في وقت معين لذاتها المخصوصة فلا يحتاج إلى إرادة أخرى ووجوب الشيء بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه لأنه فرعه.
[قوله] (وكون) - بالخبر - عطفا على (استواء) والمراد: أنا نأخذ العلم من طرف المقدور: فإن كان قد وقع قلنا: تعلق العلم بأنه قد وقع وإن كان لم

## ٤٥ صفة الكلام

صرح به إشارة إلى أن مثل: التخليق والترزيق والتصوير والإحياء والإماتة وغير ذلك مما أسند على الله - تعالى- كل منها راجع إلى صفة حقيقية أزلية قائمة بالذات هي: التكوين لا كما زعم الاشعري من أنها إضافات وصفات للأفعال.
(الكلام)، وهي صفة أزلية عبر عنها بالنظم المسمى بالقرآن المركب من الحروف، وذلك لأن كل من يأمر وينهى [يجد من نفسه معنى]
..............................
•----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
يقع ولابد من وقوعه قلنا: تعلق العلم بأنه سيوجد وإن كان قد وجد وعدم قلنا: تعلق العلم بوجوده وعدمه بعد وجودهما كما تعلق بهما قبل وجودهما.
[صفة الكلام]
[قوله] (يجد من نفسه معنى) أي مغايرا لمدلول لفظ الخبر مثلا لأنه واحد لا يتغير بتغير العبارات ولا يختلف باختلاف الأوضاع والاصطلاحات وذلك المدلول يتغير فإن قولك: زيد قام وزيد ثبت له القيام واتصف زيد بالقيام: عبارات عن معنى واحد وهي

مختلفة المدلولات وغير مغاير لما يتغير.
ثم يدل عليه بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة، وهي غير العلم، [إذ قد يخبر الإنسان عما لا يعلمه] بل يعلم خلافه وغير الإرادة، لأنه قد يأمر بما
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (إذا قد يخبر الإنسان عما لا يعلمه): أورد عليه أمران: الأول: أن هذا من قياس الغالب على الشاهد وقد تقرر بطلانه في حقه - تعالى - وجوابه: أنه ليس المراد إثبات تغاير وصفي: الكلام والعلم في حقه - تعالى - بكل منهما بالنصوص القاطعة وكون الأصل تغاير معاني الألفاظ يقال: مفهوم كلامه - تعالى - مغاير لمفهوم علمه والمراد من كل منهما: المعنى اللائق بجلاله - تعالى - الثاني: أن ما ذكره إنما يدل على مغايرته للعلم اليقيني لا العلم المطلق لأن كل عاقل تصدى للإخبار يحصل في ذهنه صورة ما يخبر
لا يريده [كمن أمر عبده] قصدا لإظهار عصيانه وعدم امتثاله لأوامر،
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
به بالضرورة.
وجوابه: أن الكلام النفسي الذي يجده المخبر حين يخبر ليس هو العلم بمعنى حصول الصورة على ما ذكرت كما يدل عليه الوجدان فإن الذي يزيل الإشكال في هذا المقام: مرجعة الوجدان فتجد الشاك منا يتصور النسبة وطرفيها وما يقصد الإخبار لم يجد ذلك المعنى المسمى بالكلام النفسي وإذا قصد الإخبار وجد ذلك المعنى مع عدم العلم بوقوع النسبة فقد ظهر أن ذلك المعنى ليس شيئا منم العلوم.
[قوله] (كمن أمر عبده) إلى آخره: أي فإنه يأمره ولا يريد أن يفعل بل يريد عدمه ليظهر عذره عند من يلومه بضربه.
ويسمى هذا: كلاما نفسيا، على ما أشار إليه [الأخطل] بقوله:
إن الكلام لفي الفوائد وإنما ... جعل اللسان على الفوائد دليلا
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (الأخطل) نبه باسمه على أنه ممن يحتج بشعره إذ الشعراء أربع فرق: جاهليون كـ (زهير) و (امرؤ القيس). ومخصومون أدركوا الجاهلية والإسلام: كـ (حسان بن ثلبت) و (لبيد). وإسلاميون
قال عمر - رضي الله تعالى عنه -[إني زورت في نفسي مقالة] وكثيرا ما تقول
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
وجدوا في صدر الإسلام: كـ (الفرزدق)، و (الأخطل). ومولدون محدثون: كـ (البحتري) و (أبي تمام) والثلاثة الأول يستدل بأشعارهم دون الرابعة.
[قوله] (زورت في نفسي مقالة): أي حسنتها وقومتها - كما قاله (الجوهري) - وهو طرف من حديث خلافة (أبي بكر) - رضي الله تعالى عنه - وهو في (البخاري) بدون قوله (في نفسي) ولفظه: (وكنت زورت مقالة أعجبتني
لصاحبك: إن في نفسي كلاما أريد أن أذكره لك. [والدليل على ثبوت صفة الكلام]: إجماع الأمة [وتواتر النقل عن الأنبياء]- عليهم السلام - أنه تعالى متكلم مع القطع باستحالة التكلم من غير ثبوت صفة الكلام،
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[أريد] أن أقدمها بين يدي أبي بكر).

[قوله] (الدليل على ثبوت صفة الكلام): أي المغاير للعلم والإرادة فسقط ما قيل: إن الإجماع والتواتر إنما يدلان على ثبوت صفة الكلام، لا على كونه مغايرا للعلم والإرادة.

[قوله] (وتواتر النقل عن الأنبياء): [تواتر] عنهم أنهم كانوا ينسبون له - تعالى - الكلام فيقولون: أمر بكذا ونهي عن كذا وأخبر بكذا وكل ذلك من أقسام الكلام فيثبت المدعى. فإن قلت: العلم بصدق النبي - صلى الله عليه وسلم - موقوف على تصديق الله - تعالى - إياه إذ لا طريق إلى العلم به سواه وتصديق الله إياه إخبار عن كونه صادقا وهو كلام خاص فإثبات الكلام به دور. قلنا: لا نسلم أن تصديقه إياه كلام بل هو إظهار المعجزة

[فثبت أن الله - تعالى - صفات ثمانية]، هي: العلم والقدر والحياة والسمع والبصر والإرادة والتكوين والكلام. ولما كان في الثلاثة الأخيرة زيادة نزاع وخفاء كرر الإشارة إلى إثباتها وقدمها وفصل الكلام بعض التفصيل فقال:

...........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

على وفق دعواه فإنه يدل على صدقه ثبت الكلام أم لن يثبت.

[قوله] (فثبت أن الله - تعالى - صفات ثمانية) على آخره: هذا عند الماتريدية ووافقهم الأشعرية على إثبات ما عدا التكوين وردوا التكوين

(وهو) أي الله - تعالى - (متكلم بكلام هو صفة له) ضرورة امتناع إثبات المشتق للشيء [من غير قيام مأخذ الاشتقاق به) وفي هذا رد على المعتزلة، حيث ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام [هو قائم بغيره] وليس صفة

...........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

إلى القدرة - كما سيأتي - فالصفات عندهم سبع وأثبت (الأشعري) البقاء بدل التكوين وخالفه محققوا أصحابه فقالوا: إن البقاء أمر إضافي إذ هو استمرار الذات وليس صفة حقيقية.

[قوله] (من غير قيام مأخذ الاشتقاق به): أي وهو التكلم وقيامه يستلزم قيام الكلام لأن الكلام جزء معنى التكلم غذ التكلم: هو صدور الكلام عمن قام به، فيحصل المطلوب وهو ثبوت صفة الكلام.

[قوله] (قائم بغيره) أي يخلقه في غيره: كاللوح المحفوظ أو جبريل أو النبي - عليهما السلام - أو الشجرة.

له، (أزلية) ضرورة امتناع قيام الحوادث بذاته (ليس من جنس الحروف والأصوات) ضرورة أنها أعراض حادثة مشروط حدوث بعضها بانقضاء البعض، لأن امتناع التكلم بالحرف الثاني بدون انقضاء الحرف الأول بديهي [وفي هذا رد على الحنابلة والكرامية] القائلين بأن كلامه - تعالى - عرض من جنس الأصوات والحروف ومع ذلك فهو قديم. (وهو) أي الكلام (صفة) أي معنى قائم بالذات (منافية للسكون) الذي

...........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وفي هذا رد على الحنابلة والكرامية) إلى أخره: ذكر الكرامية سبق قلم، إذ المعروف عنهم: ما في (المقاصد) وغيرها أنهم قائلون بأنه حادث قائم بالذات لتجويزهم قيام الحوادث بذاته تعالى.

هو ترك التكلم مع القدرة عليه، (والآفة) التي عدم مطاوعة الآلات، إما بحسب الفطرة كما في الخرس أو بحسب ضعفها وعدم بلوغها حد القوة، كما في الطفولية. فإن قيل: هذا الكلام إنما يصدق على الكلام اللفظي دون الكلام النفسي، إذ السكوت والخرس إنما ينافي التلفظ. قلنا: المراد بالسكوت والآية الباطنيان [بأن لا يريد] في نفسه التكلم أو لا يقدر على ذلك فكما أن الكلام لفظي ونفسي فكذا ضده، أعني السكوت والخرس (والله - تعالى - متكلم بها آمر ناه مخبر) يعني أنه صفة واحدة تتكثر إلى: الأمر والنهي والخبر باختلاف التعلقات كالعلم والقدرة وسائر الصفات فإن كلا منها صفة واحدة قديمة والتكثر والحدوث إنما هو في التعلقات والإضافات [لما أن

ذلك] أليق بكمال التوحيد، ولأنه لا دليل على تكثر كل منها في نفسها. فإن قيل: هذه الأقسام للكلام لا يعقل وجوده بدونها. قلنا: إنه ممنوع بل إنما يصير أحد تلك الأقسام
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (بأن لا يريد) هو من الإرادة - بتقديم الدال على الراء - وهي في حقنا: إجالة الفكر. [قوله] (لما أن ذلك) أي كون الصفة واحدة.
عند التعلقات [وذلك فيما لا يزال وأما في الأزل فلا انقسام] أصلا [وذهب بعضهم] إلى أنه في الأزل خبر ومرجع الكل إليه، لأن حاصل
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وذلك فيما لا يزال وأمت في الأزل فلا انقسام) أورد عليه: أنه يلزم أن يوجد جنس الكلام مجردا عن أنواعه وهو محال إذ لا يوجد الجنس إلا في ضمن أحد أنواعه. وأجيب: بأن هذه الاستحالة في الجنس وأنواعه الحقيقية وهذه أنواع اعتبارية.
[قوله] (وذهب بعضهم): هو الإمام (الرازي).
الأمر: الإخبار عن استحقاق الثواب على الفعل والعقاب على الترك والنهي على العكس وحاصل الاستخبار: الخبر عن طلب الإعلام، وحاصل النداء: الخبر عم طلب الإجابة. ورد [بأنا نعلم اختلاف هذه المعاني] بالضرورة واستلزام البعض للبعض لا يوجب الاتحاد.
[فإن قيل: الأمر والنهي] بلا مأمور ولا منهي سفه وعبث والإخبار في الأزل بطريق المضي كذب محض يجب تنزيه الله - تعالى - عنه. قلنا: إن لم نجعل كلامه في الأزل أمرا ونهيا وخبرا فلا إشكال وإن جعلناه: فالأمر في الأزل لإيجاب تحصيل المأمور به في وقت وجود المأمور وصيرورته أهلا لتحصيله فيكفي وجود المأمور في علم الآمر كما إذا قدر الرجل
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (بأنا نعلم اختلاف هذه المعاني) أي لاختلاف لوازمها وصدق المشترك بينها على خاص منها من حيث خصوصه لا يستلزم صدق خاص آخر عليه من تلك الحيثية كما أن زيدا من حيث هو عالم يصدق عليه أنه زيد ولا يصدق عليه أنه زيد من حيث هو كاتب فلا يلزم من صدق الكلام على واحد منها صدق باقيها عليه.
[قوله] (فإن قيل: الأمر والهي) إلى آخره: هذه شبهة من قبل المنكرين للكلام النفسي وحاصل جوابها: أن الإخبار إنما يلزمه الكذب لو اتصف في الأزل بزمان من الأزمنة وليس متصفا وأن السفة والبعث إنما يلزمان لو
ابنا له فأمره بأن يفعل كذا بعد الوجود والإخبار بالنسبة إلى الأزل لا يتصف بشيء من الأزمنة إذ لا ماضي ولا مستقبل ولا حال بالنسبة إلى الله - تعالى - لتنزيهه عن الزمان كما أن علمه أزلي لا يتغير بتغير الأزمان. ولما صرح بأزلية الكلام حاول التنبيه على أن القرآن أيضا قد
..........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
خوطب المعلوم وأمر في عدمه وأما على تقدير وجوده بأن يكون طلبا للفعل ممن سيكون ويصير أهلا فلا، كما في طلب التعلم من ولد أخبر عنه صادق بأنه سيولد وكما في خطاب النبي - صلى الله عليه وسلم - بأوامره ونواهيه كل مكلف.
يطلق على هذا الكلام النفسي القديم، كما يلق على النظم المتلو الحادث فقال (والقرآن كلام الله - تعالى - غير مخلوق) وعقب القرآن بكلام الله - تعالى -[لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف من الأصوات والحروف قديم]، كما ذهب إليه الحنابلة جهلا وعنادا، وأقام غير المخلوق مقام غير الحادث تنبيها على اتحادهما وقصدا إلى جرى الكلام على وفق الحديث [حيث قال - صلى الله عليه وسلم -: القرآن

كلام الله) - تعالى - غير مخلوق ومن قال إنه مخلوق فهو كافر بالله - العظيم -) وتنصيصا على
..............................
•----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف من الأصوات والحروف قديم) لأن استعمال القرآن في اللفظي أشهر من استعماله في النفسي.
[قوله] (حيث قال - صلى الله عليه وسلم - القرآن كلام الله) إلى آخره: رواه صاحب الفردوس عنن جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة وقد ضعفه (ابن الجوزي)

محل الخلاف بالعبارة المشهورة فيما [بين الفريقين] وهو أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق ولهذا تترجم المسألة بمسألة خلق القرآن. وتحقيق الخلاف [بيننا وبينهم] يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه وإلا فنحن لا نقول بقدم الألفاظ والحروف وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي ودليلنا ما مر أنه ثبت بالإجماع وتواتر النقل عن الأنبياء - صلوات الله عليهم - أنه - تعالى - متكلم، ولا معنى له سوى أنه متصف بالكلام ويمتنع قيام اللفظي الحادث بذاته - تعالى - فتعين النفسي القديم. وأما استدلالهم بأن القرآن متصف بما هو من صفات المخلوق وسمات الحدوث من: التأليف والتعظيم والإنزال والتنزيل وكونه عربيا مسموعا فصيحا معجزا إلى غير ذلك، فإنما يقوم حجة على الحنابلة لا علينا، [لأنا قائلون بحدوث النظم] وإنما الكلام في المعنى القديم. والمعتزلة
..............................
•----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
فقال: قد روي في هذا الباب أحاديث ليس فيها شيء ثبت.
[قوله] (بين الفريقين) أي أهل السنة والمعتزلة.
[قوله] (بيننا وبينهم) أي وبين المعتزلة.
[قوله] (لأنا قائلون بحدوث النظم) أي وهم قائلون بقدمه.

لما لم يمكنهم إنكار كونه - تعالى - متكلما ذهبوا أنه متكلم [بمعنى إيجاد الأصوات] والحروف في محلها وإيجاد أشكال الكتابة في اللوح وإن لم يقرأ [على اختلاف بينهم] وأنت خبير بأن المتحرك من قامت به الحركة، لا من أوجدها وإلا لصح اتصاف الباري بالأعراض المخلوقة له - تعالى - عن ذلك علوا كبيرا - ومن أقوى شبه المعتزلة: أنكم متفقون على أن القرآن اسم لم نقل إلينا بين دفتي المصحف تواترا وهذا يستلزم كونه مكتوبا في المصاحف مقروءا بالألسن مسموعا بالآذان، وكل ذلك من سمات الحدوث بالضرورة. فأشار إلى الجواب بقوله: (وهو) أي القرآن الذي هو كلام الله - تعالى - (مكتوب في مصاحفنا)
..............................
•----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (بمعنى إيجاد الأصوات) أي لا بمعنى أنه متكلم في الأزل.
[قوله] (على اختلاف بينهم) فذهب (أبو هاشم) إلى أن القرآن من جنس الأصوات والحروف ولا يحتمل البقاء حتى أن ما يخلق برقومه في اللوح المحفوظ أو كتب في المصحف لا يكون قرآنا وإنما هو ما قرأه

أي بأشكال الكتابة وصور الحوف الدالة عليه (محفوظ في قلوبنا) أي بالألفاظ المخيلة مقروء (بألستنا) بالحروف المحفوظة المسموعة (مسموع بآذاننا) بذلك أيضا (غير حال فيها) أي مع ذلك ليس حالا في المصاحف ولا في القلوب والألسنة والآذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله - تعالى - يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش وصور وأشكال موضوعه للحروف الدالة عليه، كما يقال:
..............................
•----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

القارئ وخلقه البارئ من الأصوات المتقطعة والحروف المنظمة وأن معنى كونه متكلما: أنه موجد لتلك الأصوات والحروف وذهب (أبو علي الجبائي) على أنه جنس غير الحروف يسمع عند سماع الأصوات ويوجد بنظم الحروف وبكتابها ويبقى عند الكتابة والحفظ ويقوم باللوح المحفوظ موجد لتلك الأشكال في اللوح المحفوظ وغن لم يقرأه قارئ.
النار جوهر محرق، يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحروفا، [وتحقيقه]: أن للشيء وجودا في الأعيان ووجودا في الأذهان ووجودا في العبارة ووجودا في الكتابة والكتابة تدل على العبارة وهي على ما في الأذهان وهو على ما في الأعيان فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القديم [كما في قولنا: القرآن غير مخلوق]
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وتحقيقه) إلى غيره: أي تحقيق هذا المقام على وجه يظهر به التمييز بين استعمال القرآن في المعنى القديم القائم بذات الباري - تعالى - الأعيان: أن هناك عينا هي ذاته. ومعنى وجود الشيء في الأذهان أن له صورة مرتقمة في الذهن كظل الشجرة والمتكلمون ينكرون هذا الوجود.
[قوله] (كما في قولنا: القرآن غير مخلوق) مثال في الأعيان.
فالمراد: حقيقته الموجودة في الخارج وحيث يوصف بما هو منن لوازم المخلوقات والمحدثات فالمراد به: الألفاظ المنطوقة المسموعة، [كما في قولنا: قرأت نصف القرآن] أو المخيلة، [كما في قولنا: حفظت القرآن]، أو الأشكال المنقوشة، [كما في قولنا: يحرم للمحدث مس القرآن]. لما كان دليل الأحكام الشرعية هو اللفظ دون المعنى القديم عرفه أئمة الأصول بالمكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر [وجعلوه اسما للنظم والمعنى] جميعا، أي للنظم من حيث الدلالة على المعنى لا لمجرد المعنى. وأما الكلام القديم الذي هو صفة لله - تعالى - فذهب الأشعري إلى أنه يجوز أن يسمع [ومنعه الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني وهو اختيار
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (كما في قولنا: قرأت نصف القرآن) مثال للوجود في العبارة.
[قوله] (كما في قولنا: حفظت القرآن) مثال للوجود في الذهن.
[قوله] (كما في قولنا يحرف على المحدث مس القرآن) مثال للوجود في الكتابة. [قوله] (وجعلوه اسما للنظم والمعنى) أي المعنى القديم.
[قوله] (ومنعه الأستاذ أبو إسحاق) أي لأن العادة لم تجر إلا بسماع
الملفوظات وأن القدرة إنما من شأنها أن تتعلق بالممكنات لا بغيرها كاجتماع الضدين فإنا وإن كنا نقول: إنه ٠ تعالى - قادر على جمعهما لكن ليس من شأن القدرة أن تتعلق بذلك والحق قول (الأشعري) فالله على كل شيء قدير وله أن يفعل ما يشاء ولا حاجة إلى صرف الكلام عن ظاهره.
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
..............................
الشيخ أبو منصور - رحمه الله - فمعنى قوله - تعالى - {حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} [التوبة: ٦] يسمع ما يدل عليه كما يقال سمعت علن فلان، فموسى - عليه السلام - سمع صوتا دالا على كلام الله - تعالى -[لكن لما كان بلا واسطة الكتاب والملك خص باسم الكليم.
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لكن لما كان بلا واسطة الكتاب والملك خص باسم الكليم): جواب ما يقال على قول (أبي منصور): إذ أريد بكلام الله - تعالى - المعنى القديم وبسماعه فهمه من الأصوات المسموعة أو أريد به: المنتظم من الحروف المسموعة من غير اعتبار تعين المحل: كلسان الملك أو النبي فكل واحد منا يسمع ذلك فما وجه اختصاص موسى - عليه السلام - بأنه كليم الله؟ وحاصل الجواب: أن الله

- تعالى - سبحانه وتعالى - أكرم موسى فأسمعه

فإن قيل: لو كان كليم الله - تعالى - حقيقة] في المعنى القديم، مجازا في النظم المؤلف لصح نفيه عنه، بأن يقال: ليس النظم المنزل المعجز المفصل إلى السور والآيات كلام الله - تعالى - والإجماع على القطع بأن ذلك إنما يتصور في النظم المؤلف المفصل إلى السور، إذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة. قلنا: التحقيق أن كلام الله - تعالى - اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى الإضافة: كونه صفة الله - تعالى وبين اللفظي الحادث المؤلف من السور والآيات ومعنى الإضافة: أنه مخلوق لله - تعالى - ليس من تأليفات المخلوقين، فلا يصح النفي أصلا ولا يكون الإعجاز والتحدي إلا في كلام الله - تعالى -

..............................

•---------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

كلامه بصوت تولى تخليقه منم غير كسب لأحد من خلقه نخص باسم الكليم وأجيب - أيضا - بأنه خص به لما سمعه من جميع الجهات على خلاف المعتاد.

[قوله] (فإن قيل: لو كان كلام الله - تعالى - حقيقة) إلى آخره: منشؤه ما مر من أن كلام الله - تعالى - غير مخلوق بل معنى قديم بذاته - تعالى - فهو حقيقة فيه مجاز في النظم المؤلف الدال عليه حذرا من الاشتراك.

وما وقع عبارة المشايخ من أنه مجاز فليس معناه أنه غير موضوع للنظم المؤلف بل معناه: أن الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القائم بالنفس وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك إنما هو باعتبار دلالته على المعنى فلا نزاع لهم في الوضع والتسمية [وذهب بعض المحققين] إلى أن المعنى في قول مشايخنا: (كلام الله - تعالى - معنى قديم) ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ مفهومه بل في مقابلة العين، والمراد به: ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات ومرادهم: أن القرآن [اسم اللفظ والمعنى]، شامل

..............................

•---------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وحاصل الجواب: إثبات الاشتراك بين النفسي واللفظي فلا يصح النفي أصلا ويؤديه قوله بعد: (ووضعه لذلك إنما هو باعتبار دلالته على المعنى).

[قوله] (وذهب بعض المحققين) هو القاضي (عضد الين).

[قوله] (اسم اللفظ والمعنى) أورد عليه: أن كلامه - تعالى - إن كان

اسما لذلك الشخص القائم بذاته - تعالى- يلزم أن لا يكون ما قرأناه كلامه - تعالى - بل مثله مع أنا نقطع بأن ما يقرأه كل منا هو القرآن المنزل بلسان سيدنا جبريل - عليه السلام - وإن كان اسما للنزع القائم: يلزم أن يكون إطلاقه على ذلك الشخص بخصوصه مجازا فيصح نفيه عنه حقيقة وهو باطل. وإن جعل وضعه من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص كما في وضع أسماء الإشارة يلزم أن يوصف كلامه - تعالى - بالحدوث أيضا حقيقة لأنه صادق حينئذ حقيقة على ما يقرؤه كل منا وذلك باطل أيضا، فلا مخلص إلا بأن يجعل مشتركا بين النوع وبين ذلك الفرد

..............................

•---------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

..............................

لهما وهو قديم لا كما زعمت الحنابلة من قدم اللفظ المرتب الأجزاء، فإنه بديهي الاستحالة؛ للقطع بأنه لا يمكن التلفظ بالسين من بسم الله إلا بعد التلفظ بالباء بل بمعنى أن اللفظ القائم بالنفس [ليس مرتب الأجزاء في نفسه] كالقائم بنفس الحافظ من غير ترتب الأجزاء، وتقدم البعض على البعض والترتب إنما يحصل في التلفظ والقراءة لعدم مساعدة الآلة وهذا هو معنى قولهم: المقروء قديم والقراءة حادثة. وأما القائم بذات الهه - تعالى - فلا ترتب فيه حتى أن من سمع كلامه - تعالى - سمعه غير مرتب الأجزاء لعدم احتياجه إلى الآلة، هذا حاصل كلامهم؛ [وهو جيد لمن يتعقل لفظ قائما بالنفس غير مؤلف] من الحروف المنطوقة أو المخيلة المشروطة وجود بعضها بعدم البعض،

...........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الخاص كما مر -.
[قوله] (ليس مرتب الأجزاء) استشكل الفرق بين قيام علم وعمل ونظائرهما إذ لا فرق إلا بترتب الأجزاء. [قوله] (وهو جيد لمن يتعقل لفظا
ولا من الأشكال المرتبة الدالة عليه، ونحن لا نتعقل من قيام الكلام بنفس الحافظ إلا كون صور الحروف مخزونة ومرتسمة في خياله؛ بحيث إذا التفت إليها كان كلاما مؤلفا من ألفاظ مخيلة أو نقوش مرتبة وإذا تلفظ كان كلاما مسموعا.
...........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
قائما بالنفش غير مؤلف) لا استحالة في ذلك وقياس الغائب على الشاهد غير مفيد.
** ** **

## ٤٦ صفة التكوين

(والتكوين): وهو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والإيجاد والأحداث والاختراع ونحو ذلك [ويفسر بإخراج المعدوم منن العدم إلى الوجود] (صفة) لله - تعالى - لإطباق العقل والنقل على أنه خالق للعالم ومكون له، وامتناع إطلاق اسم المشتق على الشيء ن غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفا له قائما به. (أزلية) لوجوه: الأول: أنه يمتنع قيام الحوادث بذاته - تعالى - لما مر. الثاني: أنه وصف ذاته - تعالى - في كلامه الأزلي بأنه الخالق، فلو لم يكن في الأزل خالقا لزم الكذب أو العدول على المجاز؛ أي الخالق فيما يستقبل أو القادر على الخلق من تعذر الحقيقة على أنه لو جاز إطلاق الخالق عليه بمعنى
...........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[صفة التكوين]
[قوله] (ويفسر بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود) المراد مبدأ هذا الإخراج لا نفسه؛ لأنه وصف إضافي كما في سائر العبارات: كالخلق والتخليق والفعل ونحوها.
القادر على الخلق [لجاز إطلاق كل ما يقدر هو عليه] من الأعراض الثالث: أنه لو كان حادثا فإما بتكوين آخر [فيلزم التسلسل]، وهو محال،
...........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لجاز إطلاق كل ما يقدر هو عليه) المراد: لجاز إطلاق كل اسم مشتق مقدر هو على مأخذ اشتقاقه: كالمسود والمحمر. وجوابه: أن ذلك الجواز إن أريد به العقلي فمسلم ولا مانع. أو الشرعي فممنوع لتوقفه على الإذن و عدم الإيهام.
[قوله] (فيلزم التسلسل): جوابه: أنه يجوز أن يكون تكوين التكوين عين التكوين بمعنى أنه ليس وصفا حقيقيا زائدا عليه كما في نظائره من: بقاء
[ويلزم منه: استحالة تكون العالم] مع أنه مشاهد. وإما بدونه فيستغني الحادث عن المحدث والإحداث فيه تعطيل الصانع. الرابع: أنه لو حدث لحدث إما ذاته فيصير محلا للحوادث أو في غيره كما ذهب إليه [أبو الهذيل]: من أن تكوين كل جسم قائم به، فيكون كل جسم خالقا أو مكونا لنفسه ولا خفاء في استحالته
...........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
البقاء ووجود وغيرهما وبالجملة: ما تكرر نوعه يجب كونه اعتباريا.

[قوله] (ويلزم منه) أي من لزوم التسلسل المحال (استحالة تكون العلم) لتوقفه هلى التكوين الملزوم لذلك التسلسل المحال.
[قوله] (أبو الهذيل) هو ابن حمدان العلاف شيخ المعتزلة أخذ
[ومبنى هذه الأدلة: على أن التكوين صفة حقيقية] كالعلم والقدرة،
..............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الاعتزال عن (عثمان بن خالد الطويل) عن (واصل).
[قوله] (ومبنى هذه الأدلة) فيه تغلب، لأن ثالثها ليس مرادا. ووجه ابتناء ما عداه: أما الأول: فلأن الذي يمتنع قيامه بذاته - تعالى - هو الموجود بعد العدم بخلاف ما لا وجود له وتجدد كالإضافات والسلوب [ككونه] موجودا مع العالم بعد أن لم يكن معه وغير موجود مع كل
و [المحققون من المتكلمين على أنه من الإضافات والاعتبارات العقلية] مثل كون الصانع - تعالى وتقدس - قبل كل شيء ومعه وبعده ومذكورا بألسنتنا ومعبودا لنا،
..............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
حادث عند عدمه.
[قوله] (على أن التكوين صفة حقيقية) هو قول الشيخ (أبي منصور) وأتباعه (و) أما (المحققون من المتكلمين) فعلى (أنه من الإضافات والاعتبارات العقلية)، إذ الصفات ثلاثة أقسام: حقيقية محضة، كالوجود والحياة. ذات وحقيقية ذات إضافة، أي لها تعلق بالغير وإضافة إليه:
ويميتنا ويحيينا ونحو ذلك والحاصل في الأزل هو [مبدأ التخليق والترزيق] والإماتة والإحياء وغير ذلك ولا دليل على كونه
..............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
كالعلم والقدرة. وإضافة محضة، كالمعية والقلبية وصفات السلب ولا يجوز بالنسبة إلى ذاته - تعالى - التغير في الأول مطلقا ولا في الثاني نفسه ويجوز في تعلقه وأما الثالث: فيجوز التغير فيه مطلقا.
[قوله] (مبدأ التخليق والترزيق) هو: القدرة والإرادة.
- أي التكوين - صفة أخرى سوى القدرة والإرادة فإن القدرة وإن كانت نسبتها إلى وجود المكون وعدمه على السواء، لكن مع انضمام الإرادة يتخصص أحد الجانبين. ولما استدل القائلون بحدوث التكوين بأنه لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون المضروب فلو كان قديما لزم قدم المكونات وهو محال أشار إلى الجواب بقوله (وهو) أي التكوين (تكوينه - تعالى - للعالم ولكل جزء من أجزائه لا في الأزل بل لوقت وجوده على حسب علمه وإرادته) فالتكوين باق أزلا وأبدا والمكون حادث بحدوث التعلق، كما في العلم والقدرة وغيرها من الصفات القديمة التي لا يلزم من قدمها قدم تعلقاتها، لكون تعلقاتها حادثة وهذا تحقيق ما يقال: إن وجود العالم إن لم يتعلق بذات الله - تعالى - أو صفة من صفاته لزم تعطيل الصانع واستغناء تحقق الحوادث عن الموجد وهو محال، وإن تعلق فإما أن ستلزم ذلك قدم ما يتعلق وجوده به فيلزم قدم العالم، وهو باطل أو لا فليكن التكوين أيضا قديما مع حدوث المكون المتعلق به، [وما يقال]: من أن القول بتعلق وجود المكون بالتكوين قول
..............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وما يقال) إلى آخره: جواب عن استدلال القائلين بحدوث التكوين وحاصله: منع الملازمة في قولهم: لو كان قديما لزم قدم المكونات.
بحدوثه، إذ القديم: ما لا يتعلق وجوده بالغير، والحادث: ما يتعلق وجوده به، ففيه نظر لأن هذا معنى القديم والحادث بالذات على ما

يقول به الفلاسفة وأما عند المتكلمين: فالحادث ما يكون لوجوده بداية، أي يكون مسبوقا بالعدم، والقديم بخلاف ومجرد تعلق وجوده بالغير [لا يستلزم الحدوث بهذا المعنى] لجواز أن يكون محتاجا إلى الغير صادرا عنه، دائما بدوانه، كما ذهب إليه الفلاسفة فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالهيولى مثلا. نعم إذا أثبتنا صدور العالم عن الصانع [بالأخبار] دون الإيجاب [بدليل لا يتوقف على حدوث العالم] كان القول بتعلق وجوده

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (لا يستلزم الحدوث بهذا المعنى) هو كون الشيء لوجوده ابتداء وهو مسبوق بالعدم.

[قوله] (بالاختيار) أي لا بالإجاب الذي ذهب إليه الفلاسفة.

[قوله] (بدليل لا يتوقف على حدوث العالم) احترازا عن دليل يتوقف

بتكوين الله - تعالى - قولا بحدوثه [ومن ههنا] يقال: إن التنصيص على كل جزء من أجزاء العالم إشارة إلى الرد على من زعم بعض الأجزاء كالهيولى وإلا فهم إنما يقولون بقدمها بمعنى عدم المسبوقية بالعدم، لا بمعنى عدم تكونه بالغير والحاصل: أنا لا نسلم أنه لا يتصور التكوين بدون وجود المكون [وأن وزانه] معه كوزان الضرب مع المضروب،

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

على حدوث العالم لاستلزامه الدور فإنه حينئذ يكون إثبات حدوثه متوقفا على إثبات صدوره بالاختيار وإثبات صدوره بالاختيار متوقفا على إثبات حدوثه فيلزم الدور.

[قوله] (ومن ههنا) إلى آخره: أي من أجل أن الحادث: ما لوجوده بداية، والقديم: بخلافه يقال: إن التنصيص على كون كل جزء م أجزاء العالم إنما يصلح للإشارة إلى الرد على الفلاسفة القائلين بقدم بعض أجزاء العالم - كالهيولى مثلا -إذا فسرنا [الحادث]: بالمسبوق بالعدم والقديم بخلافه ليكون نفيا لقولهم بقدمها فإنهم قائلون بقدمها بمعنى: عدم المسبوقية بالعدم لا بمعنى عدم تعلق وجودها بالغير.

[قوله] (وأن وزانه) عطف على (أنه لا يتصور التكوين).

فإن الضرب صفة إضافية لا يتصور بدون المتضايقين، أعني الضارب والمضروب والتكوين صفة حقيقية هي مبدأ الإضافة التي هي إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود لا عينها حتى لو كانت عينها على ما وقع في عبارة المشايخ لكان القول بتحققها بدون المكون مكابرة وإنكارا للضروري [فلا يندفع بما يقال] من أن الضرب عرض مستحيل البقاء فلابد لتعلقه بالمفعول ووصول الألم إليه من وجود المفعول معه، [إذ لو تأخر لانعدم هو] بخلاف فعل الباري - تعالى - فإنه أزلي واجب الدوام يبقى إلى وقت وجود المفعول. [(وهو غير المكون عندنا)،

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (فلا يندفع بما يقال) إلى آخره: وجه عدم الانتفاع به: أنه يشتمل على أن التكوين فعل الله - تعالى - بمعنى الإخراج من العدم إلى الوجود وأنه أزلي وذلك لا ينفي تحقق النسبة بدون المنتسبين ثم إن كون الفعل المذكور أزليا ممنوع، إنما الأزلي: الصفة التي هي مبدأ الفعل.

[قوله] (إذ لو تأخر) أي وجود المفعول أي المضروب في الزمن عن وجود الضرب (لانعدم هو) أي الضرب لكونه عرضا لا يبقى زمنين فلا يؤثر بعد عدمه.

[قوله] (وهو غير المكون عندنا): كلام مستأنف أشار به إلى رد ما نقل عن (الأشعري) من أن التكوين عين المكون ولما كان هذا بظاهره

لأن الفعل يغاير المفعول]، بالضرورة كالضرب مع المضروب والأكل مع المأكول ولأنه لو كان نفس المكون لزم أن يكون مكونا مخروقا

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
فاسد اللزوازم التي ذكرها الشارح نبه على المراد بقوله بعد: (فإن من قال: التكوين عين المكون) إلى آخره.
[قوله] (لأن الفعل يغير المفعول) اعترض بأن هذا الاستدلال لا ينطبق على المدعى، لأن المدعى أن التكوين مبدأ الفعل لا نفس الفعل ولو سلم أنه [نفس] الفعل لم يكن غيرا بالمعنى الاصطلاحي لعدم انفكاكه ولو سلم أنه غير لكان غير الفاعل أيضا فيلزم كون الصفة غير الذات. وأجيب: بأن الكلام إلزامي فإن القائل بأن التكوين عين المكون [ينفي] كون

نفسه، ضرورة أنه مكون بالتكوين الذي هو عينه، [فيكون قديما مستغنيا عن الصانع] وهو محال، وألا يكون للخالق تعلق سوى أنه [أقدم منه] وقادر عليه من غير صنع وتأثير فيه ضرورة تكونه بنفسه وهذا لا يوجب كونه خالقا والعالم مخلوقا له، فلا يصح القول بأنه خالق العالم وصانعه، هذا خلف وألا يكون الله - تعالى - مكونا للأشياء ضرورة أنه لا معنى للمكون إلا من قام به التكوين والتكوين إذا كان عين المكون: لا يكون قائما بذات الله - تعالى - وأن يصح القول بأن خالق سواد هذا الحجر أسود، وهذا الحجر خالق السواد، إذ لا معنى للخالق والأس إلا من قام به
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
التكوين صفة حقيقية ويقول: هو إضافة.
[قوله] (فيكون قديما) أي لأن وجوده من نفسه.
[قوله] (مستغنا عن الصانع) أي في التكوين.
[قوله] (أقدم منه): أي أسبق وجودا منه إن أريد بالقدم المعنى اللغوي وهو: الزماني أو أقوى قدما إن أريد المعنى الاصطلاحي: وهو الذاتي.

الخلق والسواد، [وهما واحد] فمحلهما واحد، وهذا كله تنبيه على كون الحكم بتغاير الفعل والمفعول ضروريا. لكنه ينبغي للعاقل أن يتأمل في أمثال هذه المباحث ولا ينسب إلى الراسخين من علماء الأصول ما يكون استحالته بديهية ظاهرة على من له أدنى تمييز بل يطلب لكلامهم محملا صحيحا يصلح محلا لنزاع العلماء واختلاف العقلاء فإن من قال التكوين عين المكون: أراد أن الفاعل إذا فعل شيئا فليس ههنا إلا الفاعل والمفعول وأما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين والإيجاد ونحو ذلك: فهو أمر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل على المفعول وليس أمرا محققا مغايرا للمفعول في الخارج ولم يرد أن مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكون، فيلزم المحالات وهذا كما يقال: إن الوجود عين الماهية في الخارج، بمعنى أنه ليس في الخارج للماهية تحقق ولعارضها المسمى بالوجود تحقق آخر حتى يجتمعان اجتماع القابل والمقبول، كالجسم والسواد بل الماهية إذا كانت فتكونها هو وجودها لكنها متغايران في العقل، بمعنى أن للعقل أن يلاحظ الماهية دون الوجود وبالعكس [فلا يتم إبطال هذا الرأي] إلا بإثبات أن تكون الأشياء
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (مهما) أي الخلق والسواد (واحد) أي لو كان الخلق عين المخلوق لكان السواد - مثلا - عين المخلوق لأنه من المخلوقات هو قائم بمحل، فيكون محله للخلق أيضا فيكون أسودا - مثلا - وخالقا إذ لا معنى للخالق إلا من قام به السواد والخلق.
[قوله] (فلا يتم إبطال هذا الرأي) هو أن التكوين عين المكون بالمعنى

وصودرها عن الباري - تعالى - يتوقف على صفة حقيقية قائمة بالذات مغايرة للقدرة والإرادة. والتحقيق: أن تعلق القدرة على وفق الإرادة بوجود المقدور لوقت وجوده إذا نسب إلى القدرة: يسمى إيجابا له، وإذا نسب إلى القادر: يسمى الخلق والتكوين ونحو ذلك فحققته: كون الذات بحيث تعلقت قدرته بوجود المقدور لوقته ثم يتحقق بحسب خصوصيات المقدورات خصوصيات الأفعال، كالتزريق والتصوير والإحياء والإماتة وغير ذلك إلى ما لا يكاد يتناهى. وأما كون كل من ذلك صفة حقيقية أزلية فمما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر وفيه تكثير للقدماء جدا وإن لم تكن متغايرة [والأقرب ما ذهب إليه المحققون] منهم، وهو أن مرجع الكل إلى التكوين، فإنه وإن تعلق بالحياة يسمى إحياء وبالموت إماتة بالصورة تصويرا وبالرزق ترزيقا إلى غير ذلك فالكل تكوين وإنما الخصوص

بخصوصية التعلقات. (والإرادة صفة الله - تعالى - أزلية قائمة بذاته) كرر ذلك تأكيدا وتحقيقا لإثبات صفة قديمة لله - تعالى - تقتضي تخصيص المكونات بوجه دون وجه وفي وقت دون وقت، لا كما زعمت الفلاسفة من أنه - تعالى - موجب بالذات لا فاعل بالإرادة والإختيار والنجارية من أنه مريد بذاته لا بصفته وبعض المعتزلة من أنه مريد بإرادة حادثة لا في محل والكرامية من أن إرادته حادثة في ذاته.

..............................

•----------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الذي ذكره الشارح.

[قوله] (والأقرب ما ذهب إليه المحققون) على آخره: لأن فيه تقليلا للقدماء لأن التعلق إضافة والتعدد في الإضافة لا يوجب الكثرة.

والدليل على ما ذكرنا: الآيات الناطقة بإثبات صفة الإرادة والمشيئة لله - تعالى - مع القطع بلزوم قيام صفة الشيء به، وامتناع قيام الحوادث بذاته - تعالى - وأيضا نظام العالم ووجوده على الوجه الأوفق والأصلح دليل على كون صانعه قادرا مختارا [وكذا حدوثه]، إذ لو كان صانعه موجبا بالذات للزم قدمه، ضرورة امتناع تخلف المعلول عن علته الموجبة المستقلة.

..............................

•----------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وكذا حدوثه) أي حدوث العالم دليل على كون صانعه مختارا.

** ** **

## ٤٧ رؤيته - تعالى

(ورؤية الله - تعال -) [بمعنى الانكشاف التام بالبصر] وهو معنى

..............................

•----------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[رؤيته - تعالى-]

[قوله] (الانكشاف التام بالبصر): أي لا بمعنى الإحاطة ولا المقابلة في الجهة ولا اتصال الأشعة، ونبه بـ (الانكشاف) على أن الرؤية مصدر المبني للمفعول لأن الانكشاف صفة المرئي وخرج بـ (التام): غيره وهو الانكشاف حالة إغماض العين بعد الرؤية - كما بينه الشارح - وبـ (البصر): رؤية القلب التي عبارة عن: أمر يخلقه الله - تعالى - في القلب في المنام: وهو الرؤيا أو عن دوام استحضار صفاته - تعالى - بصفات الجلال ونعوت الإكرام وهو المسمى عند الصوفية بمقام الشهود.

إثبات الشيء [كما هو] بحاسة البصر، وذلك أنا إذا نظرنا إلى البدر ثم غمضنا العين فلا خفاء في أنه وإن كان منكشفا لدينا في الحالين لكن انكشافه حال النظر إليه أتم وأكمل ولنا بالنسبة إليه حينئذ حالة مخصوصة هي المسماة بالرؤية. [جائزة في العقل] بمعنى أن العقل إذا

..............................

•----------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (كما هو) أي إثباتا مطابقا للواقع.

[قوله] (جائزة في العقل) أي لا على وجه بالجهة هذا مذهب أعل السنة، وخالفهم في ذلك سائر الفرق: فاستحالها بعضهم: كالمعتزلة وجوزها آخرون على وجه الجهة: كالمشبهة والكرامية.

[قوله] (وهذا القدر ضروري) أي ليس محل نزاع إذا لا يسع الخصم إنكاره.

خلى ونفسه لم يحكم بامتناع رؤيته مالم يقم له برهان على ذلك مع أن الأصل عدمه، [وهذا القدر ضروري] فمن ادعى الامتناع فعليه البيان. وقد استدل أهل الحق على إمكان الرؤية بوجهين: عقلي وسمعي تقرير الأول: أنا قاطعون برؤية الأعيان والأعراض [ضرورة

أنا نفرق بالبصر بين جسم وجسم وعرض وعرض، ولابد للحكم المشترك من علة مشتركة]
...............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ضرورة أنا نفرق بالبصر بين جسم وجسم وعرض وعرض) أي بين نوع ونوع من الأجسام: كالحجر والشجر، وبين نوع ونوع من الأعراض: كالسواد والبياض؛ فههنا حكم مشترك: وهو صحة الرؤية المشتركة بين الأجسام والأعراض (ولابد للحكم المشترك من علة مشتركة) لامتناع تعليل الأمر الواحد بعلل مختلفة. وقد أورد على عبارته: أنه إن أريد الفرق برؤية البصر فمصادرة [لأخذ] المدعى - وهو الرؤية بالبصر - في الدليل وإن أريد باستعمال البصر: ما له فيه مدخل فغير مفيد؛ لأنا نفرق بالبصر بين
وهي: إما الوجود أو الحدوث أو الإمكان إذ لا رابع يشترك بينها والحدوث: عبارة عن الوجود بعد العدم، والإمكان: عبارة عن عدم ضرورة الوجود والعدم، [ولا مدخل للعدم في العلية]، فتعين الوجود وهو مشترك بين الصانع وغيره فيصح أن يرى من حيث تحقيق علية
...............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الأعمى والأقطع مع أن المشترك بينهما عدم، إذ الأعمى: عادم البصر والأقطع: عادم اليد. والجواب: أن الفرق باستعمال البصر بين ذاتي: الأعمى والأقطع بأن تدرك ذات الأعمى لا بصر لها وذات الأقطع لا يد لها.
[قوله] (ولا مدخل للعدم في العلية) أي لأن التأثير صفة إثبات فينافي العدم فلا يصح ترتبه عليه، فبطل كون المصحح الحدوث أو الإمكان لانتفاء كل منهما بانتفاء جزئه وهو العدم وتعين الوجود للعلة.
الصحة وهي الوجود، [ويتوقف امتناعها] على كون شيء من خواص الممكن شرطا، أو من خواص الواجب مانعا، [وكذا يصح أن ترى] سائر الموجودات من: الأصوات والطعوم والروائح وغير ذلك، وإنما لا ترى بناء على أن الله-تعالى-لم يخلق في العبد رؤيتها بطريق جرى العادة، لا بناء على امتناع رؤيتها، [وحيث اعترض: بأن الصحة عدمية]
...............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ويتوقف امتناعها) أي امتناع رؤيته-تعالى-وفي نسخة: (امتناعه) أي امتناع أي يرى؛ وفي ذلك إشارة إلى أن امتناع رؤيته-تعالى-لفقد شرط لها أو وجود مانع منها لا يمنع الصحة المطلوبة.
[قوله] (وكذا يصح أن ترى) إلى آخره: جواب ما يقال: ما ذكرتم من أن الدليل يستلزم صحة رؤية كل موجود حتى الطعوم والأصوات ونحوهما، وبطلانه ضروري. وتقرير الجواب: أنا لا نسلم البطلان، وإنما امتنعت الرؤية لجريان العادة من الله بعدمها لا لاستحالتها، فلا يمتنع عقلا أن يخلق فينا رؤيتها.
[قوله] (وحيث اعتراض بأن الصحة عدمية) إلى آخره: فينحل إلى
فلا تستدعي علة مشتركة، ولو سلم فالواحد النوعي قد يعلل بالمختلفات؛ كالحرارة بالشمس والنار؛ فلا يستدعي علة مشتركة، ولو سلم فالعدمي يصلح علة للعدمي، ولو سلم فلا نسلم اشتراك الوجود، بل وجود كل شيء عينه. [أجيب] المراد بالعلة متعلق الرؤية والقابل لها، ولا خفاء في لزوم كونه وجودها، ثم لا يجوز أن يكون خصوصية الجسم أو العرض، لأنا أول ما نرى شبحا من بعيد، إنما ندرك منه هوية ما، دون خصوصية جوهريته أو عرضيته أو إنسانيته أو فرسيته ونحو ذلك، وبعد رؤيته برؤية واحدة متعلقة بهوية، قد نقدر، على تفصيله إلى ما فيه من الجواهر والأعراض، وقد لا نقدر، فمتعلق الرؤية هو كون الشيء له هوية ما،
...............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
اعتراضات أربعة مترتبة تقريرها ظاهر من كلامه.

[قوله] (أجيب بأن) إلى آخره: أي أجيب عن الاعتراضات الأربعة وتقريره: أنه ليس المراد بالعلة هنا ما يؤثر في الصحة بل المراد: ما يصلح متعلقا للرؤية وقابلا لها ولا خفاء في لزوم كون متعلق الرؤية أمرا موجودا لأن المعلوم لا تصح رؤيته قطعا وما نقل عن (الأشعري) من أن وجود
وهو المعنى بالوجود واشتراكه ضروري. وفيه نظر؛ لجواز أن يكون متعلق الرؤية هو الجسمية وما يتبعها من الأعراض من غير اعتبار خصوصيته. وتقرير الثاني: أن موسى - عليه السلام - قد سأل الرؤية بقوله: {رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ} [الأعراف: ١٤٣] [فلو لم تكن الرؤية ممكنة] لكان طلبها جهلا بما يجوز في ذات الله - تعالى - وما لا يجوز، أو سفها وعبثا وطلبا للمحال، والأنبياء منزهون عن ذلك، وأن الله-تعالى - قد علق الرؤية باستقرار ..........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
كل شيء عين حقيقته إنما هو باعتبار ما صدق عليه، فلا ينافي اشتراك الوجود.
[قوله] (فلم لم يكن ممكنا): الضمير للرؤية، لأن الضمائر المؤنثة
الجبل وهو أمر ممكن في نفسه [والمتعلق بالممكن ممكن]؛ لأن معناه الإخبار بثبوت المعلق عند ثبوت المعلق به، والمحال لا يثبت على شيء من التقادير الممكنة. [وقد اعترض عليه بوجده]، أقواها: أن سؤال موسى - عليه السلام - كان لأجل قومه؛

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
يجوز تذكيرها حملا على لفظ آخر بمعناها كما في قوله - تعالى-: {فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ} [المدثر: ٥٥] ذكر لضمير لأن التذكرة بمعنى الذكر وفي نسخة: (فلو لم تكن ممكنة).
[قوله] (والمتعلق بالممكن ممكن) أي لأنه لو امتنع لأمكن صدق الملزوم بدونه.
[قوله] (وقد اعترض) أي المسلك النقلي (بوجوه): منها: على الوجه الأول منه: أن المعنى: رب أرني آية من آياتك أنظر إلى آيتك - على حذف مضاف - ومنها: أنه لم يطلب الرؤية بل عبر بها عن لازمها الذي هو العلم الضروري فكأنه قال: اجعلني عالما بك ضروريا؛ وكلاهما
فاسد لمخالفتهما الظاهر بلا ضرورة.
ومنها: على الثاني منه: أن ليس القصد هنا إلى بيان إمكان الرؤية وامتناعها بل بيان أنها لم تقع لعدم وقوع المعلق عليه.
ورد: بأن المدعى لزوم الإمكان [قصد] أو لم يقصد.
..........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
..........................
حيث قالوا: لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فسألوه ليعلموا امتناعها كما علمه هو [وبأنا لا نسلم] أن المعلق عليه ممكن
..........................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
وقد ثبت.
ومنها: أنه لما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط، وهو الرؤية في المستقبل فانتفت أبدا لتساوي الأزمنة ولا يخفى فساده.
[قوله] (وبأنا لا نسلم) عطف على (أن سؤال موسى) بزيادة الباء أو بتقديرها في المعطوف عليه، أي وأقوى الاعتراضات: الاعتراض على الاستدلال بسؤال الرؤية بأن موسى - عليه الصلاة والسلام - كان لأجل قومه،
بل هو استقرار الجبل حال تحركه وهو محال. [وأجيب: بأن كلام من ذلك حلاف الظاهر] ولا ضرورة في ارتكابه على أن القوم إن كانوا مؤمنين كفاهم قول موسى - عليه السلام - إن الرؤية ممتنعة، وإن كانوا كفارا لم يصدقوه في حكم الله - تعالى - بالامتناع وأيا ما كان يكون السؤال عبثا
..........................

-----------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وعلى الاستدلال بالتعليق بالممكن: بأنا لا نسلم أنه علق الرؤية على استقرار حال الحركة وهو محال. (وأجيب: بأن كلا من ذلك) أي من الأمرين المذكورين (خلاف الظاهر) أما الأول: فلأنه لم يقل: أرهم ينظرون إليك وأما الثاني: فلأن الظاهر أن التعليق على استقرار الجبل من حيث هو من غير قيد بحال السكون أو الحركة وإلا لزم الإضمار في الكلام واستمرار الجبل من حيث هو أمر ممكن. والاستقرار حال التحرك أيضا ممكن، بأن يقع السكون بدل الحركة وإنما المحال اجتماع الحركة والسكون. (واجبة بالنقل وقد ورد الدليل السمعي بإيجاب رؤية الله - تعالى - في دار الآخرة) أما الكتاب: فقوله - تعالى -: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} [القيامة: ٢٢، ٢٣] وأما السنة: فقوله - عليه السلام - إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، وهو مشهور رواه أحد وعشرون من أكابر الصحابة - رضي الله تعالى عنه - وأما الإجماع: فهو أن الأمة كانوا مجتمعين على وقوع الرؤية في الآخرة، وأن الآيات الواردة في ذلك محمولة على ظاهرها ثم ظهرت مقالة المخالفين وشاعب شبههم وتأويلاتهم. وأقوى شبههم من العقليات: أن الرؤية مشروطة بكون المرئي في مكان وجهة ومقابلة من الرائي وثبوت مسافة بينهما، بحيث لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد واتصال شعاع من الباصرة بالمرئي وكل ذلك محال في حق الله - تعالى - والجواب: منع هذا الاشتراط وإليه أشار بقوله (فيرى لا في مكان ولا على جهة من مقابلة ولا اتصال ولا ثبوت مسافة بين الرائي وبين الله - تعالى -) وقياس الغالب على الشاهد فاسد وقد يستدل على عدم الاشتراط برؤية الله - تعالى - إيانا وفيه نظر [لأن الكلام في الرؤية بحاسة البصر]. فإن قيل: لو كان جائز الرؤية والحاسة سليمة وسائر الشرائط موجودة لوجب أن يرى وإلا لجاز أن

-----------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (لأن الكلام في الرؤية بحاسة البصر) أي وهو - تعالى - منزه عن الآلة والجارحة.

يكون بحضرتنا جبال شاهقة لا نراها، وإنها سفسطة. قلنا: ممنوع فإن الرؤية عندنا بخلق الله-تعالى-فلا تجب عند اجتماع الشرائط. [ومن السمعيات]: قوله-تعالى-: {لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار}. والجواب: بعد تسليم كون الأبصار للاستغراق، [وإفادته عموم السلب، لا سلب العموم]، وكون الإدراك هو الرؤية مطلقا، لا الرؤية على وجه الإحاطة بجوانب المرئي: أنه لا دلالة فيه على عموم

-----------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (ومن السمعيات) عطف على (من العقليات).

[قوله] (وإفادته عموم السلب لا سلب العموم) إشارة إلى أن (تدركه الأبصار) قضية موجبة كلية، وقد دخل عليها النفي فرفعها، ورفع الموجبة الكلية: سالبة جزئية، ومع ذلك: يحتمل قوله (لا تدركه الأبصار) إسناد النفي إلى الكل، بأن يعتبر العموم أو لا ثم ورود النفي عليه، فيكون

الأوقات والأحوال، وقد يستدل بالآية على جواز الرؤية؛ [إذا لو امتنعت لما حصل التمدح بنفيها]، كالمعدوم لا يمدح بعدم رؤيته لامتناعها، وإنما التمدح في أنه تمكن رؤيته ولا يرى للتمنع والتعزز بحجاب

..........................

-----------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

سلب عموم. ومع احتمال الثاني لا حجة لكم؛ لأن أبصار الكفار لا تدركه إجماعا.

[قوله] (إذا لو امتنعت) أي الرؤية (لما حصل التمدح بنفيها) ليس

الكبرياء، وإن جعلنا الإدراك عبارة عن الرؤية على وجه الإحاطة بالجوانب والحدود، فدلالة الآية على جواز الرؤية؛ بل تحققها أظهر؛ لأن المعنى: أن الله-تعالى-مع كونه مرئيا لا يدرك بالأبصار؛ لتعاليه عن التناهي والاتصاف بالحدود والجوانب. [ومنها: أن الآيات الواردة في سؤال الرؤية مقرونة بالاستعظام والاستنكار]. والجواب: أن ذلك لتعنتهم وعنادهم في طلبها، لا لامتناعها، وإلا لمنعهم

موسى - عليه السلام - عن ذلك، كما فعل حين سألوا أن يجعل لهم آلهة فقال: {بل أنتم قوم تجهلون} وهذا مشعر
...........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
المراد: أن كل ممتنع لا يحصل التمدح بنفيه بل هو خاص بالرؤية ونحوها مما لا يتمدح بامتناعه وإلا فامتناع الشريك والولد والسنة والنوم بالنسبة إلى الباري - تعالى - مما يتمدح به.
[قوله] (ومنها) أي من السمعيات (أن الآيات والواردة في سؤال الرؤية مقرونه بالاستعظام والاستنكار) كآية {لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً} [البقرة: ٥٥]،
{لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ} [الفرقان: ٢١]، {يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ} [النساء: ١٥٣]

# ٤٨ أفعال العباد

بإمكان الرؤية في الدنيا، [ولهذا اختلف الصحابة - رضي الله عنهم -] في أن النبي - صلى الله عليه وسلم - هل رأى ربه ليلة المعراج أم لا؟ والاختلاف في الوقوع دليل الإمكان وأما الرؤية في المنام: فقد حكيت عن كثير من السلف ولا خفاء في أنها نوع مشاهدة تكون بالقلب دون العين.
[(والله - تعالى - خالق لأفعال العباد كلها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان) لا كما زعمت المعتزلة أن العبد خالق لأفعاله]، وقد كانت
...........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
{كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ} [النساء: ١٥٣]. [قوله] (ولهذا اختلف الصحابة - رضي الله عنهم -) فذهبت (عائشة) - رضي الله عنها - إلى أنه - صلى الله عليه وسلم - رآه بقلبه وهو المشهور عن (ابن مسعود)، وذهب (ابن عاس) إلى أنه رآه ببصره وعليه جمهور أهل السنة.
[أفعال العباد]
[قوله] (والله - تعالى - خالق لأفعال العباد) إلى آخره: لا يختص ذلك بالعباد الصادر منهم ذلك بل يأتي في كل حيوان وإنما خصهم بالذكر: لأن بعض الأدلة لا يأتي في غيرهم.
[قوله] (لا كما زعمت المعتزلة من أن البعد خالق لأفعاله) أي
الأوائل منهم يتحاشون عن إطلاق لفظ الخلق على العبد، ويكتفون بلفظ الموجد والمخترع نحو ذلك وحين رأى الجبائي وأتباعه أن معنى الكل واحد، وهو المخرج منن العدم على الوجود تجاسروا على إطلاق لفظ
...........................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الاختيارية ومع ارتكابهم القبح سموا أنفسهم (أهل العدل) لذلك أي لأن القائل بأن الله - تعالى - خالق لأفعال العباد يلزمه نسبته - تعالى - إلى الجور لأنه يخلق العصيان ويعاقب عليه. وجوابه: أن العقوبة إنما هي على تعليق الآدمي قدرته التي خلقها الله - تعالى - منه، وجعلها صالحة للطاعة والمعصية بالمعصية فإنه كان يمكنه تعليقها بالطاعة، فلما علقها بالمعصية خلق الله تلك المعصية.
الخالق. احتج أهل الحق بوجوه: - الأول: أن العبد لو كان خالقا لأفعاله لكان عالما بتفاصيلها ضرورة أن إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا كذلك واللازم باطل؛ فإن المشي من موضع إلى موضع قد يشتمل على سكنات متخللة وعلى حركات بعضها أسرع وبعضها أبطأ ولا شعور للماشي بذلك وليس هذا ذهولا عن العلم [بل لو سئل عنها لم يعلم]، وهذا في أظهر أفعاله وأما إذا تأملت في حركات أعضائه في: المشي
...........................

•-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (بل لو سئل) أي عن تفاصيل فعله وهو في حال المباشرة له (لم يعلم) مع أن العلم بالعلم بعد التوجه والالتفات قطعي الحصول.
وقول (الشافعي): (القدرة إذا سلموا العلم خصموا) معناه: أنهم إذا سلموا أن الله عالم بوقوع الأشياء على ما هي عليه وبتفاصيلها قبل كونها وأن العبد لا يعلم ذلك كان ذلك دافعا لشبههم في قولهم: إن العبد يخلق فعله ولم يرد أنهم منكرون لذلك بل هو يعلم أنهم مسلمون للشقين معا إنما أراد
والأخذ والبطش ونحو ذلك وما يحتاج إليه [من تحريك العضلات] وتمديد الأعصاب ونحو ذلك فالأظهر. الثاني: النصوص الواردة في ذلك كقوله تعالى: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصافات: ٩٦] أي وعلمكم على أن ما مصدرية لئلا يحتاج إلى حذف الضمير أو معمولكم على أن ما
..........................
•-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
تنبيههم من غفلتهم وتنبيه غيرهم على كيفية الرد عليهم.
[قوله] (من تحريك) العضلات) العضلات - بمهملة فمعجمة مفتوحين - كل لحمة اشتملت على عصبة كما نقل عن (الخليل).
[قوله] }وما تعلمون{ جوز الشارح أن تكون
موصولة [ويشمل: الأفعال] لأنا إذا قلنا: أفعال العباد مخلوقة لله - تعالى - أو للعبد، لم نرد بالفعل المعنى المصدري الذي هو الإيجاد والإيقاع بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الإيجاد والإيقاع، أعني ما نشاهده من الحركات والسكوت مثلا. وللذهول عن هذه النقطة [قد يتوهم]
..........................
•-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
(ما) مصدرية ليسلم من القوم بحذف الضمير على جعلها موصولة وأن تكون موصولة وإن احتيج إلى الحذف.
[قوله] (ويشمل) أي معمولكم (الأفعال) على آخره: رتبه على جعلها موصولة وبين به أنه إذا جعلت (ما) في الآية مصدرية تكون بمعنى المفعول أي الأثر الحاصل بالفعل لأن نفس الفعل اعتبار عقلي لا يصح تعلق الخلق به.
[قوله] (قد يتوهم) ممن توهمه: الإمام (الرازي).
أن الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية. ولقوله - تعالى - {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الزمر: ٦٢] أي ممكن بدلالة العقل وفعل العبد شيء ممكن وكقوله -تعالى - {أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} [النحل: ١٧] [في مقام التمدح] بالخالقية وكونها مناطا لاستحقاق العبادة. لا يقال: فالقائل بكون العبد خالقا لأفعاله يكون من المشركين دون الموحدين. لأنا نقول: الإشراك هو إثبات الشرك في الألوهية، بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس أو بمعنى استحقاق العبادة، كما لعبدة الأصنام والمعتزلة لا يثبتون ذلك بل لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله - تعالى - لافتقاره إلى الأسباب والآلات التي هي بخلق الله - تعالى - إلا أن المشايخ النهر بالغوا في تضليلهم في هذه المسألة حتى قالوا: إن المجوس أسعد حالا منهم، حيث لم يثبتوا إلا شريكا واحدا، والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى. [واحتجت المعتزلة]:
..........................
•-------------------------------
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (في مقام التمدح) أي فإنه يقتضي تفرده - تعالى - بالخلق، وشمول خالقيته لكل موجود من الجوهر والأعراض فلو ثبت وصف الخالقية لغيره لفات التمدح.
[قوله] (احتجت المعتزلة) إلى آخره: ليس في احتجاجهم بذلك أكثر من إثبات القدرة للعبد ونحن نقول به، وأما كون الفعل الذي تعلقت به

بأنا نفرق بالضرورة بين حركة الماشي وحركة المرتعش وأن الأولى باختياره دون الثانية. وبأنه لو كان الكل بخلق الله - تعالى -[لبطل قاعدة التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب] وهو ظاهر. [والجواب: أن ذلك] إنما يتوجه على الجبرية القائلين بنفي الكسب والاختيار له أصلا وأما نحن فنثبته على ما نحققه إن شاء الله - تعالى - وقد يتمسك بأنه لو كان خالقا لأفعال العباد لكان هو القائم والقاعد والآكل والشارب والزاني

..............................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

قدرة العبد وجد بخلقه فقدر زائد يحتاج على دليل آخر ولا يوجد فنحن نقول: البعد له قدرة خلقها الله - تعالى - فيه، وإذا علقها بشيء ممكن له خلق الله ذلك الشيء عند تعلقها به وإليه أشار الشارح بقوله: (وأما نحن فنثبته).

[قوله] (لبطل قاعدة التكليف) أي لأن مناطه الاختيار فالمكلف به لا يكون إلا اختياريا. [قوله] (المدح والذم والثواب والعقاب) - بجرها - عطف على (التكلف)، وبرفعها: عطف على (قاعدة) والمعنى: لبطلت أي ارتفعت.

[قوله] (والجواب أن ذلك) إلى آخره: أحيب أيضا: بأنه يجوز أن يكون

والسارق إلى غير ذلك. وهذا جهل عظيم؛ لأن المتصف بالشيء من قام به ذلك الشيء لا من أوجده؛ أولا يرون أن الله - تعالى - هو الخالق للسواد والبياض وسائر الصفات في الأجسام ولا يتصف بذلك. وربما يتمسك بقوله - تعالى - {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} [المؤمنون: ١٤] {وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ} [المائدة: ١١٠]. والجواب: أن الخلق ههنا بمعنى التقدير. (وهي) أي أفعال العباد (كلها بإرادته ومشيئته) قد سبق أنهما عندنا عبارة عن معنى واحد (وحكمه) ل يبعد أن ذلك [إشارة إلى خطاب التكوين].

..............................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

المدح والذم باعتبار المحلية لا الفاعلية كما يمدح الشيء أو يذم باعتبار الحسن والقبح واعتدال القامة وإفراط القصر.

[قوله] (إشارة إلى خطاب التكوين) هو (كن) فإنه خطاب وحكم لأنه - تعالى - إذا قال للشيء (كن) فقد خاطبه وحكم عليه بالإيجاد فيوجد هذا عند من يقول إن الآية على ظاهرها وأما من يقول: المراد فيها الإشارة إلى

(وقضيته) أي قضاؤه: و [هو عبارة عن الفعل] مع زيادة إحكام. لا يقال: لو كان الكفر بقضاء الله - تعالى - لوجب الرضا به؛ لأن الرضا بالقضاء واجب واللازم باطل لأن الرضا بالكفر كفر

..............................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

سرعة الحركة فلا خطاب والتكوين عنده الفعل مع زيادة الإحكام هذا عند من جعل التكوين صفة حقيقية قائمة بالذات - كالحنفية - وأما عندنا: فهي أمر اعتباري. واستدل على أنها صفة حقيقية بقوله - تعالى - {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ} [النحل: ٤٠] الآية ولا دلالة فيه إذ ليس فيه أكثر من أنه - تعالى - متكلم بكلمة ينشأ عنها التكوين لا أنه صفة حقيقية.

[قوله] (هو عبارة عن الفعل) إلى آخره: فسر القضاء بما يقتضي أنه من

[لأنا نقول: الكفر مقتضي لا قضاء] والرضا إنما يجب بالقضاء دون

..............................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الصفات الفعلية لا الذاتية وهو أحد معانيه لغة والموافق لظاهر قوله - تعالى - {فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ} [فصلت: ١٢]. والذي في شرح المواقف وغيره: أن القضاء الله - تعالى - عند الأشاعرة: هو إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه لا يزال وعليه فألفاظ المتن من: الإرادة والمشيئة والحكم والقضاء بمعنى واحد كرر بألفاظ مختلفة تأكيدا أو تنبيها على أن اختلاف هذه الألفاظ

في عبارات المصنفين في العقائد ليس لاختلاف معانيها.
[قوله] (لأنا نقول الكفر مقضى لا قضاء) إلى آخره: يقرب منه
المقضي. (وتقديره): [وهو تحديد كل مخلوق] بحده الذي يوجد، من: حسن وقبح ونفع وضر، وما يحويه من زمان ومكان وما يترتب عليه من ثواب وعقاب. والمقصود تعميم إرادة الله وقدرته، لما مر من أن الكل بخلق الله - تعالى - وهو يستدعي القدرة والإرادة لعدم الإكراه والإجبار. فإن قيل: فيكون الكفار مجبورا في كفره والفاسق في فسقه فلا يصح تكليفهما بالإيمان والطاعة. قلنا: إنه - تعالى - أراد منهما الكفر والفسق باختيارهما فلا جبر كما أنه - تعالى - علم منهما الكفر والفسق بالاختيار ولم يلزم تكليف المحال. والمعتزلة أنكروا إرادة الله - تعالى - الشرور والقبائح؛ حتى قالوا: إنه - تعالى - أراد من الكفار والفاسق إيمانه وطاعته لا كفره ومعصيته زعما منهم أن إرادة القبح قبيحه؛ كخلقه وإيجاده ونحن نمنع ذلك بل القبيح: كسب القبيح والاتصاف به، فعندهم يكون أكث ما يقع من أفعال العباد على خلاف إرادة الله - تعالى - وهذا شنيع جدا. حكى عن عمرو بن عبيد أنه قال: ما ألزمني
..............................
--------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الجواب بأن الرضا من حيث ذاته كفر لا من حيث أنه من قضاء الله.
[قوله] (وهو تحديد كل مخلوق) أي تحديده ذاتا أوصفة.
أحد مثلما الزمني مجوسي كان معي في السفينة فقلت: لم لا تسلم؟ فقال: لأن الله لم يرد إسلامي فإذا أراد إسلامي أسلمت فقلت للمجوسي: إن الله - تعالى - يريد إسلامك ولكن الشياطين لا يتركونك، فقال المجوسي: فأنا أكون [مع الشريك الأغلب]. وكى أن القاضي عبد الجبار الهمداني دخل على الصاحب بن عباد وعنده الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني فلما رأى الأستاذ قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء فقال الأستاذ على الفور: سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما شاء. والمعتزلة اعتقدوا أن الأمر يستلزم الإرادة والنهي عدم الإرادة فجعلوا إيمان الكافر مرادا وكفره غير مراد ونحن نعلم أن الشي قد لا يكون مرادا ويؤمر به، وقد يكون مرادا وينهى عنه لحكم ومصالح يحيط بها علم الله
..............................
--------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (مع الشرك الأغلب) أجاب عنه المعتزلة: بأنه - تعالى - أراد من العباد إيمانهم رغبة منهم واختيارا لا جبرا واضطرارا فلا يلحقه - تعالى - نقص ولا مغلوبية لعدم وقوع ذلك كالملك إذا أراد دخول القوم داره رغبة
- تعالى - أو لأنه لا يسأل عما يفعل؛ إلا ترى أن السيد إذا أراد أن يظهر على الحاضرين عصيان عبده يأمره بشيء ولا يريده منه.
[وقد يتمسك من الجانبين بالآيات
..............................
--------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
واختيار فلم يفعلوه. ورده في شرح المقاصد بأن هذا المراد لم يقع ووقع مراد العبيد والخدم وكفى بهذا نقيصة ومغلوبية.
[قوله] (وقد يتمسك من الجانبين بالآيات) فمن جانبنا نحو: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى} [الأنعام: ٣٥]، {لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا} [الرعد: ٣١]، {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} [التوبة: ٥٥]
وباب التأويل مفتوح على الفريقين.
--------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
{وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ} [التوبة: ٥٥] فموتهم على المفر مراد الله - تعالى -.
ومن جانب المعتزلة: نحو قوله - تعالى - {كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا} [الإسراء: ٣٨]، {وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ} [غافر:

٣١]، {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا} [الأنعام: ١٤٨] أي لو شاء عدم إشراكنا ما أشركنا. وكذبهم في ذلك بقوله {كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ} [الأنعام: ١٤٨]

[قوله] (وباب التأويل مفتوح على الفريقين) هو من جانبنا على المعتزلة: في الآية الأولى: أن كونه سيئة عنده - تعالى - لا ينافي إرادته إياها. وفي الثانية: أنه لا يريد ظلم العباد ى أنه لا يريد ظلم بعضهم لبعض. وفي الأخيرة: أن التكذيب فيها إنما كان لقولهم ذلك على وجه السخرية والتعلل لعدم إجابتهم وانقيادهم فما صدر عنهم حق أريد به

(وللعباد أفعال اختيارية] يثابون بها) إن كانت طاعة (ويعاقبون عليها)

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

باطل ولذا ذمهم بالتكذيب لا بالكذب وقال آخرا {فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ} [الأنعام: ١٤٩].

[قوله] (وللعباد أفعال اختيارية) ضابط مذاهب الناس في هذا: أن المؤثر في فعل العبد بالخلق والإيجاد: إما قدرة الله - تعالى - فقط من غير دخل لقدرة العبد وهو مذهب الجبرية. أو مع دخلها بالكسب وهو مذهب (الأشعري) أو قدرة العبد فقط بلا إيجاب وهو مذهب جمهور المعتزلة،

أو بإيجاب وهو مذهب الحكماء والمشهور فيما بين القوم عن (إمام الحرمين) لكن صرح في الإرشاد وغيره بخلافه. أو مجموع القدرتين على أن تؤثرا في أصل الفعل وهو مذهب الأستاذ منا و (النجار) من المعتزلة. أو على أن تؤثر قدرة الله - تعالى - في أصله وقدرة العبد في

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وصفه بأن تجعله موصوفا بمثل كونه طاعة أو معصية وهو مذهب القاضي (أبي بكر). ثم ما ذكره الأستاذ بناه على تجوزه اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو خلاف قول الجمهور.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

إن كانت معصية لا كما زعمت [الجبرية] من أنه لا فعل للعبد أصلا، وأن حركاته حركات الجمادات لا قدرة للبعد عليها ولا وقصد ولا اختيار وهذا باطل لأنا نفرق بالضرورة بين حركة البطش وحركة الارتعاش ونعلم أن الأول باختياره دون الثاني ولأنه لو لم يكن للعبد فعل أصلا لما صح تكليفه ولا ترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله ولا إسناد الأفعال التي تقتضي سابقية القصد والاختيار إليه على سبيل الحقيقية مثل: صلى وصام وكتب [بخلاف مثل: طال الغلام واسود لونه] والنصوص القطعية تنفي ذلك؛ كقوله - تعالى - {جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [السجدة: ١٧] قوله - تعالى - {فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ} [الكهف: ٢٩] إلى غير ذلك.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (الجبرية) - بسكون الموحدة - نسبة إلى الجبر أي القهر وقد تحرك لمزاوجة القدرية.

[قوله] (بخلاف مثل: طال الغلام واسود لونه) أي مما يكون الفاعل فيه قابلا لا موجدا فإن اسنادها حفيفي لا يتوقف على قصد واختيار.

[فإن قيل: بعدم تعميم علم الله - تعالى - وإرادته] الجبر لازم قطعا لأنهما إما أن يتعلقا بوجود الفعل فيجب [أو بعدمه فيمتنع] ولا اختيار مع الوجوب والامتناع. قلنا: يعلم ويريد أن العبد يفعله أو يتركه باختياره فلا إشكال. فإن قيل: فيكون فعله الاختياري واجبا أو ممتنعا وهذا ينافي الاختيار. [قلنا: ممنوع] فإن الوجوب بالاختيار محقق للاختيار،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (فإن قيل: بعد تعميم علم الله - تعالى - وإرادته) أي بعد تعميم تعلق علمه - تعالى - بكل شيء وتعميم تعلق إرادته بكل ممكن، وهذا السؤال بيان للجبر بالنسبة ف العلم إلى كل شيء، وفي الإرادة إلى كل ممكن والسؤال السابق: وهو قوله (فإن قيل: فيكون الكافر مجبورا) إلى آخره: بيان للجبر بالنسبة إلى الموجودات فقط.

[قوله] (أو بعدمه فيمتنع) فيه بحث: لأن الأعدام الأزلية ليست بالإرادة لأن الإرادة حادث فالأولى أن يقال: وإلا فيمتنع.

[قوله] (قلنا: لا نسلم) أي أن وجوب الفعل بالاختيار ينافي الاختيار.

لا مناف [وأيضا منقوض بأفعال الباري]- جل ذكره - لأن علمه وإرادته متعلقان بأفعاله فيلزم أن يكون فعله واجبا عليه. فإن قيل: لا معنى لكون العبد فاعلا بالاختيار إلا كونه موجدا لأفعاله بالقصد والإرادة، وقد سبق أن الله - تعالى - مستقل بخلق الأفعال وإيجادها ومعلوم أن المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلين. قلنا:

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وأيضا منقوض بأفعال الباري) أي لأنها قد تعلق بها علمه وإرادته - تعالى - ومع ذلك هي اختيارية لكن فرق بين أفعاله - تعالى - وأفعال العباد بأن الاختيار: هو التمكن من إرادة الضد حال إرادة الفعل لا بعدها وهذا محقق في أفعاله - تعالى - لأن إرادته - تعالى - قديمة وقد كان يمكن في الأزل أن تتعقل إرادته - تعالى - بالترك بدل الفعل بخلاف إرادة العبد فإنها محدثة تفتقر إلى مرجح: وهو إرادته - تعالى - إيجاد مراد العبد.

لا كلام في قوة هذا الكلام [ومتانته] إلا أنه لما ثبت بالبرهان أن الخالق هو الله - تعالى -[بالضرورة] أن لقدرة العبد وإرادته [مدخلا] في بعض الأفعال، كحركة البطش، دون البعض، كحركة الارتعاش احتجنا في [التفصي] عن هذا المضيق إلى القول بأن الله - تعالى - خالق كل شيء والعبد كاسب، وتحقيقه: أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب وإيجاد الله - تعالى - الفعل [عقيب ذلك] خلق والمقدور الواحد دخل

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (متانته) أي قوته مأخوذ من المتن: وهو ما صلب من الأرض وارتفع قاله (الجوهري). [قوله] (وبالضرورة) عطف على (بالبرهان).

[قوله] (التفصي) - بالفاء - أي التخلص قال (البرهان): يقال: تفصي الإنسان إذا تخلص من المضيق والبلية.

[قوله] (عقيب ذلك) أي بالذات لا بالزمان لما سيأتي أن القدرة مع الفعل.

تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين، فالفعل مقدور الله بجهة الإيجاد ومقدور العبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وإن لم وأن لم نقدر على أزيد من ذلك في تخليص العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله - تعالى - وإيجاده وع ما فيه للعبد من القدرة والاختيار ولهم في الفرق بينهما عبارات مثل: أن الكسب ما وقع بآلة والخلق لا بآلة والكسب مقدور وقع [في محل قدرته] والخلق مقدور وقع [لا في محل قدرته] والكسب لا يصح انفراد القادر به والخلق يصح انفراده.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (في محل قدرته) الضمير للكسب والنسبة مجازية أو للكاسب المدلول عليه بالكسب ومثله ضمير الخلق في قوله: (لا في محل قدرته)،

فإن قيل: فقد أثبتم ما نسبتم إلى المعتزلة من إثبات الشركة. قلنا: الشركة أن يجتمع اثنان على شيء واحد وينفرد كل منهما بما هو له دون الآخر، كشركاء القرية والمحلة، وكما إذا جعل العبد خالقا والصانع خالقا لسائر الأعراض والأجسام بخلاف ما إذا أضيف أمر على شيئين بجهتين مختلفتين كأرض تكون ملكا لله - تعالى - بجهة التخليق وللعباد بجهة ثبوت التصرف وكفعل العبد ينسب على الله - تعالى - بجهة الخلق وإلى العبد بجهة الكسب. فإن قيل: فكيف كان كسب القبيح قبيحا سفها موجبا لاستحقاق الذم والعقاب

بخلاف خلقه؟ قلنا: لأنه قد ثبت أن الخالق حكيم [لا يخلق شيئا إلا وله عاقبة حميدة] وإن لم نطلع عليها فجزمنا،

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والحاصل: أن حركة زيد مثلا وقعت بخلق الله - تعالى - في غير من قامت به القدرة وهو زيد، وبكسب في المحل الذي قامت به قدرة زيد وهو زيد أيضا فأثر الخلق والكسب وإن اختلفا واحد وقع في محل واحد.

[قوله] (لا يخلق شيئا إلا وله عاقبة حميدة) أي في نفس الأمر وإن لم نطلع على بعضه مع أن ذلك ليس بلازم له - تعالى - غذ لا يسأل عما يفعل لكن جرت سنته - تعالى - أن يفعل لأشياء بحكم ومصالح ولا يقال إنها أعرض لأن أفعاله - تعالى - لا تعلل بالأعراض إذا الغرض: هو ما يمتنع

[ان ما نستحقه من الأفعال [قد يكون له فيها حكم ومصالح] كما في خلق الأجسام الخبيثة الضارة المؤلمة بخلاف الكسب فإنه قد يفعل الحسن وقد يفعل القبيح فجعلنا كسبه للقبيح مع ورود النهي عنه قبيحا موجبا لاستحقاق الذم والعقاب. (والحسن منها) أي من أفعال العباد وهو

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الفعل بدونه والله - تعالى - منزه عن امتناع شيء عليه بل قادر على كل شيء وإذا فعل شيئا لحكمة لا يمتنع عليه لغير تلك الحكمة أو لا لحكمة أصلا فانتفى التعليل بالأعراض.

[قوله] (قد يكون له فيها حكم ومصالح) أي لأنه عالم بالعواقب

ما يكون متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل وإلا لحسن أن يفسر بما لا يكون متعلقا للذم والعقاب ليشمل المباح (برضاء الله تعالى) أي بإرادته من غير اعتراض (والقبيح منها) وهو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل (ليس برضائه) لما عليه من الاعتراض قال الله - تعال - {وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ} [الزمر: ٧] يعني أن الإرادة والمشيئة والتقدير يتعلق بالكل والرضا والمحبة والأمر لا يتعلق إلا بالحسن دون القبيح. [والاستطاعة]

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

بخلاف العبد فإن إقدامه على ما نهى عنه قبيح لأنه لا يعلم له عاقبة حسنة بل يعلم فبحه للنهي عنه، ولو لم يعلم النهي عنه فهو قبيح في نفسه لكن لا يؤاخذ به على إقدامه عليه

[قوله] (والاستطاعة) أي القدرة الحادثة.

مع الفعل [خلافا للمعتزلة] (وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل) إشارة إلى ما ذكره صاحب التبصرة من أنها عرض يخلقه الله - تعالى - في الحيوان يفعل بها الأفعال الاختيارية [وهي علة للفعل والجمهور على أنها شرط] لأداء الفعل لا علته وبالجملة: هي صفة يخلقها الله - تعالى - عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات فإن قصد فعل الخير خلق الله - تعالى - قدرة فعل الخير وإن قصد الخير وإن قصد فعل الشر

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (بخلاف للمعتزلة) أي أكثرهم.

[قوله] (وهي علة للفعل) أي عند صاحب التبصرة فهي عنده علة عادية بمعنى ان العادة الإلهية اطردت بخلق الفعل مقارنا لها كما خلق الإحراق عند ملاقاة النار.

[قوله] (والجمهور على أنها شرط) أي عادي كما أن يبس الملاقي

خلق الله - تعالى - قدرة فعل الشر فكان هو المضيع لقدرة فعل الخير، فيستحق الذم والعقاب [ولهذا ذم الكافرين بأنهم لا يستطيعون السمع] وإذا كانت الاستطاعة عرضا وجب أن تكون مقارنة للفعل بالزمان لا سابقة عليه [وإلا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة] وقدرة عليه لما مر من امتناع بقاء الأعراض. فإن قيل: لو سلم استحالة بقاء الأعراض فلا نزاع في إمكان تجدد الأمثال عقيب الزوال فمن أين يلزم وقوع الفعل بدون القدرة؟

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

للنار شرط للإحراق عادة فكل من العلى والشرط عادي لكن العلة مدار وجودي والشرط مدار عدمي.

[قوله] (ولهذا ذم الله الكافرين بأنهم لا يستطيعون السمع) أي لأنهم صرفوا قدرتهم إلى ضده من التصام عن الحق فكانوا مضيعين بذلك قدرة فعل الخير الذي هو الإصغاء إلى الحق.

[قوله] (وإلا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة) لا ينتقض بالقدرة القديمة لأنها ليست من قبيل الأعراض بل هي قدرة باقية مخالفة في الماهية للقدرة الحادثة.

قلنا: إنما ندعي لزوم ذلك إذا كانت القدرة التي بها الفعل عي القدرة السابقة وأما إذا جعلتموها المثل المتجدد المقارن فقد اعترفتم بأن القدرة التي بها الفعل لا تكون إلا مقارنة له، ثم إن ادعيتم أنه لا بد لها من أمثال سابقة حتى لا يمكن الفعل بأول ما يحدث من القدرة فعليكم لبيان. [وأما ما يقال]: لو فرضنا بقاء القدرة السابقة إلى آن الفعل إما بتجدد الأمثال وإما باستقامة بقاء الأعراض فإن قالوا بجواز وجود الفعل بها في الحالة الأولى فقد تركوا مذهبهم، حيث جوزوا مقارنة الفعل بالقدرة وإن قالوا بامتناعه لزم التحكم والترجيح بلا مرجح، إذ القدرة بحالها لم تتغير ولم يحدث فيها معنى، [لاستحالة ذلك على الأعراض] فلم صار الفعل بها في الحالة الثانية واجبا وفي الحالة الأولى ممتنعا، ففيه نظر، لأن القائلين بكون الاستطاعة فبل الفعل [لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية] وبأن حدوث كل فعل يجب أن يكون بقدرة سابقه عليه بالزمان البتة حتى يمتنع حدوث الفعل في ومان حدوث القدرة مقرونة بجميع

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وأما ما يقال) إلى آخره: أي في جواب السؤال السابق.

[قوله] (لاستحالة ذلك على الأعراض) أي لأنه يستلزم قيام العرض بالعرض وهو محال.

[قوله] (لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية) أي بل يقولون: إن الاستطاعة يجوز أن تقارن الفعل وأن تسبقه وهذا خلاف ما في شرح الشرائط، [ولأنه يجوز] أن يمتنع الفعل في الحالة الأولى لانتفاء شرط أو وجود مانع ويجب في الثانية لتمام الشرائط مع أن القدرة التي هي صفة القادر في الحالتين على السواء [ومن ههنا ذهب بعضهم]: إلى أنه

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الموافق عن أكثر المعتزلة من أنهم قائلون بأنه يستحيل تعلق القدرة بالفعل حال حدوثه.

[قوله] (ولأنه يجوز) إلى آخره: جواب للش الثاني من الترديد الواقع في الجواب السابق كما أن ما قبله جواب للشق الأول منه.

[قوله] (ومن منها) أي من أجل أنه يجوز أن يمتنع الفعل في الحالة الأولى لانتفاء شرط أو وجود مانع ويجب في الثانية لتمام الشرائط (ذهب بعضهم) هو (الإمام الرازي).

إن أريد بالاستطاعة القدرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير فالحق أنها مع الفعل وإلا فقبله. [وأما امتناع بقاء الأعراض]: فمبنى على مقدمات

..............................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وأما امتناع بقاء الأعراض) إلى آخره: جواب ما يقال: قد قدمتم أن سبق القدرة على الفعل يستلزم وقوعه بلا قدرة وما ذكرتموه هنا ينافي ذلك.
وتقرير الجواب: أن الخصم لا يسلم امتناع بقاء الأعراض لأنه مبني على مقدمات كل منها
صعبة البيان، [وهي: أن بقاء الشيء أمر محقق زائد عليه]، وأنه يمتنع
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
قابل للمنع.
[قوله] (وهي أن بقاء الشيء أمر متحقق زائد عليه) أي على وجوده واحتج له: بأنن الوجود متحقق بدونه كما في آن الحدوث ووجه الصعوبة: أنه منقوض إجمالا بالحدوث فإن الوجود يتحقق بعده بدونه بناء على أنه الخروج من العدم إلى الوجود كما هو مذهب (الأشعري) لا المسبوقية بالعدم مع أن ليس بزائد وجودي. وتفصيلا: بأن تجدد الاتصاف بصفة لا يقتضي كونها وجودية كتجدد معية الباري - تعالى - مع الحادث لجواز
قيام العرض بالعرض [وأنه يمتنع قيامهما معا بالمحل]. ولما استدل القائلون بكون الاستطاعة قبل الفعل: بأن التكليف حاصل قبل الفعل، ضرورة أن الكافر مكلف بالإيمان وتارك الصلاة مكلف بها بعد دخول الوقت فلو لم تكن الاستطاعة متحققة حينئذ لزم تكليف العاجز، وهو باطل أشار إلى الجواب بقوله: (ويقع هذا الاسم) يعني لفظ الاستعاعة (على سلامة الأسباب والآلات والجوارح) كما في قوله - تعالى -: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: ٩٧] [فإن قيل: الاستطاعة صفة المكلف وسلامة الأسباب والآلات ليست صفة له]، فكيف يصح
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الاتصاف بالعدميات.
[قوله] (وأنه يمتنع قيامها معا بالمحل) أي قيامم الشيء [وبقاؤه بمعنى تبعيتهما] للمحل في التحيز. وبيانه: أنه لو جاز قيامهما معا لم يكن جعل أحدهما صفة للآخر أولى من العكس فيلزم كون البقاء صفة للمحل لا للآخر لخصوصية ذاتية بينهما.
[قوله] (فإن قيل: الاستطاعة صفة المكلف) إذ يقال: المكلف مستطيع (وسلامة الأسباب والآلات ليست صفة له) إذ لا يقال: المكلف
تفسيرها بها. قلنا: المراد سلامة الأسباب والآلات له، والمكلف كما يتصف بالاستطاعة يتصف بذلك؛ حيث يقال: هو ذو سلامة الأسباب إلا أنه لتركبه لا يشتق منه اسم فاعل يحمل عليه، بخلاف الاستطاعة. (وصحة التكليف تعتمد على هذه الاستطاعة) التي هي سلامة الأسباب والآلات لا الاستطاعة بالمعنى الأول. فإن أريد بالعجز عدم الاستطاعة بالمعنى الأول [فلا نسلم استحالة تكليف العاجز]، وإن أريد بالمعنى
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
سلامة الأسباب.
وحاصل الجواب: أنه وإن لم يصح المحل بهو هو [فالمحل بمعنى هو ذو هو صحيح] إذ يصح أن يقال: المكلف ذو سلامة الأسباب.
[قوله] (فلا نسلم استحالة تكليف العاجز) أي لأنها إنما تكون لو وجب المأمور به فورا وهو لا يجب فورا.
الثاني [فلا نسلم لزومه؛ لجواز أن يحصل] قيل الفعل سلامة الأسباب والآلات وإن لم تحصل حقيقة القدرة التي بها الفعل، وقد يجاب: [بأن القدرة صالحة للضدين عن أبي حنيفة]- رحمه الله تعالى - حتى أن القدرة
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (فلا نسلم لزومه) أي لزوم تكليف العاجز لما ذكره بقوله (لجواز أن يحصل) إلى آخره.

[قوله] (بأن القدرة صالحة للضدين) أي على سبيل البدل كوضع الجبهة على الأرض: فإنه كان الله - تعالى - سمي طاعة وإذا كان لغيره سمى معصية مع أنه في الحالين واحد.

[قوله] (عند ابي حنيفة) أما عند (الأشعري) فالقدرة الواحدة لا تصلح للضدين، بناء منه على أن القدرة مع الفعل لا قبله وإلا لزم اجتماع

المصروفة إلى الكفر هي بعينها القدرة التي تصرف إلى الإيمان، ولا اختلاف إلا في التعلق وهو لا يوجب الاختلاف في نفس القدرة، فالكافر قادر على الإيمان المكلف به، إلا أنه صرف قدرته إى الكفر وضيع باختياره صرفها إلى الإيمان فاستحق الذم والعقاب. ولا يخفى أن في هذا الجواب [تسليما لكون القدرة قبل الفعل] لأن القدرة على الإيمان في حال الكفر تكون قبل الإيمان لا محالة. [فإن أجيب]: بأن المراد أن القدرة وإن صلحت للضدين، لكنها من حيث التعلق بأحدهما لا تكون إلا معه، حتى لأن ما يلزم مقارنتها للفعل هي القدرة المتعلقة بالفعل وما يلزم مقارنتها للترك هي القدرة المتعلقة به وأما نفس القدرة فقد تكون متقدمة

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الضدين لوجب مقارنتها لتلك القدرة المتعلقة بهما وأنت خبير بأنه لا خلاف بينهما في المعنى لأن صلاحية القدرة للضدين عند أبي حنيفة على سبيل البدل، وعدم صلاحيتها لهما عند (الأشعري) على سبيل المعية.

[قوله] (تسليما لكون القدرة قبل الفعل) أي وهو مدعى المعتزلة فلا يضرهم مع سلامة مدعاهم أن هذا الشيء من تكليف العاجز.

[قوله] (فإن أجيب) أي عن قوله: (ولا يخفي) إلى آخره.

## ٤٩ التكليف بما لا يطاق

متعلقة بالضدين. [قلنا: هذا مما لا يتصور فيه نزاع] بل هو لغو من الكلام فليتأمل.

[(ولا يكلف العبد بم ليس في وسعه)] سواء كان ممتنعا في نفسه، كجمع الضدين، أو ممكنا في نفسه لكن لا يمكن للعبد، كخلق الجسم وأما ما يمتنع بناء على أن الله - تعالى - علم خلافه أو أراد خلافه، كإيمان الكافر وطاعة العاصي فلا نزاع في وقوع التكليف به

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (قلنا: هذا) أي كون القدرة من حيث تعلقها بالإيمان لا تكون إلا معه، ومن حيث تعلقها بالكفر لا تكون إلا معه، بالكفر لا تكون إلا معه، (لا يتصور فيه نزاع) إذا المعتزلي وغيره لا ينازع أحد منهما في كون القدرة متى قيد تعلقها بحيثية تقيد بها.

[التكليف بما لا يطاق]

[قوله] (ولا يكلف العبد بما ليس في وسعه) إلى آخره: حاصله: أن ما لا يطاق ثلاثة أنواع: الأول: ما هو محال عقلا وعادة كالجمع بين الضدين.

الثاني: ما هو ممكن محال عادة، كالمشي من الزمن والطيران من الإنسان ومثله الشارح بخلق الجسم فإنه في نفسه ممكن لأنه - تعالى - قد فعله غير أنه ممتنع على غيره عادة.

الثالث: ما هو محال لتعلق علم الله - تعالى - بعدم وقوعه وإرادته له أو إخباره به وإن كان مع قطع النظر عن ذلك ممكنا.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

لكونه مقدورا للمكلف بالنظر إلى نفسه، [ثم عدم التكليف بما ليس في الوسع متفق عليه]، كقوله - تعالى - {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [البقرة: ٢٨٦]

•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
ولم يقع التكليف بالأولين ووقع بالثالث اتفاقا وإلا لم يكن الكافر بكفره وفسقه مكلفا بالإيمان وترك الكبائر وخالف هذا عدم التكليف بالممكن السابق، لأنه في وسع المكلف ظاهرا بخلاف ذلك.
[قوله] (ثم عدم التكليف بما ليس في الوسع متفق عليه) ما ذكره من الاتفاق على عدم التكليف بما ليس في الوسع منتقد فقد حكى الإمام (الرازي) فيه خلافا.
والأمر في قوله - تعالى - حكاية عن حال المؤمنين {رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ} [البقرة: ٢٨٦] [ليس المراد بالتحميل هو التكليف]؛ بل إيصال ما لا يطاق من العوارض إليهم، [وإنما النزاع في الجواز]: فمنعه المعتزلة بناء على القبح العقلي وجوزه الأشعري لأنه لا يقبح من الله - تعالى - شيء، وقد يستدل بقوله - تعالى -: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [البقرة: ٢٨٦] على نفي الجواز وتقريره: أنه لو كان جائزا لما لزم من فرض وقوعه محال ضرورة أن استحالة اللازم توجب استحالة الملزوم تحقيقا لمعنى اللزوم [لكنه لو وقع لزم كذب كلام الله]- تعالى - وهو محال وهذه نكتة في
..........................

•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ليس المراد بالتحميل هو التكليف) إلى آخره: جواب ما قيل: إدخال هذه الآية هنا سهو فإنها لا توهم وقوع التكليف بما لا يطاق بل توهم جوازه فدعا الله ألا بوقعه.
[قوله] (وإنما النزاع في الجواز) أي في أنه هل يجوز عقلا التكليف بالنوعين الأولين.
[قوله] (لكنه لو وقع لزم كذب كلام الله) أي وهو قوله: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [البقرة: ٢٨٦].

## ٥٠ المتولدات

بيان استحالة وقوع كل ما يتعلق علم الله - تعالى - وإرادته واختياره بعدم وقوعه [وحلها]: أنا لا نسلم أن كل مل يكون ممكنا في نفسه لا يلزم من فرض وقوعه محال، وإنما يجب ذلك لو لم يعرض له الامتناع بالغير [وإلا] لجاز أن يكون لزوم المحال بناء على الامتناع بالغير، ألا يرى أن الله - تعالى - لما أوجد العالم بقدرته واختياره فعدمه ممكن في نفسه مع أنه يلزم من فرض وقوعه تخلف المعلول عن [علته التامة] وهو محال. والحاصل: أن الممكن في نفسه لا يلزم من فرض وقوعه محال بالنظر إلى ذاته، وأما بالنظر إلى أمر زائد على نفسه فلا نسلم أنه لا يستلزم المحال.
(وما يوجد من الألم في المضروب عقيب ضرب إنسان والانكسار في الزجاج عقيب كسر إنسان) [قيد بذلك] ليصح محلا للخلاف في أنه:
..........................

•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وحلها) أي النكتة.
[قوله] (وإلا) أي وإن عرض له الامتناع بالغير.
[قوله] (عن علته التامة): هي جميع ما يتوقف عليه الشيء من وجود الأسباب والشرائط وانتفاء الموانع وهي هنا: القدرة والاختيار.
[المتولدات]
[قوله] (قيد بذلك) أي قيد كل من الضرب والانكسار بصدوره من
هل للعبد صنع فيه أو لا (وما أشبه) كالموت عقيب القتل) كل ذلك مخلوق لله - تعالى -) لما مر من أن الخالق هو الله - تعالى - وحده، وأن كل الممكنات مستندة إليه بلا واسطة.

والمعتزلة لما أسندوا بعض الأفعال إلى غير الله - تعالى - قالوا: إن كان الفعل صادرا عن الفاعل لا بواسطة فعل آخر فهو بطريق المباشرة، وإلا فبطريق التوليد ومعناه: أن يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر، كحركة اليد توجب حركة المفتاح فالألم متولد من الضرب والانكسار من الكسر، وليسا مخلوقين لله - تعالى - وعندنا الكل بخلق الله - تعالى - (لا صنع للعبد في تخليقه) والأولى أن لا يقيد بالتخليق؛ لأن ما يسمونه متوالدات لا صنع للعبد فيه أصلا. أما التخليق: فالاستحالة من العبد وأما الاكتساب: فالاستحالة اكتساب العبد ما ليس قائما بمحل القدرة، [ولهذا لا يتمكن العبد من عدم حصولها] بخلاف أفعاله الاختيارية.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الإنسان ليصلح محلا للنزاع الإنسان ليصلح محلا للنزاع إذ الانكسار الحاصل بسقوط الزجاج على حجر بخلق الله - تعالى - وفاقا.

[قوله] (ولهذا لا يتمكن العبد من عدم حصولها) أي الآثار السابقة من:

# ٥١ الآجال

(والمقتول [ميت بأجله] أي الوقت المقدر لموته، لا كما زعم بعض المعتزلة [من أن الله تعالى قد قطع عليه الأجل]. لنا: أن الله

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

حركة المفاتح والألم والانكسار. والاعتراض بأن وجوب الصدور إنما يكون باختيار مباشرة الأسباب فلا ينافي كونه مكتسبا بواسطة السبب لا يؤثر في مراد الشارح.

[الآجال]

[قوله] (ميت بأجله): الباء ظرفية أي موته كائن في الوقت الذي علم الله في الأزل أنه يموت فيه.

[قوله] (من أن الله - تعالى - قد قطع عليه الأجل): صوابه الموافق

- تعالى -[قد حكم بآجال العباد] على ما علم من غير تردد بآية: {فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ} [الأعراف: ٣٤]

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

للمنقول عنهم أن يقول: (منم أن القاتل قطع عليه الأجل) لأن مذهبهم ان المتولد من أفعالهم لس مخلوقا له - تعالى -.

[قوله] (قد حكم بآجال العباد) أي بنحو قوله: {ولكل أمة أجل} [الأعراف: ٣٢].

[قوله] }ولا يستقدمون{ عطف على الجملة الشرطية لا على جملة الجزاء فلا يتقيد بالشرط فيكون المعنى: لا يستقدمون على أجلهم قبل مجيئه وإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة.

واحتجت المعتزلة: بالأحاديث الواردة] في أن بعض الطاعات تزيد في العمر، وبأنه: لو كان ميتا بأجله لما استحق القاتل ذما ولا عقابا ولا دية ولا قصاصا؛ إذ ليس موت المقتول بخلقه ولا بكسبه. [والجواب عن الأول]: أن الله - تعالى - كان يعلم أنه لو لم يفعل هذه الطاعة لكان عمره أربعين سنة، لكنه علم أنه يفعلها فيكون عمره سبعين سنة، فنسبت هذه الزيادة إلى تلك الطاعة؛ بناء على علم الله - تعالى - أن لولاها لما كانت تلك الزيادة. وعن الثاني: أن وجوب العقاب والضمان

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (واحتجت) أي تنبيها واستشهادا لا احتجاجا حقيقيا لأنهم يدعون في ذلك الضرورة.

[قوله] بالأحاديث الواردة) أي كحديث الشيخين: (من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره - أي يؤخر له في أجله - فليصل رحمه).

[قوله] (والجواب عن الأول) هذا الحواب - كما قال في شرح المقاصد - يعود إلى القول بتعدد الأجل فالجواب الحق: هو أن تلك على القاتل تعبدي لارتكابه النهي وكسبه الفعل الذي يخلق الله - تعالى - عقيبه الموت بطريق جري العادة فإن القتل فعل القاتل كسبا وإن لم يكن له خلفا، والموت قائم بالميت مخلوق لله - تعالى - لا صنع للعبد فيه تخليقا ولا اكتسابا، [ومبنى هذا الاختلاف على أن الموت وجودي] بدليل قوله - تعالى -: {خلق الموت والحياة} [والأكثرون على أنه عدمي] ومعنى خلق الموت: قدره. (والأجل واحد)
..............................
•------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الأحاديث آحاد، فلا تعارض القطعي أو أن المراد: الزيادة بحسب الخير والبركة أو بالنسبة إلى ما أثبته الملائكة في صحفهم فقد يثبت فيها الشيء مطلقا وهو في علم الله مقيد ثم يؤول على موجب العلم وإليه الإشارة بقوله - تعالى - {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد: ٣٩].
[قوله] (ومبنى هذا الاختلاف) أي كون الموت مخلوقا لله - تعالى - أولا (على أن الموت وجودي) أي كيفية يخلقها الله - تعالى - في الحي تضاد الحياة. (والأكثرون على أنه عدمي) بمعنى أنه عدم الحياة عما اتصف بها،
[لا كما زعم الكعبي أن المقتول أجلين: القتل والموت] وأنه لو لم يقتل لعاش إلى أجله الذي هو الموت كما زعمت الفلاسفة أن للحيوان أجلا طبيعيا، وهو وقت موته بتحلل رطوبته وانطفاء حرارته الغريزيتين وآجالا اخترامية على خلاف مقتضى طبيعته بحسب الآفات والأمراض.
•------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
فالتقابل بين الموت والحياة على هذا تقابل الملكة والعدم وعلى الأول: تقابل التضاد.
[قوله] (ولا كما زعم الكعبي: للمقتول أجلين: القتل والموت) يعني الموت بالقتل والموت بدونه.

## ٥٢ الرزق

(والحرام رزق) لأن الرزق: اسم لم يسوقه الله - تعالى - إلى الحيوان [فيأكله] وذلك قد يكون حلالا وقد يكون حراما وهذا أولى من تفسيره بما يتغذى به الحيوان، لخلوه عن معنى الإضافة إلى الله - تعالى - مع أنه معتبر في مفهوم الرزق. وعند المعتزلة: الحرام ليس برزق، لأنهم فسروه تارة بمملوك يأكله الملك وتارة بما لا يمنع من الانتفاع به وذلك لا يكون إلا حلالا [لكن يلزم على الأول: أن لا يكون ما يأكله الدواب رزقا،
..............................
•------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[الرزق]
[قوله] (فيأكله) المراد: فيتناوله، ليتناول غير المأكول، كالمشروب والملبوس. ومن ثم قال في المقاصد: الرزق: ما ساقه الله - تعالى - إلى الحيوان مما ينتفع به.
[قوله] (لكن يلزم على الأول) أي منن تفسيري المعتزلة (أن لا يكون ما يأكله الدواب رزقا) أي وهو خلاف قوله - تعالى -: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا} [هود: ٦]
..............................
وعلى الوجهين: أن من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله - تعالى - أصلا] ومبنى هذا الاختلاف [على أن الإضافة إلى الله - تعالى - معتبرة] في معنى الرزق، وأنه لا رازق إلا الله - تعالى - وحده وأن العبد يستحق الذم والعقاب على أكل الحرام [وما يكون مستندا] إلى الله - تعالى -

..............................
•-----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
(وعلى الوجهين: أن من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله - تعالى - أصلا) أي وهو خلاف الإجماع، مع أنه أجيب عنه: بأنه - تعالى - قد ساق إليه كثيرا منن المباحات إلا أنه أعرض عنه بسوء اختياره وبأنه منقوض بمن مات ولم يأكل حراما ولا حلالا.
[قوله] (على أن الإضافة إلى الله - تعالى - معتبرة) أي عندنا وعندهم فلو لم تعتبر لما امتنع عليهم أن يقولوا: إن الحرام يكون رزقا، لأنه ليس في نسبته إلى غير الله - تعالى - قبح.
[قوله] (وما يكون مستندا) إلى آخره: هذا من كلام المعتزلة وهو منشأ الخلاف في الحقيقة وهو مبنى على ما ذهبوا إليه من أن إرادة القبيح قبيحة.

## ٥٣ الهدى والضلال

لا يكون قبيحا ومرتكبه لا يستحق الذم والعقاب. والجواب: أن ذلك لسوء مباشرة أسبابه باختياره (وكل يستوفي رزق نفسه، حلالا كان أو حراما)، [لحصول التغذي] بهما جميعا، (ولا يتصور أن لا يأكل إنسان رزقه [أو يأكل غيره رزقه]؛ لأن ما قدره الله - تعالى - غذاء لشخص يجب أن يأكله ويمتنع أن يأكله غيره، وأما بمعنى الملك فلا يمتنع.
(والله - تعالى - يضل من شاء ويهدي منشاء) بمعنى خلق الضلالة والاهتداء لأنه الخالق وحده [وفي التقييد بالمشيئة] إشارة إلى أنه
..............................
•-----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
وجوابها: أن القبيح: فعل المنهي لا إرادته منع عدم استحقاق الذم والعقاب لأنه إنما يصح لو لم يكن العبد مرتكبا للنهي مكتسبا للقبيح من الفعل سيما في مباشرة الأسباب بالاختيار.
[قوله] (لحصول التغذي) أي ونحوه من الارتفاق بليس أوو غيره.
[قوله] (أو يأكل غيره رزقه): في نسخة: (أو يأكل رزق غيره).
[الهدى والضلال]
[قوله] (وفي التقيد) أي (بالمشيئة).
ليس المراد بالهداية بيان طريق الحق، لأنه عام في حق الكل، ولا الإضلال عبارة عن وجدان العبد ضالا أو تسميته ضالا، إذ لا معنى لتعليق ذلك بمشيئة الله - تعالى -[نعم: قد تضاف الهداية] إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - مجازا بطريق التسبب كما تسند إلى القرآن وقد يسند الإضلال إلى الشيطان مجازا، كما يسند إلى الأصنام. ثم المذكور في كلام المشايخ أن الهداية عندنا خلق الاهتداء، "مثل: هداه الله فلم يهتد، مجاز عن الدلالة والدعوة إلى الاهتداء" وعند المعتزلة: بيان طريق
..............................
•-----------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (نعم: قد تضاف الهداية) إلى آخره: أي كما في قوله - تعالى - {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [الشورى: ٥٢]، {إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ} [الإسراء: ٩]، {وَلَأُضِلَّنَّهُمْ} [النساء: ١١٩]، {رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ} [إبراهيم: ٣٦]. والمجاز فيها مجاز عقلي من إسناد الفعل إلى غير ما هو له، لكونه سببا في حصوله.
[قوله] (مثل: هداه الله - تعالى - فلم يهتد: مجاز) أي مجاز مرسل كما نبه عليه بقوله: (عن الدلالة والدعوة إلى الاهتداء)، ومثله: قوله - تعالى:

الصواب، وهو باطل، لقوله - تعالى -: {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ} [القصص: ٥٦] ولقوله - صلى الله عليه وسلم - اللهم اهد قومي مع أنه بين الطريق ودعاهم إلى الاهتداء. [والمشهور: أن الهداية] عند المعتزلة: هي الدلالة الموصلة إلى

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

{وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} [فصلت: ١٧].

[قوله] (والمشهور أن الهداية) إلى آخره: قيل: يمكن التوفيق بين القولين وما مر عن المشايخ: بأن مراد المشايخ: بيان الحقيقة الشرعية المرادة في أغلب استعمالات الشارع، والمشهور بين القوم: هو المعنى اللغوي أو العرفي.

# ٥٤ الصلاح والأصلح

المطلوب وعندنا: الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أو لم يحصل.

(ما هو الأصلح للعبد [فليس ذلك بواجب على الله - تعالى -)]، وإلا لما خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا والآخرة، ولما كان له منة على العباد واستحقاق شكر [في الهداية] وإضافة أنواع الخيرات، [لكونها] أداء للواجب ولما كان امتنان الله - تعالى - على النبي - صلى الله عليه وسلم - فوق امتنانه على ابي جهل لعنه الله - إذ فعل بكل منهما غاية مقدوره

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[الصلاح والأصلح]

[قوله] (فليس ذلك بواجب على الله - تعالى -) أي خلافا للمعتزلة: فالبغدادية منهم قالوا: يجب على الله - تعالى - لعباده ما هو الأصلح في الحكمة والتدبير في الدين والدنيا والبصرية قالوا: يجب عليه الأصلح في الدين فقط.

[قوله] (في الهداية) تنازعه: (منة استحقاق شكر).

[قوله] (لكونها) الأولى: (لكونهما) أي الهداية وإضافة أنواع الخيرات.

من الأصلح له، ولما كان لسؤال العصمة والتوفيق وكشف الضراء والبسط في الخصب والرخاء معنى؛ لأن ما لم يفعله في حق كل واحد فهو مفسدة له يجب على الله - تعالى - تركها، ولما بقي في قدرة الله - تعالى - بالنسبة إلى مصالح العباد شيء، إذ قد أتى بالجواب. ولعمري أن مفاسد هذا الأصل - أعني وجوب الألح - بل أكثر أصول المعتزلة أظهر من أن يخفى، وأكثر من أن يحصى، وذلك لقصور نظرهم في المعارف الإلهية ورسوخ قياس الغائب على الشاهد في طباعهم وغاية تشبثهم في ذلك: أن ترك الأصلح يكون بخلا وسفها. وجوابه: أن منع ما يكون حق للمانع - وقد ثبت بالأدلة القاطعة كرمه وحكمته ولفظه وعلمه بالعواقب - يكون محض عدل وحكمة، [ثم ليت شعري: ما معنى وجوب الشيء على الله - تعالى -

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (ثم ليت شعري: ما معنى وجوب الشيء على الله - تعالى -) قيل: معناه أن مقتضى الحكمة مع القدرة على الترك. وأجيب: بأن الإجلال

إذ ليس معناه: استحقاق تاركه الذم والعقاب]، وهو ظاهر، ولا لزوم صدوره عنه بحيث لا يتمكن من الترك؛ بناء على استلزامه محالا من سفه أو جهل أو عبث أو بخل أو نحو ذلك، لأنه رفض لقاعدة الاختيار وميل إلى الفلسفة الظاهرة العوار.

(وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين) خص البعض لأن منهم من لا يريد الله - تعالى - تعذيبه فلا يعذب (وتنعيم أهل الطاعة في

..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
بالحكمة نقص يستحيل على الله - تعالى - فيجب صدور الفعل، وهو مذهب الفلاسفة. وقيل: معناه أن عادة الله - تعالى - جرت بأنه يفعله ألبتة ولا يتركه وإن جاز الترك كما في سائر العاديات. وأجيب: بأنه يستلزم وصف كل ما أخبر به - تعالى - من أفعاله بالوجوب عليه، لقيام الدليل على أنه بفعله قطعا، مع أنهم لا يجعلونه واجبا عليه - تعالى -.
[قوله] (إذ ليس معناه: استحقاق تاركه الذم والعقاب) أي لا استحقاق شرعا ولا عقلا خلافا لبعض المعتزلة في قوله باستحقاق عقلا ويلزمه مر من اللوازم الباطلة.

## ٥٥ سؤال القبر، وعذابه ونعيمه

القبر بما يعلمه الله - تعالى - ويريده) وهذا أولى مما وقع في عامة الكتب من الاقتصار على إثبات عذاب القبر دون تنعيمه، بناء على أن النصوص الواردة فيه أكثر وعلى أن عامة أهل القبر كفار وعصاة فالتعذيب بالذكر أجدر. (وسؤال منكر ونكير) وهما ملكان يدخلان القبر فيسألان العبد عن ربه وعن دينه وعن نبيه قال السيد [أبو شجاع: إن للصبيان سؤالا وكذا للأنبياء عند البعض] (ثابت) كل من هذه الأمور (بالدلائل
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[سؤال القبر، وعذابه ونعيمه]
[قوله] (أبو شجاع): هو عالم من علماء الحنفية.
[قوله] (إن للصبيان سؤالا وكذا للأنبياء عند البعض) الأصح خلافه فيهما. وألحق بالصبيان: المجانين وكذا الشهداء قال السمعية)؛ [لأنها أمور ممكنة] أخبر بها الصادق على ما نطقت به
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
(القرطبي):لأنه ورد في الصحيح: أنهم لايفتنون لأن بارقة السيوف قد كفتهم أي لأن المراد الاختيار وقد شوهد تكريم بأن يقال له: فعلت كذا وعفوت عنك، لا حساب مناقشة بأن يقال له: لم فعلت كذا.
[قوله] (لأنها أمور ممكنة) أي لأنها لو كانت ممتنعة عقلا لوجب القطع بأن ظاهر النصوص الناطقة بها غير مراد تقديما للعقل فيلزم أن تؤول
النصوص قال الله - تعالى -: [{النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} [غافر: ٤٦] وقال الله - تعالى - {أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا} [نوح: ٢٥]، [وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - استنزهوا من البول]، فإن عامة عذاب القبر منه. وقال - صلى الله عليه وسلم - في قوله تعالى: {يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ} [إبراهيم: ٢٧] نزلت في عذاب
..............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
النصوص المذكورة أو يفوض علم معناها إلى الله - تعالى - وهو خلاف ما عليه أهل السنة.
[قوله] {النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا} أي قبل قيام الساعة، أي في القبر بقرينة قوله - تعالى -: {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ} ومعنى عرضهم عليها: إحراقهم بها.

[قوله] (قال النبي - صلى الله عليه وسلم - استنزهوا من البول) إلى آخره: حديث (استنزهوا من البول) رواه (الدارقطني) وحديث نزول {يثبت الله

لقبر إذا قيل له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيقول: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد - صلى الله عليه وسلم - وقال النبي - صلى الله عليه وسلم -[إذ أقبر الميت] أتاه ملكان أسودان أزرقان عيناهما يقال لأحدهما المنكر والآخر النكر إلى آخر الحديث. وقال النبي - صلى الله عليه وسلم -[القبر روضة] من رياض

..............................
•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الذين ءاومنوا} رواه الشيخان بلفظ ({يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ} [إبراهيم: ٢٧] نزلت في عذاب القبر يقال: من ربك؟ فيقول: ربي الله، ونبيي محمد فذلك قوله - تعالى - {يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ} [إبراهيم: ٢٧]).
وحديث (إذ [قبر] الميت) رواه (ابن حبان) في صحيحه و (الترمذي) وقال: حسن غريب. وحديث (القبر روضة) رواه (الترمذي) بسند ضعيف.

الجنة أو حفرة من حفر النيران. وبالجملة: الأحاديث الواردة في هذا المعنى وفي كثير من أحوال الآخرة متواترة المعنى وإن لم يبلغ آحادها حد التواتر. أنكر عذاب القبر بعض المعتزلة والروافض لأن الميت جماد لا حياة له ولا إدراك، فتعذيبه محال. والجواب: أنه يجوز أن يخلق الله - تعالى - في جميع الأجزاء أو في بعضها نوعا من الحياة قدر ما يدرك ألم العذاب أو لذة النعيم، [وهذا لا يستلزم إعادة الروح على بدنه] ولا أن يتحرك ويضطرب أو يرى أثر العذاب عليه، حتى أن الغريق في الماء [أو المأكول في بطون الحيوانات] أو المصلوب في الهواء يعذب وإن

..............................
•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وهذا لا يستلزم إعادة الروح إلى بدنه) أي لأن ذلك إنما يكون في الحياة المالكية التي يكون معها القدرة الأفعال الاختيارية وقد اتفقوا على أن الله لم يخلق في الميت الأفعال الاختيارية.
[قوله] (أو المأكول في بطون الحيوانات) أي يعذب وأما ما يتوهم من أن تعذب المأكول في بطن الآكل يستلزم: إما إحساس الآكل به، مع أنه لا يحسن به، أو تعذيبه مع أنه لا يكون مكلفا. فممنوع لأن الدودة في

## ٥٦ البعث

لم نطلع عليه. [ومن تأمل في عجائب ملكه]- تعالى - وملكوته وغرائب قدرته وجبروته لم يستبعد أمثال ذلك فضلا عن الاستحالة. واعلم لأنه لما كان أحوال القبر مما هو متوسط بين أمر الدنيا والآخرة أفردها بالذكر، ثم اشتغل ببيان حقيقة الحشر وتفاصيل ما يتعلق بأمور الآخرة. ودليل الكل: أنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق ونطق بها الكتاب والسنة، فتكون ثابتة. وصرح بحقيقة كل منهما تحقيقا وتوكيدا واعتناء بشأنه فقال: (والبعث): وهو أن يبعث الله - تعالى - الموتى من القبور [بأن يجمع أجزاءهم الأصلية،

..............................
•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الجوف وفي خلال البدن تتألم بلا شعور لنا بذلك.
[قوله] (ومن تأمل في عجائب ملكه) على آخره: يقرب ذلك أن النائم يرى الأمور الهائلة من قتال وقتل وطيران ولا شعور بها ليقظان بجنبه.
[البعث]
[قوله] (بأن يجمع [أجزاءهم] الأصلية) أي الموجودة عند الولادة

ويعيد الأرواح إليها] (حق) لقوله - تعالى -: {ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ} [المؤمنون: ١٦] وقوله - تعالى -: {قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ} [يس: ٧٩] إلى غير
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
فلا تزول بمرض ولا هزال ولا عبرة بالسمن ونحوه فإنه في معرض الزوال ومن ثم أعيد بغرلته كما نطق به الحديث حيث قال - صلى الله عليه وسلم - (إنكم تبعثون حفاة عراة غرلا).
[قوله] (ويعيد الأرواح إليها) أي سواء قلنا إن الروح جسم أم لا، ومذهب أهل الحق الأول ولم يخالف فيه منهم إلا القليل منهم: (الحليمي)،
ذلك من النصوص القاطعة بحشر الأجساد [وأنكره الفلاسفة] بناء على
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
و (الغزالي) و (الدبوسي) فقالوا: إنها جوهر مجرد.
[قوله] (وأنكره الفلاسفة) أي أنكروا البعث بمعنى حشر الأجساد وهو المعنى بالمعاد الجسماني وأنكر الطبيعيون منهم - أيضا - حشر الأرواح المسمى بالمعاد الروحاني وأثبت الإهليون منهم: الروحاني. والأقوال الممكنة في مسألة المعاد - كما في شرح المواقف - خمسة: أحدها: ثبوت المعاد الجسماني فقط، أي إعادة كل جسد بروحه وهو قول أكثر المتكلمين.
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
.............................. ز
وثانيها: ثبوت المعاد الروحاني فقط، وهو قول الفلاسفة الإلهيين وهو عندهم: مفارقة النفس بدنها، واتصالها بالعالم العقلي الذي هو عالم المجردات. وثالثها: ثبوتهما معا وهو قول المحققين من الصوفية وفي مفارقة هذا للأول نوع خفاء. ورابعها: عدم ثبوت شيء منهما وهو فول القدماء من الفلاسفة الطبيعيين. وخامسها: التوقف: وهو نذهب (جالينوس).
امتناع إعادة المعدوم بعينه، وهو مع أنه [لا دليل لهم عليه يعتد به] غر مضر بالمقصود [لأن مرادنا] أن الله - تعالى - يجمع الأجزاء الاصلية للإنسان ويعيد روحه إليها؛ سواء سمي ذلك إعادة المعدوم بعينه أو لم يسم. وبهذا سقط ما قالوا: لو أكل إنسان إنسانا بحيث صار جزءا منه: فتلك الأجزاء إما تعاد محال، أو في أحدهما؛ فلا يكون
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لا دليل لهم عليه يعتد به) كما يعرف ذلك من الموافق وغيرها.
[قوله] (لأن مرادنا) إلى آخره: هو قول من يقول: إن فناء الأجسام تفرق أجزئها واختلاط بعضها ببعض والحق أن الأجسام تعدم إلا عجب الذنب كما صرح به في خبر الصحيحين: (كل ابن آدم يفنى إلا عجب الذنب)، وأن الأعضاء الأصلية تعاد بعد إعدامها قال - تعالى -: {كل شيء
الآخر معادا بجميع أجزائه [وذلك لأن المعاد إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية من أول العمر إلى آخره والأجزاء المأكولة فضلة في الآكل
..............................
•-------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
هالك إلا وجهه} [القصص: ٨٨] وما أجيب به من أن التفرق هلاك كالإعدام ممنوع وما في المواقف من أن الحق أنه لا يجوز بشيء من المذهبين نفيا ولا إثباتا لعدم الدليل على شيء من الطرفين فيه نظر.

[قوله] (وذلك) أي سقوط قولهم (لأن المعاد إنما هي الأجزاء الأصلية الباقية من أول العمر على آخره) أي لا جميع الأجزاء الشاملة للأجزاء الفضلية الحاصلة بالتغذية، وقد صرح به في قوله: (والأجزاء المأكولة فضلة في الآكل) أي فلا يجب إعادتها فيه بل في المأكول إنن كانت أجزاء
لا أصلية. فإن قيل: هذا قول بالتناسخ] لأن البدن الثاني ليس هو الأول، [لما ورد في الحديث من أن أهل الجنة جرد مرد مكحلون،
............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
أصلية منه.
[قوله] (فإن قيل: هذا) أي القول بالبعث (قول بالتناسخ) أي هو انتقال الروح من جسد إلى آخر،
(لما ورد في الحديث) حديث: (أهل الجنة جرد مرد) رواه (الترمذي) وقال: حسن غريب وحديث:
وأن الجهنمي ضرسه مثل جبل أحد، ومن ههنا] قال من قال: ما من مذهب إلا وللتناسخ فيه قدم راسخ. [قلنا: إنما يلزم التناسخ] لو لم يكن البدن الثاني مخلوقا من الأجزاء الأصلية للبدن الأول، وإن سمي ذلك تناسخا كان نزاعا في مجرد الاسم، ولا دليل على استحالة إعادة الروح إلى مثل هذا البدن، بل الأدلة قائمة على حقيته سواء سمي تناسخا أم لا.
............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
(إن الجهنمي ضرسه مثل أحد) رواه مسلم بلفظ: (ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحد).
[قوله] (ومن ههنا) أي من أجل القول بأن البدن الثاني ليس الأول (قلنا: إنما يلزم التناسخ) حاصل الجواب: أن التناسخ مغايرة البدنين بحسب ذوات أجزائهما لا بحسب هيئتهما.

## ٥٧ الميزان

(والوزن حق) لقوله - تعالى -: {والوزن يومئذ الحق} والميزان: عبارة عما يعرف به كيفية مقادير الأعمال، [والعقل قاصر عن إدراك كيفيته]،
............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[الميزان]
[قوله] (والعقل قاصر عن إدراك كيفية) قد ذهب كثير من المفسرين وغيرهم إلى أنه ميزان له كفتان ولسان وساقان عملا بالحقيقة وفي السنة ما يشهد لذلك ويرد على من زعم أن علامة ثقل كفة الميزان أن ترفع وعلامة خفتها: أن تنخفض عكس ذلك في الدنيا لحديث البطاقة الذي رواه (الترمذي) (والحاكم). وقال: صحيح على شرط مسلم.
[وأنكره المعتزلة]؛ لأن الأعمال أعراض، وإن أمكن إعادتها لم يمكن وزنها؛ لأنها معلومة لله - تعالى - فوزنها عبث. والجواب: أنه قد ورد في الحديث: [أن كتب الأعمال هي التي توزن]، فلا إشكال [وعلى تقدير تسليم كون أفعال الله - تعالى - معللة بالأغراض] لعل في الوزن حكمة لا نطلع عليها وعدم اطلاعنا على الحكمة لا يوجب العبث.
............................
•--------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
فإن فيه: أن سجلات السيئات توضع في كفة والبطاقة في كفة وأن السجلات تطيش والبطاقة تثقل.
[قوله] (وأنكره المعتزلة) أي كلهم إلا أن منهم من أحاله عقلا ومنهم من جوزه ولم يحكم بثبوته.
[قوله] (أن كتب الأعمال هي التي توزن) أي أو الأعمال نفسها توزن بأن يجعلها الله أجساما. وهذا جواب عن قولهم: (إن الأعمال

أعراض لا يمكن وزنها) كما أن قوله: (وعلى تقدير تسليم أن أفعال الله - تعالى - معللة بالأعراض) على آخره: جواب عن قولهم: (إن وزن الأعمال عبث).

## ٥٨ الكتاب، والحساب، والسؤال

(والكتاب) المثبت فيه طاعات العبد ومعاصيهم، يؤتى للمؤمنين بأيمانهم وللكفار بشمائلهم ووراء ظهورهم (حق) لقوله - تعالى - {وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا} [الإسراء: ١٣] وقوله - تعالى - {فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ (٧) فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا} [الانشقاق: ٧، ٨]. وسكت المصنف عن ذكر الحساب اكتفاء بالكتاب [وأنكره المعتزلة] زعما منهم أنه عبث. والجواب: ما مر. [(والسؤال حق)] لقوله - تعالى - {فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [الحجر: ٩٢]،

..............................

-------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[الكتاب، والحساب، والسؤال]

[قوله] (وأنكره المعتزلة) أي الكتاب أما الحساب فلم ينكروه.

[قوله] (والسؤال حق [لقوله - تعالى - {فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [الحجر: ٩٢]]

## ٥٩ الحوض

ولقوله - صلى الله عليه وسلم -[إن الله يدني المؤمن] فيضع عليه كنفه ويستره فيقول: أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟ فيقول: نعم أي رب، حتى إذا قرره بذنوبه ورأى في نفسه انه قد هلك قال - تعالى -: سترتها عليك في الدنيا وأنا أعرفها لك اليوم، فيعطي كتاب حسناته وأما الكفار والمنافقون: فينادي بهم على رءوس الخلائق: {هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ} [هود: ١٨].

(والوض حق) [لقوله - تعالى - {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} [الكوثر: ١] ولقوله

..............................

-------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ولقوله - صلى الله عليه وسلم - (إن الله يدني المؤمن) على آخره أي ولقوله - تعالى -: {فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [الحجر: ٩٢]، وقوله: {وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ} [الصافات: ٢٤]. والحديث: رواه الشيخان والمراد بالدنو فيه: قرب الكرامة وبالكنف: الجانب معنى وضع الله كنفه على عبده: عنايته به، وصونه عن الجزي بين أهل الموقف.

[الحوض]

[قوله] (لقوله - تعالى - {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} [الكوثر: ١]

## ٦٠ الصراط

- صلى الله عليه وسلم -[حوضي مسيرة شهر] وزواياه سواء وماؤه ابيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك وكيزانه أكثر من نجوم السماء من يشرب منه فلا يظمأ أبدا. والأحاديث فيه كثيرة.

[(والصراط حق)]، وهو جسر على متن جهنم أدق من

..............................

-------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
بناه على أن الكوثر هو الحوض وهو قول (عطاء) والأصح أنه نهر في الجنة والمراد به في الآية: الخير الكثير من العلم والعمل وسائر ما أنعم به عليه في الدارين.
[قوله] (ولقوله - صلى الله عليه وسلم - (حوضي مسيرة شهر) على آخره: رواه الشيخان وقوله فيه (وزواياه سواء) كناية عن أن طوله كعرضه.
[الصراط]
[قوله] (والصراط حق) المشهور الموافق للأحاديث الصحيحة: أن
الشعرة وأحد من السيف يعبره أهل الجنة ويزل به أقدام أهل النار. وأنكره أكثر المعتزلة؛ لأنه لا يمكن العبور عليه، وإن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين. والجواب: ان الله - تعالى - قادر على أن يمكن من العبور عليه، ويسهله على المؤمنين حتى إن منهم من يجوزه كالبرق الخاطف ومنهم كالريح الهابة، ومنهم كالجواد إلى غير ذلك مما ورد في الحديث.
..............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الميزان قبل الصراط، وأن الحوض قبل الميزان، وما قيل من أن الحوض بعد الصراط غلط، ولا ينافي ذلك ما رواه (الترمذي) و (البيهقي) عن أنس: (سالت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يشفع لي يوم القيامة فقال: أنا فالع إن شاء الله. قلت: فأين أطلبك؟ قال اطلني [أول ما تطلبني] على الصراط. قلت: فإن لم ألقك [على الصراط]؟ قال: فاطلبني عند الميزان. قلت: فإن لم ألقك عند الميزان؟ قال: فاطلبني عند الحوض فني لا أخطئ هذه الثلاثة مواطن) لأن التقديم فيه بحسب الأهمية لا بحسب الوجود.

## ٦١ الجنة والنار

(والجنة والنار حق)؛ لأن الآيات والأحاديث الواردة في شأنهما أشهر من أن تخفى وأكثر من أن تحصى. و [تمسك المنكرين بأن الجنة موصوفة] بأن عرضها كعرض السموات والأرض، وهذا في عالم العناصر محال، وفي عالم الأفلاك إدخال عالم في عالم أو عالم آخر خارج عنه، مستلزم لجواز الخرق والالتئام وهو باطل. قلنا: هذا مبني على أصلكم الفاسد وقد تكلمنا عليه في موضعه.
..............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[الجنة والنار]
[قوله] (تمسك المنكرون بأن الجنة موصوفة) على آخره: حاصله: أن الجنة والنار لو وجدتا: فإما في عالم العناصر: وهو ما تحت مقعر الفلك الأدنى، أو في عالم الأفلاك، أو في عالم آخر فوق الفلك الأعلى والكل محال: أما الأول: فلأن عالم العناصر لا يسع جنة عرضها السموات والأرض، وأما الثاني والثالث: فلأن الأفلاك لا يجوز عليها الحرق والالتئام ووجودهما فيها أو في عالم آخر يستلزم جواز ذلك لأن حصول
[(وهما) أي الجنة والنار (مخلوقتان) الآن، (موجودتان)] تكرير
..............................
•---------------------------------•
حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
العنصران فيهما وهبوط آدم من الجنة يقتضيه. وحاصل الجواب عن الثاني والثالث: أن مبنى الدليل على أصل فلسفي فاسد عندنا: وهو امتناع الخرق والالتئام فقد وجدا في هبوط آدم، وقصة الإسراء ونزول الملائكة. ولم يجب عن الأول وأجيب عنه: بأنه لا مانع من أن يخلق الله الشيء الكبير في جنب الصغير. على أن وصف الجنة بأن عرضها كعرض السموات والأرض ليس للتحديد بل هو كناية عن سعة الجنة وبساطتها كما يفيد التشبيه المقرب للأذهان.
[قوله] (وهما مخلوقتان الآن موجودتان) لم يتعرض لمكانهما وقال في شرح المقاصد: لم يرد نص صريح في تعيين الجنة والنار،

وتوكيد وزعم أكثر المعتزلة أنهما إنما تخلقان يوم الجزاء. ولنا: قصة آدم - عليه السلام - وحواء وإسكانهما الجنة، والآيات الظاهرة في إعدادهما مثل {أعدت للمتقين} و {أعدت للكافرين}، إذ لا ضرورة [في العدول عن الظاهر. فإن عورض بمثل قوله ح تعالى {تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا} [القصص: ٨٣]

..............................

•---------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والأكثرون على أن: الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش، تشبثا بخير: (سقف الجنة عرش الرحمن) وأن النار تحت الأرض السبع.

[قوله] (في العدول عن الظاهر) أي كأن يقال: عبر عن المستقبل بالماضي مبالغة في تحقيقه مثل: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ} [يس: ٥١]، {وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ} [الأعراف: ٤٤]، {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ} [النحل: ١].

[قوله] فإن عورض بمثل قوله - تعالى -: {تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ} [القصص: ٨٣] إلى آخره: أي بأن يقال: نجعل للاستقبال وأنه بمعنى خلق

{لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا} [القصص: ٨٣]. [قلنا: يحتمل الحال والاستمرار ولو سلم فقصة آدم تبقى سالمة عن المعارض]. قالوا: لو كانتا موجودتين الآن لما جاز هلاك [أكل الجنة] لقوله - تعالى - {أكلها دآئم} لكن اللازم باطل؛ لقوله - تعالى - {كل شيء هالك إلا وجهه}. قلنا: لا خفاء في أنه لا يمكن دوام أكل الجنة بعينه، [وإنما المراد بالدوام] أنه إذا فني منه شيء جيء ببدله، وهذا لا ينافي الهلاك لحظة،

..............................

•---------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

(قلنا: يحتمل الحال والاستمرار) أي قلنا: لا نسلم أنه للاستقبال بل هو للحال والاستمرار بل ولا نسلم أنه بمعنى خلق، بل بمعنى صير، والمعنى: نصيرها للذين لا يريدون علوا، أي لأجلهم بأن نمكنهم منها وذلك لا ينافي كونها موجودة بل هو لازم لوجودها للحال والاستمرار.

[قوله] (ولو سلم) إلى آخره: أي ولو سلم أن المعنى يخلقها في المستقبل وأن الظاهرين تعارضا فتساقطا (فقصة آدم تبقى سالمة عن المعارضين).

[قوله] (أكل الجنة) بضم الهمزة مع ضم الكاف وسكونها: أي مأكولها.

[قوله] (وإنما المراد [بالدوام]) إلى آخره: يعنى أن المراد الدوام النوعي لا الشخصي فإن نوع الثمار يعد دائما عرفا وإن انقطع

على أن الهلاك لا يستلزم الفناء [بل يكفي الخروج عن حد الانقطاع به ولو سلم] فيجوز أن يكون المر أن كل شيء ممكن فهو هالك في حد ذاته، بمعنى أن الوجود الإمكاني بالنظر إلى الوجود الواجبي بمنزلة العدم. (باقيتان، لا تنفيان ولا يفنى أهلهما) أي دائمتان لا يطرأ عليهما عدم مستمر، لقوله - تعالى - في حق الفريقين: {خالدين فيها أبدا} [وأما ما قيل: من أنهما تهلكان ولو لحظة] تحقيقا لقوله - تعالى - {كل شيء هالك إلا وجهه} [فلا ينافي البقاء بهذا المعنى]

..............................

•---------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

في بعض الأوقات.

[قوله] (بل يكفي الخروج عن حد الانقطاع بع) أي الانتفاع المقصود منه اللائق بحاله، كما يقال: (هلك الطعام) إذا ل يبق صالحا للأكل وإن صلح لمنفعة أخرى، فلا يرد أن وجود ما لا يفنى دليل على وجود الصانع وهو من أعظم المنافع.

[قوله] (ولو سلم) أي لو سلم أن الهلاك يستلزم الفناء.

[قوله] (وأما ما قيل: من أنهما تهلكان ولو لحظة) أي عند النفخة الأولى ([فلا] ينافي البقاء بهذا المعنى) أي انتفاء طريان العدم المستمر.

## ٦٢ الكبائر

على أنك قد عرفت لا دلالة في الآية على الفناء. وذهبت الجهمية إلى أنهما يفنيان ويفنى أهلهما وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والإجماع ليس عليه شبهة فضلا عن حجة.

(والكبائر) قد اختلفت الروايات فيها، [فروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنها تسعة]: الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وقذف

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[الكبائر]

[قوله] (فروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنها تسعة) أي بتاء قبل السين، كما رواه (الخطيب البغدادي) في كفايته وروي فيها أيضا (الكبائر سبع أي بسين قبل الموحدة: الشرك بالله، وعقوق الوالدين، والزنا،

المحصنة والزنا والفرار عن الزحف والسحر وأكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين، والإلحاد في الحرام، وزاد أبو هريرة: أكل الربا وزاد علي - رضي الله عنه - السرقة، وشرب الخمر. وقيل: كل ما كان مفسدته مثل مفسدة شيء مما ذكر أو أكثر منه، [وقيل: كل ما توعد عليه الشرع] خصوصه، وقيل: كل معصية اصر عليها العبد فهي كبيرة؛ وكل ما استغفر عنها فهي صغيرة، وقال صاحب الكفاية: الحق أنهما اسمان إضافيان

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والسحر والفرا منن الزحف، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم). وروى الشيخان: (اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا وأكل مال اليتيم، والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات). والمراد بالسحر: ما لا يتضمن كفرا إذ ما تضمنه داخل في الشرك.

[قوله] (وقيل: كل ما توعد عليه الشارع) هذا هو المشهور ونقله

لا يعرفان بذاتيهما؛ فكل معصية إذا أضيفت إلى ما فوقها فهي صغيرة، وإن أضيفت إلى ما دونها فهي كبيرة. والكبيرة المطلقة: هي الكفر؛ إذ لا ذنب أكبر منه وبالجملة: المراد ههنا أن الكبيرة التي هي غير الكفر (لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان) لبقاء التصديق؛ الذي هو حقيقة الإيمان خلافا للمعتزلة، حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر؛ وهذا هو المنزلة بين المنزلتين بناء على أن الأعمال عندهم جزء من حقيقة الإيمان (ولا تدخله) أي العبد المؤمن (في الكفر) خلافا للخوارج؛ فإنهم ذهبوا إلى أن مرتكب الكبيرة بل الصغيرة أيضا كافر وأنه لا واسطة بين الكفر والإيمان. لنا وجوه: الأول: ما سيجيء منم أن حقيقة الإيمان هو التصديق القلبي فلا يخرج المؤمن عن الاتصاف به إلا بما ينافيه ومجرد على الكبيرة لغلبة شهوة [أو حمية أو أنفة]

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

(الرافعي) عن الأكثرين قال: هو الأوفق لما ذكروه عند تفصيل الكبائر، لكنهم أميل إلى ترجيح القول بأنها ما توجب حدا.

[قوله] (أو حمية أو أنفة) الأنفة: التكبر وهي مغنية عن الحمية،

أو كسل، خصوصا إذا اقترن به خوف العقاب ورجاء العفو والعزم على التوبة لا ينافيه. نعم إذا كان بطريق الاستحلال كان كفرا؛ لكونه علامة للتكذيب، ولا نزاع في أن من المعاصي مل جعله الشارع أمارة للتكذيب وعلم كونه كذلك بالأدلة الشرعية، [كسجود للصنم] والقاء المصحف في القاذورات والتلفظ بكلمات الكفر ونحو ذلك مما يثبت بالأدلة أنه كفر. وبهذا يحل ما قيل: إن الإيمان إذا كان عبارة عن التصديق والإقرار ينبغي أن لا يصير المقر المصدق كافرا بشيء من أفعال الكفر وألفاظه ما لم يتحقق منه التكذيب أو الشك. الثاني: الآيات والأحاديث الناطقة بإطلاق المؤمن على العاصي كقوله - تعالى - {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ

فِي الْقَتْلَى} [البقرة: ١٧٨]، وقوله - تعالى - {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا} [التحريم: ٨]، وقوله - تعالى - {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا} [الحجرات: ٩] الآية، وهي كثيرة. الثالث: إجماع الأمة من عصر النبي - صلى الله عليه وسلم -
..........................

---------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وبالعكس لأن الحمية: الأنفة كما في القاموس وغيره.

[قوله] (كالسجود للصنم) على آخره: أمثلة لأمارة التكذيب وما بينهما اعتراض.

إلى يومنا هذا بالصلاة على من مات من أهل القبلة من غير توبة والدعاء والاستغفار لهم، مع العلم بارتكابهم الكبائر بعد الاتفاق على أن ذلك لا يجوز لغير المؤمن. واحتجت المعتزلة بوجهين: الأول: أن الأمة بعد اتفاقهم على أن مرتكب الكبيرة فاسق اختلفوا في أنه مؤمن، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، أو كافر، وهو قول الخوارج، أو منافق، وهو قول الحسن البصري، فأخذنا المتفق عليه وتركنا المختلف فيه وقلنا: هو فاسق ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق. [والجواب: أن هذا] إحداث للقول المخالف لما أجمع عليه السلف من عدم المنزلة بين المنزلتين، فيكون باطلا. والثاني: أنه ليس بمؤمن، لقوله - تعالى - {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا} [السجدة: ١٨] جعل المؤمن مقابلا للفاسق، وقوله - صلى الله عليه وسلم -
..........................

---------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (والجواب أن هذا) إلى آخره: حاصله: أن هذا ترك للمتفق عليه من أن الفاسق إما مؤمن وإما كافر، وأخذ بما لم يقل به أحد. ولا ينافي قوله: (لما أجمع عليه السلف من عدم المنزلة بين المنزلتين) قول (الحسن): أن الفاسق منافق لأنه لم يرد النفاق الذي هو الكفر، بل أراد التنفير عن الكبائر،

[لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن]، وقوله - صلى الله عليه وسلم -[لا إيمان لمن لا أمانة له]. ولا كافر لما تواتر من أن الأمة كانوا لا يقتلونه،
..........................

---------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ولو سلم أنه أراد ذلك فقد نقل عنه الرجوع عنه.

[قوله] (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) رواه الشيخان.

[قوله] (لا إيمان لمن لا أمانة له) رواه (ابن حبان) وغيره.

ولا يجرون عليه أحكام المرتدين ويدفنونه في مقابر المسلمين. والجواب: [أن المراد بالفاسق في الآية: هو الكافر] فإن الكفر من أعظم الفسوق، [والحديث وراد على سبيل التغليظ] والمبالغة في الزجر عن المعاصي، بدليل الآيات والأحاديث الدالة على أن الفاسق مؤمن، حتى [قال - صلى الله عليه وسلم - لأبي ذر] لما بالغ في السؤال: وإن زنى وإن سرق على
..........................

---------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (المراد بالفاسق في الآية: هو الكافر): بقرينة قوله: {لَا يَسْتَوُونَ} [السجدة: ١٨] لأن نفي الاستواء إنما ورد في التنزيل بين المتقابلين تقابل التضاد كقوله: {وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ} [فاطر: ١٩] إلى آخره.

[قوله] (والحديث وارد على سبيل التغليظ) يعني المراد بالإيمان في الحديثين: الإيمان الكامل لكنه تركه مبالغة في الزجر.

[قوله] (قال - صلى الله عليه وسلم - لأبي ذر) إلى آخره: رواه الشيخان بلفظ:

رغم أنف ابي ذر. واحتجت الخوارج بالنصوص الظاهرة في أن الفاسق كافر، كقوله - تعالى -: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ

هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: ٤٤] وقوله - تعالى -: {وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور: ٥٥] وكقوله - صلى الله عليه وسلم -[من ترك الصلاة] متعمدا فقد كفر، وفي أن العذاب

..........................

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

(ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وغن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر). ورغم الأنف: وصوله إلى الرغام - بالفتح - وهو التراب على سبيل الغلبة، يعبر به عند وقوع الشي على خلاف مراد المخاطب قهرا، والجار في الحديث يتعلق بمحذوف: أي قلت هذا على رغم أنفه.

[قوله] (من ترك الصلاة) على آخره: رواه (أبو داود) وغيره وصححه: (ابن حبان)، و (الحاكم).

مختص بالكفار، كقوله - تعالى - {أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى} [طه: ٤٨] وقوله - تعالى - {لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى (١٥) الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى} [الليل: ١٥، ١٦] وقوله - تعالى - {إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ} [النحل: ٢٧] [إلى غير ذلك].

..........................

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (على غير ذلك) أي كقوله - تعالى -: {وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ} [سبأ: ١٧] لأنه يدل على أن الفاسق كافر لأنه يجازى لقوله - تعالى -: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ} [النساء: ٩٣] وكقوله: {وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ} [السجدة: ٢٠] كقوله - صلى الله عليه وسلم - (من مات ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانيا).

والجواب: أنها [متروكة الظواهر]؛ للنصوص القاطعة على أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر والإجماع المنعقد على ذلك - على ما مر - والخوارج خوارج عما انعقد عليه الإجماع فلا اعتداد بهم.

(والله لا يغفر أن يشرك به) بإجماع المسلمين، لكنهم اختلفوا في أنه يجوز أم لا؟ [فذهب بعضهم إلى أنه يجوز عقلا] وإنما علم عدمه

..........................

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (متروكة الظواهر) أي بأن تحمل على ما لا يخالف النصوص القاطعة: كأن يحمل قوله: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ} [المائدة: ٤٤] على: ومن لم يحكم بشيء مما أنزل الله. و (الفاسقون) في قوله: {فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [آل عمران: ٨٢] على: الفسق الكامل.

[قوله] (فذهب بعضهم إلى أنه يجوز عقلا) هذا هو الصحيح الذي

بدليل السمع، [وبعضهم على أنه يمتنع عقلا] لأن قضية الحكمة التفرقة بين المسيء والمحسن والكفر نهاية في الجناية، لا يحتمل الإباحة ورفع الحرمة أصلا، فلا يحتمل العفو ورفع الغرامة، وأيضا الكافر يعتقده حقا ولا يكلب له عفوا ومغفرة فلم يكن الغفو عنه حكمة وأيضا هو اعتقاد الأبد فيوجب جزاء الأبد، وهذا بخلاف سائر الذنوب. (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر) مع التوبة أو بدونها [خلافا للمعتزلة] وفي تقرير الحكم ملاحظة للآية الدالة على ثبوته. والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، والمعتزلة يخصصونها بالصغائر والكبائر المقرونة بالتوبة، وتمسكوا بوجهين: الأول: الآيات والأحاديث الواردة في وعيد العصاة. والجواب: أنها على تقدير عمومها إنما تدل على الوقوع دون الوجوب وقد كثرت النصوص في العفو، فيخصص المذنب المغفور عنن عمومات الوعيد. وزعم بعضهم أن الخلف في

..........................

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

يجب اعتقاده.

[قوله] (وبعضهم إلى أنه يمتنع عقلا) هم المعتزلة ذهبوا إلى ذلك بناء على قولهم بالقبح العقلي والتعليل بالأغراض.

[قوله] (خلافا للمعتزلة) أي في منعهم العفو عن الكبائر التي لم تقترن بالتوبة - كما يعلم من كلامه الآتي -.

الوعيد كرم، فيجوز من الله - تعالى - والمحققون على خلافه، كيف وهو تبديل للقول، وقد قال الله - تعالى - {رما يبدل القول لدي}. الثاني: أن المذنب إذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه كان ذلك تقريرا له على الذنب وإغراء للغير عليه، وهذا ينافي حكمة إرسال الرسل. والجواب: أن مجرد جواز العفو لا يوجب ظن عدم العقاب فضلا عن العلم، كيف والعمومات الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد ترجح جانب الوقوع بالنسبة إلى كل واحد! وكفى بهذا زاجرا. [(ويجوز العقاب على الصغيرة)]، سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا، لدخولها تحت قوله - تعالى - {وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: ٤٨] ولقوله - تعالى - {لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا} [الكهف: ٤٩] والإحصاء إنما يكون بالسؤال والمجازاة إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث. وذهب بعض المعتزلة على أنه إذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه لا بمعنى أنه يمتنع عقلا بل بمعنى أنه لا يجوز أن يقع لقيام الأدلة السمية على أنه لا يقع لقوله - تعالى - {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ} [النساء: ٣١] وأجيب: بأن الكبيرة المطلقة هي الكفر، لأنه الكامل، [وجمع الاسم بالنظر إلى أنواع الكفر]

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (ويجوز العقاب على الصغيرة) أي ويجوز سمعا وقوع العقاب على الصغيرة جوازا لا قطع معه بالوقوع ولا بعدمه.

[قوله] (وجمع الاسم بالنظر إلى أنواع الكفر) إلى آخره: أي إن

وإن كان الكل ملة واحدة في الحكم أو إلى أفراده القائمة بأفراد المخاطبين على ما تمهد من قاعدة: أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد بالآحاد، كقولنا: ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم. (والعفو عن الكبيرة) هذا مذكور فيما سبق، إلا أنه أعاده ليعلم أن ترك المؤاخذة على الذنب يطلق عليه لفظ العفو كما يطلق عليه لفظ المغفرة، وليتعلق به قوله (إذا لم تكن عن استحلال والاستحلال: الكفر)، لما فيه من التكذيب المنافي للتصديق. وبهذا نؤول النصوص الدالة على تخليد العصاة في النار أو على سلب اسم الإيمان عنه.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

تجتنبوا سائر أنواع الكفر من الإشراك والتمجس والتهود وغيرها، وإن يجتنب كل منهم الكفر نكفر عنكم سيئاتكم إن شئنا وطريقه: ما بينه بقوله: (على ما تمهد من قاعدة: أن مقابلة الجمع بالجمع) إلى آخره.

## ٦٣ الشفاعة

(والشفاعة ثابتة للرسل [والأخيار] في حق أهل الكبائر) بالمستفيض من الأخبار، [خلافا للمعتزلة]، وهذا مبنى على ما سبق من

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[الشفاعة]

[قوله] (والأخيار) - بمثناه - جمع (خير) - بالتشديد - لا جمع (خير) اسم تفضيل لأنه ى يثنى ولا يجمع.

[قوله] (خلافا للمعتزلة) أي فإنهم قالوا: لا تجوز الشفاعة لأهل الكبائر بل هي مقصورة على الطائعين والتابعين لزيادة المثوبات.

وقد يحتج لهم بما قيل: إن مرتكب المكروه يستحق حرمان الشفاعة لخبر: (من ترك سنتي لم تنله

جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة، فبالشفاعة أولى، [وعندهم لما لم يجز، لم تجز]. ولنا: قوله - تعالى - {وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} [محمد: ١٩]، وقوله - تعالى - {فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ} [المدثر: ٤٨] فإن أسلوب هذا الكلام [يد على ثبوت الشفاعة في الجملة]. وإلا لما كان لنفي

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
شفاعتي) فيحرم أهل الكبائر بطريق الأولى. وأجيب بأن المراد بالنسبة: الطريقة وبأنه لا يلزم من استحقاق الشيء وقوعه.
[قوله] (وعندهم لما لم يجز) أي العفو بدون الشفاعة عن الكبيرة سمعا أو عقلا (لم تجز) - بتاء فوقية - أي الشفاعة أو بياء تحتية أي العفو بالشفاعة.
[قوله] }وللمؤمنين والمؤمنات{ أي لذنوبهم وهي تشمل الكبائر زمعنى الاستغفار للذنوب: طلب غفرانها وهو المراد بالشفاعة.
[قوله] (يدل على ثبوت الشفاعة في الجملة) أي وعلى أنها ليست

نفعها عن الكافرين عند القصد إلى تقبيح حالهم وتحقيق بأسهم معنى؛ لأن نمثل هذا المقام يقتضى أن يوسموا بما يخصهم لا بما يعمهم وغيرهم وليس المراد أن تعليق الحكم بالكافر يدل على نفيه عما عداه حتى يرد عليه: أنه إنما يقوم حجة على من يقول بمفهوم المخالفة. وقوله - صلى الله عليه وسلم -[شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي] وهو مشهور بل الأحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى. واحتجت المعتزلة بمثل قوله - تعالى -: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ} [البقرة: ٤٨] وقوله - تعلى -:

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
لزيادة الدرجة لأن عدم تلك الشفاعة لا يقتضي تقبيح الحال وتحقيق اليأس لكن لا يدل على ثبوت المتنازع فيه وهو: الشفاعة لأهل الكبائر بل على ثبوت أصل الشفاعة المشار إليه بقوله: (في الجملة).
[قوله] (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) رواه (الترمذي) وغيره وصححه (البيهقي) وغيره.

{مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ} [غافر: ١٨] والجواب: [بعد تسليم دلالتها على العموم في الأشخاص والأزمان والأحوال، أنه يجب تخصيصها بالكفار] جمعا بين الأدلة. ولما كان أصل العفو والشفاعة ثابتا بالأدلة القطعية من: الكتاب والسنة والإجماع قالت المعتزلة بالعفو عن الصغائر مطلقا وعن الكبائر بعد التوبة وبالشفاعة لزيادة الثواب [وكلاهما فاسد]،

................................

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (بعد تسليم دلالتها على العموم في: الأشخاص والأزمان والأحوال) أراد به منع العموم في مجموع الثلاثة لا في كل منها إذ قوله (نفس): نكرة في سياق النفي عامة، فالضمير العائد إليها عام سيما وقد وقع هو في سياق النفي.
[قوله] (يجب تخصيصها بالكفار) هذا لا ينافي تسليم العموم في الأشخاص والأحوال لأن المسلم: دلالة اللفظ على العموم لا إرادة العموم باللفظ العام فهو عام أريد به خاص جمعا بين الأدلة.
[قوله] (وكلاهما فاسد) أي على مقتضى قواعدهم كما يعرف منن الجواب.

## ٦٤ وعيد فساق المسلمين

أما الأول: فلأن التائب ومرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب عندهم، فلا معنى للعفو وأما الثاني: فلأن النصوص دالة على الشفاعة بمعنى طلب العفو عن الجناية.
(وأهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار) وإن ماتوا من غير توبة؛ لقوله - تعالى - {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ} [الزلزلة: ٧] نفس الإيمان عمل خير لا أن يرى جزاءه قبل دخول النار ثم يدخل النار فيخلد؛ [لأنه باطل بالإجماع] فتعين الخروج من النار ولقوله - تعالى

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[وعيد فساق المسلمين]
[قوله] (لأنه باطل بالإجماع) لأن جزاء الإيمان كما دل عليه الكتاب

{وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} [التوبة: ٧٢] ولقوله - تعالى - {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا} [الكهف: ١٠٧] إلى غير ذلك من النصوص الدالة على كون المؤمن من أهل الجنة مع ما سبق من الأدلة القاطعة على أن العبد لا يخرج بالمعصية عن الإيمان [وأيضا الخلود في النار] من أعظم العقوبات وقد جعل جزاء الكفر

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والسنة والإجماع إنما هو الجنة وهو لا يمكن أن يجازى بها قبل دخول النار لأن داخل الجنة مخلد فيها بالإجماع.

[قوله] {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} إلى آخره: إنما يتم الاستدلال به على القول بأن التورك: كترك الزنا وشرب المسكر غير داخلة في مسمى العمل الصالح، أما على مقابله فلا يتم ذلك، إذ المعني حينئذ بمن عمل صالحا: من لم يرتكب كبيرة، وهذا من أهل الجنة وفاقا.

[قوله] (وأيضا: الخلود في النار) إلى آخره: هذا دليل إلزامي على مقتضى قاعدتهم في التحسين والتقبيح وإلا فتصرفه - تعالى - في كلمه لا يوصف بالظلم وعدم العدل.

الذي هو أعظم الجنايات فلو جزى به غير الكافر كان زيادة على قدر الجناية فلا يكون عدلا. وذهبت المعتزلة إلى أن من أدخل النار فهو خالد فيها؛ لأنه إما كافر أو صاحب كبيرة مات بلا توبة، إذ المعصوم والتائب وصاحب الصغيرة إذا اجتنب الكبائر ليسوا من أهل النار؛ على ما سبق من أصولهم والكافر مخلد بالإجماع وكذا صاحب الكبيرة بلا توبة لوجهين: أحدهما: أنه يستحق العذاب؛ وهو مضرة خالصة دائمة فينا في استحقاق الثواب؛ الذي هو منفعة خالصة دائمة. والجواب: منع قيد الدوام، [بل منع الاستحقاق بالمعنى الذي قصدوه؛ وهو الاستيجاب] وإنما الثواب فضل والعذاب عدل، فإن شاء عفا وإن شاء عذبه مدة ثم يدخله الجنة. لثاني: النصوص الدالة على الخلود؛ كقوله - تعالى - {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا} [النساء: ٩٣] وقوله - تعالى - {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا} [النساء: ١٤]

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (بل منع الاستحقاق بالمعنى الذي قصدوه: وهو الاستيجاب) أي وجوب العقاب بمعنى أنه لا يمكن تركه وإنما معنى الاستحقاق: أنه لو قيل: عذب لكذا: كان ملائما غير مستنكر عند العقل وبحسب مجاري العادات وذلك لا ينافي العفو.

# ٦٥ الإيمان والإسلام

وقوله - تعالى - {مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [البقرة: ٨١]. والجواب: أن قاتل المؤمن [لكونه مؤمنا] لا يكون إلا الكافر، وكذا من تعدى جميع الحدود وكذا من أحاطت به خطيئته وشملته من كل جانب، ولو سلم فالخلود [قد يستعمل المكث الطويل]؛ كقولهم: سجن مخلد ولو سلم فمعارض بالنصوص الدالة على عدم الخلود - كما -.

(والإيمان) في اللغة: التصديق [أي إذعان حكم المخبر

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (لكونه مؤمنا) أي كما يشعر به تعليق الفعل الوصف وترتيب الحكم عليه في الآية الأولى على حد قولهم: أكرم العلماء أي لعلمهم.

[قوله] (قد يستعمل في المكث الطويل) يحتمل أنه أراد أنه مشترك بين التأبيد والمكث أو أنه حقيقة في الأول مجاز في الثاني. والأولى أنه يقال: إنه حقيقة في مطلق المكث الطويل مؤبدا كان أو لا احترازا عن لزوم الاشتراك أو المجاز.

[الإيمان والإسلام]

[قوله] (أي إذعان حكم المخبر) أي إذعان المخبر - بفتح الباء
قبوله وجعله صادقا؛ إفعال من الأمن، كأن حقيقة: آمن به: آمنه من التكذيب والمخالفة يتعدى باللام؛ كما في قوله - تعالى - حكاية

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الموحدة - لحكم المخبر - بكسرها -.
(وقبوله) أي (وجعله) أي الحكم أو المخبر - بكسر الباء - وعطفهما على (إذعان) تفسيري ليتحقق معنى التصديق. ووجهه في الثاني: أنك لا تكون مصدقا حتى تجعل من أخبرك أو حكمه صادقا وليس هذا الإذعان فعلا ولا انفعالا بل هو من قبيل كلام النفس.
[قوله] (صدقا) أي بالاعتراف بالصدق واعتقاد المطابقة للواقع.
[قوله] (إفعال من الأمن) بيان لمأخذه لغة: فغنن الفعل المصوغ من الأمن: وهو (أمن) بوزن (علم) يعدى إلى مفعول واحد: تقول أمنته فإذا
}وما أنت بمؤمن لنا{] أي بمصدق لنا، [وبالباء]، كما في قوله - صلى الله عليه وسلم -[الإيمان أن تؤمن بالله. الحديث]، أي تصدق. وليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة الصدق إلى الخبر أو المخبر من غير

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
دخلته الهمزة يعدى إلى مفعولين تقول: أمنت زيدا ما يحذره مني وإلى هذا أشار بقوله (كأن حقيقة آمن به [آمنه من التكذيب والمخالفة] يتعدى باللازم) أي باعتبار معنى الإذعان والقبول.
[قوله] }وما أنت بمؤمن لنا{ مثل به نظرا للأصل في تعديه الفعل باللازم وإن احتمل كونها لتقوية العامل لضعفه بفرعيته ومع ذلك فالأولى التمثيل بقوله: }فأمن له لوط{ [قوله] (وبالباء) أي باعتبار معنى الإقرار والاعتراف.
[قوله] (الإيمان أن تؤمن بالله. الحديث) رواه الشيخان وغيهما.
إذعان وقبول [لذلك] بحيث يقع عليه اسم التسليم؛ [على ما صرح به الإمام الغزالي]، وبالجملة: هو [المعنى] الذي يعبر عنه بالفارسية بكرويدن [وهو معنى التصديق المقابل للتصور] حيث يقال في أوائل

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لذلك) أي لما يقع في القلب من نسبة الصدق إلى آخره.
[قوله] (على ما صرح به الإمام الغزالي) حيث قال في الإحياء: الإسلام: هو تسليم إما بالقلب وإما باللسان وإما بالجوارح. وأفضلها: الذي بالقلب وهو التصديق الذي يسى إيمانا.
[قوله] (المعنى) هو خبر مبتدأ محذوف أي وبالجملة: فالتصديق: هو المعنى المذكور.
[قوله] (وهو معنى التصديق المقابل للتصور): أطلقه مع أن الإيمان أخص من المقابل للتصور لن المراد بالإيمان التصديق البالغ حد الجزم وبمقابل التصور: ما يشمل الظن.
علم الميزان: العلم إما تصور وإما تصديق صرح بذلك رئيسهم لبن سينا. ولو حصل هذا المعنى لبعض الكفار كان إطلاق اسم الكافر عليه من جهة أن عليه شيئا من أمارات التكذيب والإنكار كما إذا فرضنا أن أحدا صدق بجميع ما جاء به النبي - صلى الله عليه وسلم - وسلمه وأقر به وعمل ومع ذلك شد الزنار بالاختيار أو سجد للصنم بالاختيار نجعله كافرا؛ لما أم النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار. وتحقيق هذا المقام على ما ذكرت [يسهل لك الطريق إلى حل كثير من الإشكالات] الموردة في مسألة الإيمان. وإذا عرفت حقيقة معنى التصديق [فاعلم أن الإيمان في الشرع: (هو التصديق] بما جاء به من عند الله - تعالى -)

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (يسهل لك الطريق إلى حل كثير من الإشكالات) منها: كفر الساجد للصنم والمعاند من الكفار.

[قوله] (فاعلم أن الإيمان في الشرع هو التصديق) هو إشارة إلى أن المراد بالإيمان في الشرع: تصديق بالمعنى اللغوي بأمور مخصوصة ضمت إلى في الشرع.

أي تصديق النبي - صلى الله عليه وسلم - بالقلب في [جميع ما علم بالضرورة مجيئه به من عند الله- تعالى -] إجمالا وأنه كاف في الخروج عن عهدة الإيمان [ولا تنحط درجته عن الإيمان التفصيلي] فالمشترك المصدق بوجود الصانع وصفاته لا يكون مؤمنا غلا بحسب اللغة دون الشرع؛

..............................

-----------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (جميع ما علم بالضرورة مجيئه به من عند الله - تعالى -) خرج به: ما علم من ذلك بغير الضرورة: كالاجتهاديات ومن ثم لا يكفر منكرها.

[قوله] (ولا تنحط درجته عن الإيمان التفصيلي) أي من حيث الخروج عن العهدة وبالنسبة على الاتصاف بالإيمان وغلا فالتفصيلي أزيد بل أكمل من الإجمالي كما سيصرح به.

لإخلاله بالتوحيد وإليه الإشارة بقوله - تعالى - {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ} [يوسف: ١٠٦]. [(والإقرار به)، أي باللسان]، إلا أن التصديق [ركن لا يحتمل السقوط] أصلا والإقرار قد يحتمله، كما في حالة الإكراه. فإن قيل: قد لا يبقى التصديق، كملا في حال النوم والغفلة. قلنا: [التصديق باق في القلب] والذهول إنما هو عن حصوله ولو سلم فالشارع جعل المحقق الذي لم يطرأ عليه ما يضاده في حكم الباقي، حتى كان المؤمن اسما لمن آمن في الحال أو في الماضي ولم يطرأ عليه ما هو علامة التكذيب هذا الذي ذكره من أن الإيمان هو التصديق والإقرار مذهب بعض

..............................

-----------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (والإقرار به) أي بما جاء به النبي - صلى الله عليه وسلم - من عند الله، فقوله: (به) ليس متعلقا بالإقرار بل المتعلق به إنما هو قوله (باللسان)، المشار غليه بقوله: (أي باللسان).

[قوله] (ركن لا يحتمل السقوط) الكلام في الإيمان الحقيقي لا الحكمي التبعي فلا يرد: أن أطفال المؤمنين مؤمنون ولا تصديق لهم.

[قوله] (التصديق باق في القلب) أي حكما لا فعلا فلا يرد: أن النوم ضد الإدراك فلا يجتمعان.

العلماء وهو اختيار الإمام شمس الأئمة وفخر الإسلام رحمهما الله. وذهب جمهور المحققين: على أنه التصديق بالقلب وإنما الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا؛ لما أن التصديق بالقلب أمر باطن لابد له من علامة، فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وإن لم يكن مؤمنا في أحكام الدنيا ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقله - كالمنافق - فالبعكس وهذا هو اختيار الشيخ أبي منصور - صلى الله عليه وسلم - والنصوص معاضدة لذلك قال الله - تعالى - {أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ} [المجادلة: ٢٢] وقال - تعالى - {وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ} [الفاتحة: ١٤] وقال - صلى الله عليه وسلم -: [اللهم ثبت قلبي على دينك]، وقال - صلى الله عليه وسلم - لأسامة حين قتل من قال لا إله إلا الله: [هلا شققت عن قلبه]. فإن قلت: نعم، الإيمان هو التصديق، [لكن أهل اللغة لا يعرفون منه إلا التصديق باللسان]،

..............................

-----------------------------------

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (اللهم ثبت قلبي على دينك) رواه (الترمذي) وصححه.

[قوله] (علا شققت عن قلبه) رواه (مسلم) وغيره.

[قوله] (لكن أهل اللغة لا يعرفون منه إلا التصديق باللسان) أي فيكون

والنبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه كانوا يقنعون من المؤمنين بكلمة الشهادة ويحكمون بإيمانه من غير استفسار عما في قلبه. [قلت: لا خفاء] في أن المعتبر في التصديق عمل القلب، حتى ولو فرضنا عدم وضع لفظ التصديق لمعنى، أو وضعه لمعنى غير التصديق القلبي، لم يحكم أحد من أهل اللغة والعرف بأن المتلفظ بكلمة صدقت مصدق للنبي - صلى الله عليه وسلم - ومؤمن به، ولهذا صح نفي الغيمان عن بعض المقرين باللسان، قال الله - تعالى - {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة: ٨]، وقال - تعالى - {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا} [الحجرات: ١٤]، وأما المقر باللسان وحده، فلا نزاع في أنه يسمى مؤمنا لغة، ويجري عليه أحكام الإيمان ظاهرا، وإنما النزاع في كونه مؤمنا فيما بينه وبين الله - تعالى - والنبي - صلى الله عليه وسلم - ومن بعده كما كانوا يحكمون بإيمان من تكلم بكلمة الشهادة، كانوا يحكمون بكفر المنافق فدل على أنه لا يكفي في الإيمان فعل اللسان

..............................

•---------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

هو المعنى الحقيقي للإيمان عندهم وهو مذهب الكرامية.

بقوله] (قلت: لا خفاء) إلى آخره: حاصله: منع ما زعمه السائل من أن أهل اللغة لا يعرفون من التصديق إلا اللساني.

[وأيضا الإجماع المنعقد] على إيمان من صدق بقلبه وقصد الإقرار باللسان ومنعه منه مانع من خرس ونحوه فظهر أن ليس حقيقة الإيمان مجرد كلمتي الشهادة [على ما زعمت الكرامية]. ولما كان مذهب جمهور المتكلمين والمحدثين والفقهاء على أن الإيمان تصديق بالجنان وإقرار

..............................

•---------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وأيضا الإجماع منعقد) إلى آخره: رد آخر على الكرامية لا على المصنف لأن الإقرار عنده ركن لا يحتمل السقوط.

[قوله] (على ما زعمت الكرامية) حيث زعموا أن من أضمر الكفر وأظهر الإيمان يكون مؤمنا، إلا أنه يستحق الخلود في النار ومن أضمر الإيمان واظهر الكفر لا يكون مؤمنا ومن أضمر الإيمان ولم يتفق منه الإظهار والإقرار لم يستحق الجنة. ونحن نوافقهم على ذلك إلا في الأخير فإنه يكون من أهل الجنة عندنا دونهم إن منعه من التلفظ مانع.

باللسان وعمل بالأركان، كما أشار إلى نفي ذلك بقوله: (فأما الأعمال) أي الطاعات (فهي تتزايد في نفسها والإيمان لا يزيد ولا ينقص) فههنا مقامان: الأول: أن الأعمال غير داخلة في الإيمان، لما مر من أن حقيقة الغيمان هو التصديق ولأنه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الأعمال على الإيمان، كقوله - تعالى - {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} [البقرة: ٢٧٧]، [مع القطع بأن العطف يقتضي المغايرة]،وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه، وورد أيضا جعل الإيمان شرط صحة الأعمال، كما في قوله - تعالى - {وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ} [النساء: ١٢٤]، [مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط]، لامتناع اشتراط الشيء بنفسه،

..............................

•---------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (مع القطع بأن العطف يقتضي المغايرة) أي الذاتية لا العرضية ليشمل نحو قوله: {تنزل الملائكة والروح فيها} أي جبريل.

[قوله] (مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط) أي فلا تدخل الأعمال المشروطة بالإيمان فيه، وإلا لزم كون الأعمال شرطا لنفسها لأنها جزء من الإيمان وجزء الشرط شرط.

وورد أيضا إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال، كما في قوله - تعالى - {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا} [الحجرات: ٩] [على ما مر] مع القطع بأنه لا يتحقق الشيء بدون ركنه. ولا يخفى أن هذه الوجوه إنما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركنا من حقيقة الإيمان، بحيث أن تاركها لا يكون مؤمنا، كما هو رأي المعتزلة لا على مذهب من ذهب إلى أنها ركن من الإيمان الكامل بحيث لا

يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان، كما هو مذهب الشافعي [أن حقيقة الإيمان لا تزيد ولا تنقص]؛ لما مر من

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (على ما مر) أي من أن العبد لا يخرج بالمعصية عن الإيمان.

[قوله] (وقد سبق تمسكات المعتزلة بأجوبتها فيما سبق) في تكريره سبق إشارة إلى أن تمسكاتهم سبقت متفرقة فبعضها في الكلام على قول المصنف: (والكبيرة لا تخرج البعد من الإيمان وتدخله في الكفر) وبعضها في الكلام على قوله: (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وبعضها في الكلام على قوله: (وأخل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار).

[قوله] (أن حقيقة الإيمان لا تزيد ولا تنقص) وهو مذهب (أبي

أنه التصديق القلبي الذي بلغ حد الجزم والإذعان وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان حتى أن من حصل له حقيقة التصديق: فسواء أتى بالطاعات أو ارتكب المعاصي فتصديقه باق على حاله لا تغير فيه أصلا والآيات الدالة على زيادة الإيمان محمولة على ما ذكره أبو حنيفة - رحمه الله - من أنهم كانوا آمنوا في الجملة ثم يأتي فرض بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص وحاصله: أنه كان يزيد بزيادة ما يجب الإيمان

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

حنيفة) وأصحابه واختاره (إمام الحرمين) وبعض الأشعرية، ومعظمهم على أنه يزيد وينقص

به، وهذا لا يتصور في غير عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه نظر، لأن الاطلاع على تفاصيل الفرائض ممكن في غير عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - والإيمان واجب إجمالا فيما علم إجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا، ولا خفاء في أن التفصيلي أزيد، بل أكمل وما ذكر من ان الإجمالي لا يحط عن درجته - كما مر - فإنما هو في الاتصاف بأصل الإيمان. وقيل: عن الثبات والدوام على الإيمان زيادة عليه في كل ساعة وحاصله: أنه يزيد بزيادة الأزمان، لما أنه عرض لا يبقى إلا بتجدد الأمثال وفيه نظر، لأن حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء، كما في سواد الجسم مثلا، وقيل: المراد زيادة ثمرته وإشراق نوره وضيائه في القلب، فإنه يزيد بالأعمال وينقص بالمعاصي. ومن ذهب إلى أن الأعمال من الإيمان فقبوله الزيادة والنقصان ظاهر، ولهذا قيل إن هذه المسألة فرع مسالة كون الطاعات من الإيمان.

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وهو المحكي عن الإمام (الشافعي) وكثير من العلماء. وقال الإمام (الرازي) وغيره: إنه بحث لفظي متفرع على تفسير الإيمان بأنه التصديق وحده أو الأعمال معه أو وحدها؟ فإن قلنا بالأول: فلا زيادة ولا نقص أو بالآخرين: فهما حاصلان لا محالة وسيأتي الإشارة إلى ذلك في الشرح وبذلك علم أن الخلاف لفظي.

[وقال بعض المحققين]: لا نسلم أن حقيقة التصديق لا تقبل الزيادة والنقصان بل تتفاوت قوة وضعفا، للقطع بأن تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي - صلى الله عليه وسلم - وله ١ ذا قال إبراهيم - عليه السلام - {ولكن ليطمئن قلبي}. بقي ههنا بحث آخر، وهو أن بعض القدرة ذهب إلى أن يعرفون نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - كما يعرفون أبناءهم مع القطع بكفرهم لعدم التصديق، ولأن من الكفار من كان يعرف الحق يقينا، وإنما كان ينكر عنادا واستكبارا قال الله - تعالى - {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ} [النمل: ١٤] فلا بد من بيان الفرق بين معرفة الأحكام واستيقانها وبين التصديق بها

..............................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وقال بعض المحققين) منهم: القاضي (عضد الدين) و (الووي) في شرح (مسلم) وما قالوه من أن نفس حقيقة الغيمان

تقبلهما هو المعتمد.
اعتقادها، ليصح كون الثاني إيمانا دون الأول. والمذكور في كلام بعض المشايخ: أن التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من إخبار المخبر وهو أمر كسبي يثبت باختيار المصدق، ولذا يثاب عليه ويجعل رأس العبادات، بخلاف المعرفة فإنها ربما تحصل بلا كسب، كمن وقع بصره على جسم فحصل له معرفة أنه جدار وحجر [وهذا ما ذكره بعض المحققين]: منن أن التصديق هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر،

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

لا يقال: التصديق ماهية واحدة، إذا نقصت زال جزؤها والماهية المركبة تنتفي بانتفاء جزئها فيلزم أن من كان إيمانه ناقصا كان كافرا. لأنا نقول: النظر إلى الزيادة والنقص باعتبار التفاضل بين شخصين أو زمنين، لا باعتبار الامر الكلي فإنه لا حقيقة له في الخارج إلا في ضمن الأشخاص وهذا أمر وجداني وإلى ذلك أشار بقوله: (للقطع) إلى آخره.

[قوله] (وهذا ما ذكره بعض المحققين): هو (صدر الشريعة) وحاصل ما قاله: أن التصديق أمر اختياري، أي هو نسبة الصدق إلى حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقا وإن كان معرفة، وهذا مشكل، لأن التصديق من أقسام العلم، وهو من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية، لأنا إذا تصورنا النسبة بين الشيئين وشككنا في أنها بالإثبات أو النفي ثم أقيم البرهان على ثبوتها فالذي يحصل لنا هو الإذعان والقبول لتلك النسبة، وهو معنى التصديق والحكم والإثبات والإيقاع. نعم، تحصيل تلك الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الأسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك، [بهذا الاعتبار يقع التكليف بالإيمان] وكان هذا المراد يكونه كسبيا اختياريا ولا تكفي المعرفة في حصول التصديق،

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

المخبر اختيارا.

[قوله] (بهذا الاعتبار) أي اعتبار تحصيل تلك الكيفية النفسانية بمباشرة أسبابها اختيارا (يقع التكليف بالإيمان) وحاصل ذلك: أنه جواب ما يقال: إن الكيفية النفسانية لا اختيار في حصول تكيف النفس بها،

لأنها قد تكون بدون ذلك، نعم يلزم أن تكون المعرفة اليقينية المكتسبة بالاختيار تصديقا ولا بأس بذلك، لأنه حينئذ يحصل المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بكرويدن، وليس الإيمان والتصديق سوى ذلك، وحصوله للكفار المعاندين المستكبرين محال وعلى تقدير الحصول فتكفيرهم يكون بإنكارهم باللسان وإصرارهم على العناد والاستكبار وما هو من علامات التكذيب والإنكار. (والإيمان والإسلام واحد) لأن الإسلام: هو الخضوع والانقياد، بمعنى قبول الأحكام والإذعان وذلك حقيقة التصديق - على ما مر -[ويؤيده: قوله - تعالى - {فَأَخْرَجْنَا مَنْ} [الذاريات: ٣٥]

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

فليست مقدورة فلا يتعلق بها تكليف. وتقرير الجواب: أن التكذيب بها تكليف بمباشرة أسبابها ونحوها مما هو مقدور.

[قوله] (ويؤيده قوله - تعالى - {فأخرجنا}) الآية، لأن (غير) فيها لاستثناء الإسلام من الإيمان إذ التقدير فما وجدنا فيها بيتا من المؤمنين إلا بيتا من المسلمين فيلزم اتحاد الإيمان والإسلام والمراد: اتحادهما في

{كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [الذاريات: ٣٥، ٣٦]، وبالجملة: لا يصح في الشرع الحكم على أحد بأنه مؤمن وليس بمسلم أو مسلم وليس بمؤمن ولا نعني بوحدتهما سوى هذا، وظاهر كلام المشايخ: أنهم أرادوا عدم تغايرهما، بمعنى أنه لا ينفك أحدهما عن الآخر، لا الاتحاد بسحب المفهوم، لما ذكر في الكفاية: من أن الإيمان هو تصديق الله - تعالى -[فيما أخبر به من أوامره ونواهيه]، والإسلام: هو الانقياد

..........................

•--------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
المصادق لا في المفهوم كما يشير إليه قوله: (وبالجملة) إلى آخره.
[قوله] (فيما أخبر) أي أنزل: ليصح وقوع قوله: (من أوامره ونواهيه) تفسيرا لـ (ما أخبر). ويجوز أن يقال: أطلق لفظ الإخبار على الأوامر والنواهي لأن الأمر بالشيء يتضمن الإخبار عنن وجوبه أو ندنه، والنهي عنه يتضمن الإخبار عن تحريمه أو كراهيته.

والخضوع لألوهيته - تعالى - وذا لا يتحقق إلا بقبول الأمر والنهي فالإيمان لا ينفك عن الإسلام حكما، فلا يتغايران ومن أثبت التغاير يقال له: ما حكم من آمن ولم يسلم أو أسلم ولم يؤمن؟ فإن أثبت لأحدهما حكما ليس بثابت للآخر منهما فبها ونعنت، وإلا فقد ظهر بطلان قوله. [فإن قيل: قوله - تعالى - {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا} [الحجرات: ١٤] صريح في تحقيق الإسلام بدون الإيمان. قلنا: المراد به أن الإسلام المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان، وهو في الآية بمعنى الانقياد الظاهر من غير انقياد الباطن، بمنزلة المتلفظ بكلمة الشهادة من غير تصديق في باب الإيمان. فإن قيل: قوله - صلى الله عليه وسلم -[الإسلام: أن تشهد أن لا اله إلا الله]، وأن محمد رسول الله،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (فإن قيل: قوله - تعالى - {قالت الأعراب آمنا}) إلى آخره: هذا السؤال معارضة في المطلوب أعني الاتحاد كما أن السؤال بعده معارضة في مقدمة الدليل أعني أن الإسلام قبول الأحكام والإذعان.

وتقيم الصلاة، وتؤتى الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا، دليل على أن الإسلام هو الأعمال لا التصديق القلبي. قلنا: المراد أن ثمرات الإسلام وعلاماته ذلك، كما قال - صلى الله عليه وسلم - لقوم وفدوا عليه: [أتدرون ما الإيمان] بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأم محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس وكما قال - صلى الله عليه وسلم -[الإيمان بضع وسبعون شعبة] أعلاها: قول لا إله إلا الله،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله) إلى آخره: رواه الشيخان وغيرهما.
[قوله] (أتدرون ما الإيمان) إلى آخره: رواه الشيخان أيضا.
[قوله] (الإيمان بضع وسبعون شعبة) إلى آخره: رواه مسلم وغيره،

وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق. (وإذا وجد من العبد التصديق والإقرار، صح له أن يقول: أنا مؤمن حقا) لتحقيق الإيمان له، (ولا ينبغي أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله) لأنه إن كان للشك فهو كفر لا محالة، وإن كان للتأدب وإحالة الأمور إلى مشيئتة الله - تعالى - أو للشك في العقبة والمآل - لا في الآن والحال - أو للتبرك بذكر الله - تعالى - أو التبري عن تزكية نفسه والإعجاب بحاله فالأولى تركه لما أنه يوهم بالشك ولهذا قال: ولا ينبغي دون أن يقول: لا يجوز، لأنه إذا لم يكن للشك فلا معنى لنفي الجواز، كيف وقد ذهب إليه كثير من السلف [حتى الصحابة والتابعين وليس هذا] مثل قولك: أنا شاب إن شاء الله، لأن الشباب ليس من الأفعال المكتسبة ولا مما يتصور البقاء عليه في العاقبة والمآل ولا مما يحصل به تزكية النفس والإعجاب بل مثل قولك: أنا زاهد متق إن شاء الله.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
والبضع: بكسر الباء أشهر من فتحها: ما بين الثلاثة والتسعة كما في الصحاح والقاموس وغيرهما وقيل: ما بين الثلاثة والعشرة قيل: ما بين الاثنين والعشرة وقيل ما بين الثلاثة والعشرة، قيل: ما بين الاثنين والعشرة، وقيل: ما بين الواحد والتسعة وقيل: ما بين الثلاثة والخمسة، وقيل: ما بين الواحد والاربعة وقيل: ما بين الأربعة والتسعة وقيل: سبع.
[قوله] (حتى الصحابة والتابعين) أي أكثرهم.
[قوله] (وليس هذا) إلى آخره: هو جواب ما يقال: إن لم يكن الإيمان

[وذهب بعض المحققين]: إلى أن الحاصل للعبد: هو حقيقة التصديق الذي به يخرج عن الكفر، لكن التصديق في نفسه قابل للشدة والضعف وحصول التصديق الكامل المنجي المشار إليه بقوله - تعالى -

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ثابتها فهو كفر، وإن كان ثابتا فهو هذيان بمثابة أن يقول القائل: أنا شاب إن شاء الله - تعالى - وتقريره: أن الإيمان ثابت وكون الاستثناء هذيانا ممنوع فليس هو بمثابة: أنا شاب إن شاء الله - تعالى -.

[قوله] (وذهب بعض المحققين) هو القاضي (عضد الدين) وغيره وما قالوه هو الحق الذي نعتقده، فتحرر: أن التعليق المكفر إنما هو الوارد على حقيقة التصديق الذي لا يكون مؤمنا إلا به وأما إذا ورد على الكمال المنجي فلا فإنه لا شك في حصول الشك فيه.

{أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا [لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ]} [الأنفال: ٤] إنما هو في مشيئة الله - تعالى - ولما نقل عن بعض الأشاعرة أنه يصح أن يقال: أنا مؤمن إن شاء الله، [بناء على أن العبرة فب الإيمان والكفر] والسعادة والشقاوة بالخاتمة حتى إن المؤمن السعيد: من مات على الإيمان وإن كان طول عمره على الكفر والعصيان وأن الكافر الشقي: من مات على الكفر - نعوذ بالله - وإن كان كول عمره على التصديق والطاعة، على ما أشير إليه بقوله - تعالى - في حق إبليس

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (لهم مغفرة وأجر عظيم) فيه تلفيق لأن الآية ليست كذلك وإنما هي {لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ} وفي آية أخرى: {لهم مغفرة ورزق كريم}.

[قوله] (بناء على أن العبرة في الإيمان والكفر) إلى آخره: أي بمعنى أن العبرة بالإيمان: هو المنجي وبالكفر هو المهلك لا بمعنى أن إيمان

{وكان من الكافرين} بقوله - صلى الله عليه وسلم -[السعيد من سعد في بطن أمه] والشقي من شقي في بطن أمه، أشار إلى إبطال ذلك بقوله: (والسعيد قد يشقى) بأن يرتد عن الإيمان - نعوذ بالله - (والشقي قد يسعد) بأن يؤمن بعد الكفر (والتغيير يكون على السعادة والشقاوة، دون الإسعاد والإشقاء: تكوين الشقاوة (ولا تغير على الله - تعالى - ولا على صفاته) لما مر من أن القديم لا يكون محلا للحوادث، والحق أنه لا خلاف في المعنى، لأنه إن أريد بالإيمان والسعادة مجرد حصول المعنى، فهو حاصل في الحال وإن أريد به ما يترتب عليه النجاة والثمرات فهو في مشيئة الله - تعالى - لا قطع بحصوله في الحال فمن قطع بالحصول أراد الأول ومن فوض على المشيئة أراد الثاني.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

الحال وسعادته ليس بإيمان وسعادة وأن كفره وشقاوته ليس بكفر وشقاوة؟

[قوله] (السعيد من سعد في بطن أمه) إلى آخره: رواه (البزار) مرفوعا (مسلم) موقوفا.

## ٦٦ النبوات

(وفي إرسال الرسل): جمع رسول، فعول من الرسالة: وهي سفارة العبد بين الله - تعالى - وبين ذوي الألباب من خليقته ليزيح بها عللهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة. وقد عرفت معنى الرسول والنبي في صدر الكتاب (حكمة) أي مصلحة عاقبة حميدة، وفي هذا إشارة على ان الإرسال واجب، لا بمعنى الوجوب على الله - تعالى -[بل بمعنى أن قضية الحكمة] تقتضيه لما فيه من الحكم والمصالح وليس

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[النبوات]

[قوله] (بل بمعنى أن قضية الحكمة) إلى آخره: قال في شرح المقاصد: (هذا ما ذهب إليه جمع من المتكلمين مما وراء النهر) ثم قالك (وأنت خبير بأن في ترويج أمثال هذا المقال توسيع مجال الاعتزال فإن المعتزلة لا يعنون بالوجوب على الله - تعالى - سوى أن تركه لقبحه مخل بالحكمة فالحق أن البعثة لطف من الله يحسن فعلها ولا يقبح تركها على ما هو المذهب في سائر الألطاب).

بممتنع، كما زعمت السمنية [والبراهمة] ولا بممكن يستوي طرفاه، كما ذهب إليه بعض المتكلمين. [ثم أشار إلى وقوع الإرسال] وفائدته وطريق ثبوته وتعيين بعض من ثبتت رسالته فقال: (وقد أرسل الله رسلا من البشر إلى البشر مبشرين) لأهل الإيمان والطاعة بالجنة والثواب (ومنذرين) لأهل الكفر والعصيان بالنار والعقاب فإن ذلك مما لا طريق

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (البراهمة) كذا في البداية وغيرها وهو مخالف لما في شرح المقاصد من أن البراهمة لا ينكرون النبوة لاستحالتها بل لعدم الاحتياج إليها ويمكن حمل هنا على ذلك.

[قوله] (ثم أشار إلى وقوع الإرسال) إلى آخره: أي أشار على وقوع الإرسال بقوله بعد: (وقد أرسل الله - تعالى - رسلا). وإلى فائدته بقوله:

للعقل إليه، وإن كان فبأنظار دقيقة لا يتيسر إلا لواحد بعد واحد، (مبينين للناس ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والدين) فإنه - تعالى - خلق الجنة والنار وأعد فيهما الثواب والعقاب [تفاصيل أحواهما] وطريق الوصول على الأول والاحتراز عن الثاني [مما لا يستقل به العقل،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

(مبشرين ومنذرين مبينين). وعلى طريق ثبوته بقوله: (وأيدهم بالمعجزات) على آخره: وإلى تعيين بعض من ثبتت رسالته بقوله: (وأولهم آدم وآخرهم محمد - صلى الله عليه وسلم -). ثم تخصيص البشر للإشارة إلى الرد على من ينكر إرسال البشر إلى البشر كما قالوا {أبشر يهدوننا} لا للاحتزاز عن غير البشر لقوله - تعالى - {اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ} [الحج: ٧٥]، وقوله تعالى - {يَامَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ} [الأنعام: ١٣٠].

[قوله] (وتفاصيل أحوالهما) مبتدأ خبره، (مما لا يستقل به العقل)،

وكذا خلق] الأجسام النافعة والضارة، ولم يجعل للعقول والحواس الاستقلال بمعرفتها وكذا جعل القضايا منها: ما هي ممكنات، لا طريق على الجزم بأحد جانبيه ومنها: ما هي واجبات أو ممتنعات، لا يظهر للعقل إلا بعد نظر دائم وبحث كامل، بحيث لو اشتغل الإنسان به لتعطل أكثر مصالحه فكان من فضل الله - تعالى - ورحمته إرساله الرسل لبيان ذلك، كما قال - تعالى - {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين}. (وأيدهم) أي الأنبياء (بالمعجزات الناقضات للعادات) جمع معجزة: وهي أمر يظهر بخلاف المنكرين عن الإتيان بمثله ذلك لأنه لولا التأييد بالمعجزة لما وجوب قبول قوله، ولما بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب وعند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري العادة بأن الله - تعالى - يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة وإن كان عدم خلق العلم ممكنا في نفسه، وذلك كما إذا ادعى أحد بحضر من الجماعة أنه رسول هذا الملك إليهم ثم قال للملك: إن كنت صادقا فخالف عادتك وقم من مكانك ثلاث مرات، ففعل يحصل للجماعة علم ضروري عادى بصدقه في مقالته وإن كان الكذب ممكنا في نفسه، فإن الإمكان الذاتي بمعنى

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وضمير (أحوالهما): للثواب والعقاب. [قوله] (وكذا خلق) هو بفتح اللام.

[قوله] (عند تحدى المنكرين) التحدي: المباراة والمعارضة بأن يطلب منهم النبي - صلى الله عليه وسلم - مباراتهم ومعارضتهم له.

التجويز العقلي لا ينافي حصول العلم القطعي، كعلمنا [بأن جبل أحد لم ينقلب ذهبا مع إمكانه] في نفسه فكذا ههنا يحصل العلم بصدقه بموجب العادة لأنها أحد طرق العلم القطعي كالحس ولا يقدح في ذلك العلم احتمال كون المعجزة من غير الله أو كونها لا لغرض التصديق أو كونها لتصديق الكاذب إلى غير ذلك من الاحتمالات كما لا يقدح في العلم الضروري الحسي بحرارة النار إمكان عدم

الحرارة للنار بمعنى أنه لو قدر عدمها لم يلزم منه محال. (وأول الأنبياء آدم - عليه السلام - وآخرهم محمد - صلى الله عليه وسلم -) أما نوبة آدم - عليه السلام - فبالكتاب الدال على أنه [قد أمر ونهي] مع القطع بأنه لم يكن في زمنه نبي آخر،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (بأن جبل أحد لم ينقلب ذهبا مع إمكانه) أي ومع هذا الإمكان لا يتطرق إلينا احتمال أنه ذهب بحيث يزحزحنا عن رتبة العلم بأنه غير ذهب.

[قوله] (قد أمر ونهي) بالبناء للمفعول أي أمر ونهي للتبليغ فلا

فهو بالوحي لا غير [وكذا بالنسبة والإجماع] فإنكار نبوته - على ما نقل عن البعض - يكون كفا. وأما نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم -: فلأنه ادعى النبوة، وأظهر المعجزة؛ أما دعوى النبوة: فقد علم بالتواتر وأما إظهار

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

يرد أمر أم موسى بقوله - تعالى - {اقذفيه في التابوت} ولا أمر أم عيسى بقوله: {وهزي إليك بجذع النخلة} وإن كان بلا واسطة.

[قوله] (وكذا السنة والإجماع) أي فإنهما بالوحي لا غير أما السنة: فلنحو خبر: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا نخر وبيدي لاء الحدم ولا نخر وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي) رواه (الترمذي) وحسنه. وأما الإجماع: فلأن أصله الكتاب والسنة وهما بالوحي لا غير.

المعجزة فلوجهين: أحدهما: أنه أظهر كلام الله-تعالى-وتحدى به البلغاء مع كما بلاغتهم، فعجزوا عن معارضة أقصر سورة منه مع تهالكهم على ذلك، حتى خاطروا بمهجتهم وأعرضوا عن المعارضة بالحروف إلى المقارعة بالسيوف، ولم ينقل عن أحد منهم-مع توفر الدواعي-الإتيان بشيء مما يدانيه، فدل ذلك قطعا على أنه من عند الله-تعالى-وعلم به صدق دعوى النبي علما عاديا لا يقدح فيه شيء من الاحتمالات العقلية؛ على ما هو شأن سائر العلوم العادية. وثانيهما: أنه نقل عنه من الأمور الخارقة للعادة ما بلغ القدر المشترك منه؛ أعني: ظهور المعجزة حد التواتر، وإن كانت تفاصيلها آحادا، كشجاعة علي-رضي الله عنه-وجود حاتم؛ فإن كلا منهما ثبت بالتواتر وإن كانت تفاصليها آحادا، وهي مذكورة في كتب السير. [وقد يستدل أرباب البصائر على نبوته بوجهين]:-أحدهما: ما تواتر من أحواله قبل النبوة، وحال الدعوة بعد تمامها،

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وقد يستدل أرباب البصائر على نبوته بوجهين) إلى آخره: ما مر من الاستدلال على نبوته هو العمدة في إثباتها، وإلزام الحجة على المعاند، ومبناه على دعوى النبوة وإظهار المعجزة. والغرض من هذين الوجهين: التقوية والتتميم، ومبني الأول منهما: على أنه مكمل في نفسه

وأخلاقه العظيمة وأحكامه الحكيمة وإقدامه حيث تحجم الأبطال ووثوقه بعصمة الله - تعالى - في جميع الأحوال وثباته، على حاله لدى الأهوال بحيث لم تجد أعداؤه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا ولا إلى القدح فيه سبيلا، فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

على وجه لا يوجد في غير النبي، ومبنى الثاني: على أنه مكمل لغيره على ذلك الوجه أيضا.

و (البصائر): جمع بصيرة: وهي قوة تدرك بها التعقلات كما أن البصر: قوة يدرك بها الابصار فهي قوة باطنة هي للقلب كعين الرأس ويقال: هي عين القلب عندها ينكشف حجابه فيشاهد بها بواطن الأمور كما يشاهد بعين الرأس ظواهرها.

الأمور في غير الأنبياء، وأن يجمع الله هذه الكمالات في حق من يعلم أنه بفتري عليه ثم يمهله ثلاثا وعشرين سنة، ثم يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ويحيي آثاره بعد موته إلى يوم القيامة. وثانيها: أنه ادعى ذلك الأمر العظيم بين أظهر قوم لا كتاب

لهم ولا حكمة معهم وبين لهمم الكتاب والحكمة وعلمهم الأحكام والشرائع وأتم مكارم الأخلاق وأكمل كثيرا من الناس في الفضائل العلمية ونور العلم بالإيمان والعلم الصالح وأظهر الله دينه على الدين كله كما وعده ولا معنى للنبوة والرسالة سوى ذلك، وإذا ثبتت نبوته، وقد دل كلامه وكلام الله - تعالى - المنزل عليه أنه خاتم النبيين، [وأنه المبعوث إلى كافة الناس،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (وأنه مبعوث على كافة الناس) أي كما نطق به الكتاب والأحاديث كحديث الصحيحين: (وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة). فإن قلت: كان نوح - صلى الله عليه وسلم - بعد خروجه من الفلك مبعوثا إلى كافة الناس، إذ لم يبق منهم إلا من كان مؤمنا. قلنا: هذا العموم لم يكن في أصل البعثة وإنما وقع لانحصار الخلق في الموجودين بهلاك

بل إلى الجن والإنس]، ثبت أنه آخر الأنبياء وأن نبوته لا تختص

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

غيرهم بخلاف عموم بعثة نبينا - صلى الله عليه وسلم -.

[قوله] (بل إلى الجن والإنس) في الاقتصار عليهما إشعار بخروج الملائكة وهو ما صرح به (الحليمي) و (البيهقي) وغيرهما وحكى الإمام (الرازي)، والبرهان (النسفي) في تفسيرهما الإجماع عليه. وذهب قوم إلى خلافه" لقوله - تعالى - {ليكون للعالمين نذيرا} وقوله: {وما أرسناك إلا رحمة للعالمين}.

بالعرب؛ [كما زعم بعض النصارى]. فإن قيل: قد روي في الحديث: نوزل عيسى - عليه السلام - بعده. قلنا: نعم؛ [لكنه يتابع محمدا]- عليه السلام - لأن شريعته قد نسخت [فلا يكون إليه وحي ولا نصب أحكام] بل يكون خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم الأصح أنه يصلى بالناس ويؤمهم

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (كما زعم بعض النصارى) أي وبعض اليهود كما في شرح المقاصد.

[قوله] (لكن يتابع محمدا) لا يرد ما صح أن عيسى - صلى الله عليه وسلم - يضع الجزية ولا يقبل إلا الإسلام، لأنه من دين نبينا وشريعته إذ قد تبين انتهاء الحكم بنزول عيسى - صلى الله عليه وسلم - فلزم أن يكون الحكم بخلافه من دين نبينا وشريعته.

[قوله] (فلا يكون إليه وحي [ولا] نصب أحكام) العطف فيه

ويقتدي به المهدي، لأنه أفضل فإمامته أولى. (وقد روي بيان عدتهم في بعض الأحاديث) على ما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن عدد الأنبياء [فقال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وفي رواية مائتا ألف وأربعة وعشرون ألف]، (والأولى ألا يقتصر على عدد في التسمية فقد قال الله - تعالى - {مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ} [غافر: ٧٨]

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

للتفسير والمعنى: انه لا يكون منه نصب أحكام يوحي إليه بنصبها وإلا فقد ورد التصريح في صحيح مسلم بأنه يوحي إليه بما ليس بحكم، كالإرشاد لطريق نجاة ه وللمؤمنين في زمنه من شر يأجوج ومأجوج.

[قوله] (قال مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا. وفي رواية: مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا) الرواية الأولى: رواها (ابن حبان) في صحيحه بلفظ: (مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل من ذلك ثلاثمائة وثلاثة عشر جما غفيرا) لكن رواها الإمام (أحمد) بسند بلفظ: (مائة ألف

ولا يؤمن في ذكر العدد أن يدخل فيهم ما ليس منهم) إن ذكر عدد أكثر من عددهم (أو يخرج منهم من هو فيهم) إن ذكر عدد أقل من عددهم؛ يعني أن خبر الواحد - على تقدير اشتماله على [جميع الشرائط] المذكورة في أصول الفق - لا يفيد إلا الظن، ولا عبرة بالظن في باب الاعتقادات خصوصا إذا اشتمل على اختلاف رواية، وكان القول بموجبه مما يفضي إلى مخالفة ظاهر الكتاب؛ وهو أن بعض

الأنبياء لم يذكر للنبي - صلى الله عليه وسلم - ويحتمل مخالفة الواقع، وهو عد النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير الأنبياء وغير النبي من الأنبياء بناء على أن اسم العدد خاص في مدلوله لا يحتمل الزيادة ولا النقصان. (وكلهم كانوا مخبرين مبلغين عن

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وأربعة وعشرون ألفا، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر جما غفيرا). وأما الرواية الثانية: فلم أرها.

[قوله] (جميع الشرائط) أي شرائط القبول من: التكليف والإسلام والعدالة. وشرائط العمل من: عدم المعارض وغيره.

الله - تعالى -) لأن [هذا معنى النبوة والرسالة] (صادقين ناصحين) للخلق، لئلا تبطل فائدة البعثة والرسالة وفي هذا إشارة إلى أن الأنبياء - صلى الله عليه وسلم - معصومون عن الكذب، خصوصا فيما يتعلق بأمر الشرائع وتبليغ الأحكام وإرشاد الأمة، أما عمدا: فبالإجماع وأما سهوا: فعند الأكثرين وفي عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل: [وهو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع] وكذا عن تعمد الكبائر عند

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (هذا معنى النبوة والرسالة) اختار هنا وفي أول الكتاب: اتحاد النبي والرسول والمشهور: ان النبي أعلم كما مر.

[قوله] (وهو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع) لم يعتد في نقل الإجماع بخلاف نحو الخوارج القائل بعدم

الجمهور، خلافا للحشوية، [وإنما الخلاف في أن امتناعه بدليل السمع أو العقل. وأما سهوا فجوزه الأكثرون]. وأما الصغائر: فتجوز عمدا عند

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

عصمتهم من ذلك.

[قوله] (وإنما الخلاف في أن امتناعه بدليل السمع أو العقل) المحققون من الأشاعرة على الأول والمعتزلة على الثاني.

[قوله] (وأما سهوا: فجوزه الأكثرون) المختار قول الأقلين كما في

الجمهور، خلافا للجبائي وأتباعه، [وتجوز سهوا بالاتفاق] إلا ما يدل على الخسة، كسرقة لقمة والتطفيف بحبة لكن المحققين اشترطوا أن ينبهوا عليه فينتهوا عنه، هذا كله بعد الوحي، وأما قبل الوحي: فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة، وذهبت المعتزلة إلى امتناعه لأنها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم فتفوت مصلحة البعثة. والحق منع

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

شرح المواقف وغيره.

[قوله] (وتجوز سهوا بالاتفاق) تبع في نقله الاتفاق المواقف وإلا: فقد نقل (القاضي عياض) وغيره عدم الجواز بل حكاه (ابن برهان) عن اتفاق المحققين.

ما يوجب النفرة، [كعهر الأمهات والفجور]، والصغائر الدالة على الخسة. [ومنع الشيعة] صدور الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (كعهر الأمهات) بفتح العين مع سكون الهاء وفتحها: أي الزنا بهن.

[قوله] (والفجور بالآباء) أي عصيانهم والزنا بهم قال في القاموس: الفجر: الانبعاث في المعاصي والزنا كالفجور فيهما.

[قوله] (منع الشيعة) - بسكر المعجمة - هم: الذين شايعوا عليا، وقالوا: إنه الإمام الحق بالنص وإن الإمامة لا تخرج عنه ولا عن أولاده. قال (الجوهري): شيعة الرجل: أتباعه وأنصاره يقال: شايعه كما يقال: والاه.

جوزوا إظهار الكفر تقية] إذا تقرر هذا، فما نقل عن الأنبياء مما يشعر بكذب أو معصية، فما كان منقولا بطريق الآحاد فمردود وما كان بطريق التواتر فمصروف عن ظاهره إن أمكن وإلا فمحمول على ترك الأولى، أو كونه قبل البعثة وتفصيل ذلك في الكتاب المبسوطة.

(وأفضل الأنبياء - عليهم السلام - محمد - صلى الله عليه وسلم -) لقوله - تعالى - {كنتم خير أمة} الآية، ولا شك أن خيرية الأمة بحسب كمالهم في الدين وذلك تابع لكمال نبيهم الذي يتبعونه والاستدلال بقوله - عليه السلام -[أنا سيد ولد آدم ولا فخر]:

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (جوزوا إظهار الكفر تقية) أي اتقاء الهلاك لأن ظهار الإسلام حينئذ غلقاء بالنفس على هلاك وما قاله لا ينافي أن الأولى: عدم إظهار الجواز.

[قوله] (أنا سيد ولد آدم ولا فخر) رواه: (مسلم) و (الترمذي)،

## ٦٧ الملائكة

ضعيف، لأنه لا يدل على كونه أفضل من آدم بل من أولاده. (والملائكة عباد الله - تعالى - العاملون بأمره) على ما دل عليه قوله - تعالى - {لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ} [الأنبياء: ٢٧]، {لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ} [الأنبياء: ١٩]، (لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة) إذ لم يرد بذلك نقل ولا دل عليه عقل، وما زعم عبدة الأصنام أنهم بنات الله - تعالى - محال باطل وإفراط في شأنهم كما أن قول اليهود إن الواحد منهم قد يرتكب الكفر ويعاقبه الله بالمسخ؛ تفريط وتقصير في حالهم. فإن قيل: أليس قد كفر إبليس وكان من الملائكة [بدليل صحة استثنائه منهم]. قلنا: لا بل

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وغيرهما ولفظ الترمذي: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر وبيدي لواء الحمد ولا فخر وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي).

[الملائكة]

[قوله] (والملائكة): جمهور المسلمين على أنهم: أجسام لطيفة نورانية تظهر في صور مختلفة وتقوى على أفعال شاقة.

[قوله] (بدليل صحة استثنائه منهم) أي لأن الأصل في الاستثناء الاتصال.

كان من الجن ففسق عن أمر ربه، لكنه لما كان في صفة الملائكة في باب العبادة ورفع الدرجة وكان جنيا واحدا مغمورا بالعبادة فيما بينهم، صح استثناؤه منهم [تغليبا]. وأما هاروت وماروت: فالأصح أنهما ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة، وتعذيبهما إنما هو على وجه المعاتبة؛ كما يعاتب الأنبياء على الزلة والسهو، وكانا يعظان الناس ويعلمان السحر ويقولان: إنما نحن فتنة فلا تكفر.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (تغليبا) أي استثناء متصل طريق صحة اتصاله: التغليب في المستثنى منه، ويمكن جعله منقطعا فقد قال (الرضى): يجوز أن تقول:

ولا كفر في تعليم السحر، [بل في اعتقاده والعمل به]. (ولله كتب أنزلها على أنبيائه، وبين فيها أمره ونهيه ووعده وعيده) وكلها كلام الله

جاء القوم إلا زيدا، ويكون مرادك بالقوم ناسا غير زيد، فزيد لم يقصد إدخاله فيمن قبله.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (بل في اعتقاده) أي في اعتقاد أنه مأذون فيه من قبل الله - تعالى - لا في اعتقاد صحته فإنه حق لا مرية فيه.

[قوله] (والعمل به) أي بناء على أنه يتضمن الكفر فلا يؤثر بدونه، والذي عليه اصحابنا الشافعية: أنه كبيرة بناء على أنه لا يستلزم الكفر، إذ قد يؤثر بدونه.

## ٦٨ الإيمان بالكتاب

-تعالى -[وهو واحد] وإنما التعدد والتفاوت في النظم المقروء والمسموع وبهذا الاعتبار كان الأفضل: هو القرآن ثم التوراة ثم الإنجيل ثم الزبور كما أن القرآن كلام الله واحد و [لا يتصور فيه تفضيل] ثم باعتبار

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[الإيمان بالكتاب]
[قوله] (وهو واحد) أي من حيث أنه كلامه - تعالى - لأنه صفة أزلية لا تكثر لها في نفسها وإن تعدد وتفاوت من حيث خصوصيات النظم المقروء فكان نظم الإنجيل غير نظم التوراة - مثلا - وكان القرآن أفضل مما سواه.
[قوله] (لا يتصور فيه تفضيل) أي من حيث هو كلامه - تعالى - فهو واحد من تلك الحيثية وإن تفاوت المقروء باعتبار قراءته فكان بعضه أفضل تلاوة لاشتماله على صفة فاضلة لكونه أنفع للناس وأكثر ذكرا لله، وسيأتي إيضاح ذلك هذا ما ذهب إليه جمع، واختاره (النووي) وغيره، وجرى عليه الشارح، والمنقول عن (الاشعري) وغيره: أنهلا يقال في كلام الله - تعالى - أن بعضا منه افضل من بعض دفعا لإيهام التفاضل في الكلام النفسي كما لا يقال: إنه مخلوق دفعا لذلك.
الكتابة والقراءة يجوز أن بعض السور أفضل؛ [كما رود في الحديث]. حقيقة التفضيل: أن قراءته أفضل؛ [لما أنه أنفع أو ذكر الله - تعالى - فيه أكثر]. ثم الكتب قد نسخت بالقرآن تلاوتها وكتابتها [وبعض أحكامها].

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (كما ورد في الحديث) أي كحديث (البخاري) وغيره: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال (لأبي سعيد بن المعلى): (لأعلمك أعظم سورة في القرآن) ثم فسرها بسورة: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة: ٢].
[قوله] (لما أنه أنفع) أي كسورة: العصر فإن فيها الحث على الإيمان، والعمل الصالح، بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها.
[قوله] (أو ذكر الله - تعالى - فيه أكثر) أي كسورة الإخلاص بالقياس إلى ما ليس كذلك كسورة: أبي لهب.
[قوله] (وبعض أحكامها) هو الصحيح وقيل: بل كل أحكامها؛ لأن ما ثبت لنا من الأحكام التي وافقت ما كان فيها فبشرع جديد مختص بنا.

## ٦٩ المعراج

(والمعراج لرسول - صلى الله عليه وسلم - في اليقظة بشخصه إلى السماء ثم على ما شاء الله - تعالى - من العلى: حق) [أي ثابت بالخبر المشهور] حتى أن منكره يكون مبتدعا وإنكاره وادعاؤ استخالته إنما يبنى على أصول الفلاسفة وإلا فالخرق والالتئام على السموات جائز. والأجسام كلها متماثلة [يصح على كل ما يصح على الآخر]، والله - تعالى - قادر

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[المعراج]
[قوله] (أي ثابت بالخبر المشهور) يفيد أن معراجه من السماء إلى ما شاء الله - تعالى - مشهور أيضا وأن الثابت بالآحاد إنما هو خصوصيات ما آل إليه عروجه من السماء من الجنة أو العرش أو غيرهما.
[قوله] (يصح على كل ما يصح على الآخر) أي من: الخرق والالتئام وقطع المسافة البعيدة في الزمن اليسير كالشمس.
على الممكنات كلها، فقوله في اليقظة: إشارة إلى الرد على من زعم أن المعراج كان في المنام؛ [على ما روي عن معارضة] أنه سئل عن المعراج فقال: كانت رؤيا صالحة. [وروي عن عائشة - رضي الله عنها] أنها قالت: ما فقد جسد محمد - صلى الله عليه وسلم - ليلة

المعراج. وقد قال - تعالى - {وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ} [الإسراء: ٦٠].

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (على ما روى عن معاوية) إلى آخره: قال في شرح المقاصد عقبه: (وأنت خبير بأنه على تقدير صحة روايته لا يصلح حجة في مقابلة ما ورد من الأحاديث واقوال الكبار من الصحابة، وإجماع القرون اللاحقة).

[قوله] (وروى عن عائشة - رضي الله عنها -) على آخره: ضعف الاحتجاج به القاضي (عياض) بانها لم تحدث به عن مشاهدة لأنها لم تكن وقت الإسراء زوجة ولا في سن من يضبط لأنها كانت وقت الجهرة بنت ثمان سنين والمعراج قبل الهجرة بخمس على المرجح والظاهر أنها إنما

[وأحيب]: بأن المراد الرؤيا بالعين والمعنى: ما فقد جسده عن الروح، بل كان مع روحه وكان المعراج للروح والجسد جميعا. وقوله بشخصه: إشارة إلى الرد على من زعم أنه كان للروح فقط، ولا يخفى أن المعراج في المنام أو بالروح ليس مما ينكر كل الإنكار. والكفرة أنكروا أمر المعراج غاية الإنكار، بل وكثير من المسلمين قد ارتدوا بسبب كذل. وقوله إلى السماء: إشارة إلى الرد علة من زعم أن المعراج في اليقظة لم يكن إلا إلى البيت المقدس، على ما نطق به الكتاب. وقوله ثم إلى ما شاء الله - تعالى - إشارة على اختلاف أقوال السلف، فقيل: على الجنة وقيل: إلى العرش وقيل: إلى فوق العرش وقيل: إلى طرف العالم فالإسراء: وهو من المسجد الحرام إلى بيت المسجد، قطعي ثبت بالكتاب، والمعراج من الأرض إلى السماء مشهور، ومن السماء على الجنة أو إلى العرش أو غير ذلك آحاد. ثم الصحيح أنه - صلى الله عليه وسلم - إنما [رأى ربه بفؤاده لا بعينه].

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

قالت ذلك استبعادا.

[قوله] (وأجيب) أي عن قول (معاوية).

[قوله] (رأى ربه بفؤاده لا بعينه) نبع فيه جماعة والصحيح: أنه

## ٧٠ كرامات الأولياء

(وكرامات الأولياء حق) والولي: هو العارف بالله - تعالى - وصفاته [حسب ما يمكن] المواظب على الطاعات المجتنب عن المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات. وكرامته: ظهور أمر خارق للعادة [من قلبه] غير مقارن لدعوى النبوة فما ر يكون مقرونا بالإيمان والعمل الصالح [يكون استدراجا] وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

رآه بعينه كما جزم به (لبن عباس) وغيره ومثله لا يقال من قبل الراي.

[كرامات الأولياء]

[قوله] (حسب ما يمكن) - بفتح السين، وقد تسكن - أي قدر نصبه على المصدرية لأنه نعت لمصدر محذوف غذ التقدير: مواظبة قدر ما يمكنه.

[قوله] (من قبله) أي من جهته.

[قوله] (يكون استدراجا) أي إن وقع على وفق مراد من حصل على

معجزة. والدليل على حقيقة الكراهة: ما تواتر عن كثير من الصحابة ومن بعدهم، بحيث لا يمكن إنكاره، خصوصا الأمر المشترك وإن كانت التفاصيل آحاد، وأيضا الكتاب ناطق بظهورها من مريم ومن صاحب سليمان - صلى الله عليه وسلم - وبعده ثبوت الوقوع

لا حاجة إلى إثبات الجواز. ثم أورد كلاما يسير إلى تفسير الكرامة وإلى تفصيل بعض جزئياتها المستبعدة جدا فقال (فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي من قطع المافة البعيدة في المدة القليلة) كإتيان صاحب سليمان - عليه السلام - وهو

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

يده وإلا: سمى إهانة كما روي أن (مسيلمة) دعا لأعور أن تصح عينه العوراء فعمى.

وقد تظهر الخوارق من قبل عوام المسلمين تخليصا لهم من المحن والمكاره وتسمى: معونة - كما في شرح المقاصد -، فالخوارق ستة: معجزة وإرهاص وكرامة ومعونة واستدراج وإهانة.

[آصف بن برخيا] على الأشهر بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف مع بعد المسافة (وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة إليها) كما في حق مريم فإنه قال - تعالى - {كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَامَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ} [آل عمران: ٣٧] (والمشي على الماء) كما نقل عن كثير من الأولياء (وفي الهواء) [كما نقل عن جعفر بن ابي طالب] لقمان السرخسي وغيرهما (وكلام الجماد والعجماء) واندفاع المتوجه من البلاء وكفاية المهم من الأعداء أما كلام الجماد: فكما

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (آصف) ا بالمد وفتح الصاد - (ابن برخيا) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الخاء المعجمة وقبل الألف ياء تحتية.

[قوله] (كما نقل عن جعفر بن أبي طالب) الظاهر أن نسبة الطيران إليه في الدنيا وهم لأنه إنما طار في الجنة وأن الوهم نشأ من اشتهاره بعد موته بالطيار وسبب تسميته بذلك: أنه لما أخذ الراية في غزوة مؤته بيمينه فقطعت فأخذها بيساره فقطعت فاحتضنها حتى قتل أبدله الله بيديه جناحين يطير بهما في الجنة.

روي أنه [كان بين يدي سلمان وأبي الدرداء - رضي الله عنهما - قصعة فسبحت] وسمعا تسبيحها. وأما كلام العجماء: فتكليم الكلب لأصحاب الكهف، وكما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: [بينا رجل يسوق بقرة قد حمل عليها] إذ التفتت البقرة إليه وقالت: إني لم أخلق لهذا، إنما خلقت

..............................

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (كان بين يدي سلمان وأبي الدرداء - صلى الله عليه وسلم - قصعة فسبحت) روى قصتها: (البيهقي) في دلائل النبوة.

[قوله] (بينما رجل يسوق بقرة إذ حمل عليها) إلى آخره: روى قصتها الشيخان وغيرهما.

للحرث، فقال الناس: سبحان الله، بقرة تكلم! فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - آمنت بهذا (وغير ذلك من الاشياء)؛ [مثل رؤية عمر]- رضي الله عنه - وهو على المنبر بالمدينة جيشه بنهاوند حتى إنه قال لأمير جيشه يا سارية الجبل، تحذيرا له من وراء الجبل لمكر العدو هناك وسماع سارية كلامه مع بع المسافة، [وكشرب خال - رضي الله عنه - السم] من غير تضرر به، [وكجريان النيل] بكتاب عمر - رضي الله عنه - وأمثال هذا أكبر من أن تحصى.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (مثل رؤية عمر) إلى آخره: روى قصته: (البيهقي) وغيره.

[قوله] (وكشرب خالد - رضي الله عنه - السم) روى قصته: (أبو يعلى الموصلى) وغيره.

[قوله] (وكجريان النيل) إلى آخره: روى قصته: الإمام [عبد الرحمن

ولما استدل المعتزلة المنكرون لكرامة الأولياء بأنه: لو جاز ظهور خوارق العادات من الأولياء لاشتبه بالمعجزة، فلم يتميز النبي من غير النبي [أشار إلى الجواب] بقوله: (ويكون ذلك) أي ظهور خوارق العادات من الأولياء أو الولي الذي هو من آحاد الأمة (معجزة للرسول؛ للذي ظهرت

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
ابن عبد الحكم] في (فتوح مصر).
[قوله] (أشار إلى الجواب) إلى آخره: حاصله أن لا اشتباه لأن ذلك الخارق لم يقترن بدعوى الرسالة فهو كرامة للولي ومعجزة لنبيه وانما
هذه الكرامة لواحد من أمته لأنه يظهر به) أي بتلك الكرامة (أنه ولي، ولن يكون وليا إلا وأن يكون محقا في ديانته وديانته الإقرار) باللسان والتصديق بالقلب (برسالة رسوله) مع الطاعة له في أوامره ونواهيه حتى لو ادعى هذا الولي الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا ولم يظهر ذلك على يده. والحاصل: أن الأمر الخارق للعادة: فهو بالنسبة النبي - صلى الله عليه وسلم - معجزة، سواء ظهر ذلك من قبله أو من قبل آحاد منم أمته وبالنسبة إلى الولي كرامة؛ لخلوه عن دعوى نبوة من ظهر ذلك من قلبه، فالنبي لا بد من علمه بكونه نبيا ومن قصده إظهار خوارق العادات ومن حكمه قطعا بموجب المعجزات؛ [بخلاف الولي].

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
الاشتباه عند الاقتران بها وهو مستحيل منه لأنه متدين مقر برسالة رسوله.
[قوله] (بخلاف الولي) أي فإنه قد لا يعلم أنه ولي، وقد لا يقصد الإظهار ولا يقطع بموجب الكرامة بل ربما يخاف على نفسه من أن يكون ذلك استدراجا.

## ٧١ الأفضلية بين الخلفاء

(وأفضل البشر بعد نبينا) [والأحسن أن يقال: بعد الأنبياء] لكنه أراد البعدية الزمانية وليس بعد نبينا نبي ومع ذلك لا بد من تخصيص عيسى - عليه السلام - إذ لو أريد كل بشر يوجد بعد نبينا انتقض بعيسى - عليه السلام - ولو أريد كل بشر يولد بعده لم يفد التفضيل على الصحابة،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[الأفضلية بين الخلفاء]
[قوله] (والأسن أن يقال: بعد الأنبياء) أي ليسلم مما يأتي في كلامه، وليوافق ما رواه (الدارقطني) عن (أبي الدرداء) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له: (ما طاعت الشمس و لا غربت على أحد بعد النبيين أفضل من ابي بكر). وأفاد قوله: (والأحسن) أن لكلام الماتن وجها بأن يكون مراده بعد رتبة نبينا من حيث كونه نبيا موصوفا بالنبوة ومعلوم أن وصف النبوة واحد وغن تفاوتت رتبة المتصفين بها.
ولو أريد كل بشر هو موجود على وجه الأرض [لم يفد التفضيل على التابعين ومن بعدهم] ولو أريد كل بشر يوجد على وجه الأرض في الجملة انتقض لعيسى - عليه السلام - (أبو بكر الصديق - رضي الله عنه -) الذي صدق النبي - صلى الله عليه وسلم - في النبوة [من غير تلعثم] وتردد وفي المعراج بلا تردد (ثم عمر الفاروق - رضي الله -) الذي فرق بين الحق والباطل في القضايا والخصومات (ثم عثمان ذو النورين - رضي الله عنه -) لأن النبي - عليه السلام - زوجه رقية ولما ماتت رقية زوجه أم كلثوم ولما ماتت قال لو كان عندي ثالثة لزوجتكها (ثم علي المرتضى - رضي الله عنه -) من عباد الله، وخلص أصحاب رسول الله [على هذا وجنا السلف]. والظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك لما حكموا بذلك، وأما نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة ولم نجد هذه المسألة مما يتعلق به شيء من الأعمال أو يكون التوقف فيه مخلا بشيء من الواجبات فيها وكأن السلف كانوا

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لم يفد التفضيل على التابعين ومن بعدهم) أي صريحا وإلا فقد أفاده استنباطا لأنه يفيد التفضيل على الصحابة وهم أفضل من التابعين ومن بعدهم.

[قوله] (من غير تلعثم) أي توقف.
[قوله] (وعلى هذا) أي تفضيل الأربعة على الترتيب المذكور (وجدنا السلف) أي أكثر أهل السنة: (كالشافعي وأحمد).
كتوقفين في تفضيل عثمان على علي - رضي الله عنهما - حيث جعلوا من علامات السنة والجماعة: تفضيل الشيخين: [ومحبة الختنين] والإنصات: أنه إن أريد بالأفضلية كثرة الثواب [فللتوقف جهة] وإن أريد كثرة ما يعده ذووا العقول من الفضائل فلا.
(وخلافتهم) أي نيابتهم عن الرسول في إقامة الدين، بحيث يجب على كافة الأمم الاتباع (على هذا الترتيب) أيضا يعني أن الخلافة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأبي بكر ثم لعمر ثم لعثمان ثم لعلي - رضي الله عنهم - وذلك لأن الصحابة قد اجتمعوا يوم توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -[في سقيفة نبي ساعدة]، واستقر رأيهم بعد المشاورة والمنازعة على خلافة

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ومحبة الختنين) أي الصهرين وهما: (عثمان وعلي) رضي الله عنهما.
[قوله] (فللتوقف جهة) أي لأن كثرة الثواب وقرب الدرجة أمر لا يعلم إلا بإخبار من الله ورسوله والأخبار في ذلك متعارضة.
[الإمامة]
[قوله] في سقيفة بني ساعدة) روى قصتها (البرخاري).

أبي بكر - رضي الله عنه - وأجمعوا على ذلك وتابعه علي - رضي الله عنه - على رءوس الاشهاد [بعد توقف كان منه] ولو لم تكن الخلافة حقا له لما اتفق عليه الصحابة، ولنازعه علي - رضي الله عنه - كما نازع معاوية، ولاحتج عليهم لو كان في حقه نص - كما زعمت الشعبة - وكيف يتصور في حق أصحاب رسول الله الاتفاق على الباطل وترك العمل بالنص الوارد؟ ثم إن أبا بكر - رضي الله عنه - لما أيس من حياته دعا عثمان - رضي الله عنه - وأملى عليه كتاب عهده لعمر - رضي الله عنه - فلما كتب عثمان ختم الصحيفة وأخرجها إلى الناس، وأمرهم أن يبايعوا لمن في الصحيفة فبايعوا حتى مرت بعلي فقال: بايعنا لمن كان فيها وإن كان عمر - رضي الله عنه - وبالجملة: وقع الاتفاق على خلافته، ثم استشهد عمر - رضي الله عنه - وترك الخلافة [شورى بين ستة]:

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (بعد توقف كان منه) لم يكن توقفه للطعن في خلافة (أبي بكر) وأهليته لها لصدورها في غيبته من غير مشاورته ومشاورة أقاربه، فلما اعتذر غليه (أبي بكر) بأنه بادر على ذلك خوفا من الفتنة وافتراق كلمة الأمة بايعه طائعا مختارا.
[قوله] (شورى بين ستة) روى قصتها (البخاري).

عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص - رضي الله عنهم - ثم فوض الأمر خمستهم إلى عبد الرحمن بن عوف ورضوا بحكمه فاختار عثمان وبايعه بمحضر من الصحابة فبايعوه وانقادوا لأوامره ونواهيه وصلوا معه الجمع ولأعياد، فكان إجماعا ثم استشهد وترك الأمر مهملا فاجتمع كبار المهاجرين والأنصار على علي - رضي الله عنه - والتمسوا منه قبول الخلافة وبايعوه؛ لما كان أفضل أهل عصره وأولاهم بالخلافة، وما وقع من المخالفات والمحاربات [لم يكن عن نزاع في خلافته]؛ بل عن خطإ في الاجتهاد، وما وقع من الاختلاف بين الشيعة وأهل السنة في هذه المسالة، وادعاء كل من الفريقين النص في باب الإمامة وإيراد الأسئلة والأجوبة من الجانبين؛ فمذكور في

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لم يكن عن نزاع في خلافته) أي بل كان لخطإ في الاجتهاد وذلك أن (معاوية) كلب بدم (عثمان) لما بينهما من نبوة العمومة وقصد أن يسلم (علي) قتلته على الفور وذكر أنه إن سلمهم بايع له ورأى (علي) أن المبرة بتسليمهم مع كثرة عشائرهم وأخلاطهم بالعسكر يؤدى إلى اضطراب أمر الإمامة وتفاقم الفتن، وأن الإمهال ليتحقق تمكنه ويلتقطهم هو الصواب.
المطلولات. (والخلافة ثلاثون سنة ثم بعدها ملك وغمارة) لقوله - عليه السلام -[الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصبر ملكا عضوضا]

وقد استشهد علي - رضي الله عنه -[على رأس ثلاثين سنة من وفاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -]، فمعاوية ومن بعده لا يكونون خلفاء، بل كانوا ملوكا وامراء وهذا مشكل، لأن أهل الحل والعقد من الأمة قد كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية وبعض المروانية، كعمر بن عبد العزيز مثلا، ولعل المراد أن الخلافة الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة وميل عن المتابعة تكون ثلاثين سنة وبعدها قد يكون وقد لا يكون.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكا عضوضا) رواه (الترمذي) وغيره. والعضوض - بعبين المهملة - ملك فيه عسف وظلم، قاله صاحب القاموس وغيره.

[قوله] (على راس ثلاثين سنة من وفاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) لم يستشهد علي - رضي الله عنه - على رأسها بل فيها لأن وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ووفاة (علي) سابع عشر رمضان سنة أربعين فهي قبل راس الثلاثين بنحو ستة وإنما تكملت ثلاثين بمدة (الحسن)

ثم الإجماع على أن نصب الإمام واجب، وإنما الخلاف في أنه ه يجب على الله - تعالى - أو على الخلق بدليل سمعي أو عقلي، [والمذهب: أنه يجب على الخلق سمعا، لقوله - عليه السلام - من مات ولم يعرف إمام زمانه

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

- رضي الله عنه - حيث ولي تلك المدة وترك [الأمر] لمعاوية - رضي الله عنه - على أن يكون الأمر له بعد وفاته.

[قوله] (والمذهب: أنه يجب على الخلق سمعا) أي لا على الله ولا على الخلق عقلا فقط، ولا عليهم عقلا وسمعا، خلافا لمن زعم ذلك.

[قول] (من مات يعرف إمام زمانه) رواه (مسلم) بلفظ: (من مات

مات ميتة الجاهلية] ولأن الأمة قد جعلوا أهم المهمات بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - نصب الإمام، حتى قدموه على الدفن وكذا بعد موت كل إمام ولأن كثيرا من الواجبات الشرعية يتوقف عليه، كما أشار إليه بقوله: (المسلمون لا بد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق وإقامة الجمع والأعياد، وقطع المنازعات الواقعة بين العباد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم وقسمة الغنائم) ونحو ذلك من الأمور التي لا يتولاها آحاد الأمة. فإن قيل: لم لا يجوز الاكتفاء بذي شوكة في كل ناحية ومن أين يجب نصب من له الرئاسة العامة؟ قلنا: لأنه يؤدي إلى منازعات ومخاصمات مفضية إلى اختلال أمر الدين والدنيا - كما يشاهد في زماننا هذ - فإن قيل: فليكتف بذي شوكة له الرياسة العامة، إماما كان أو إمام فإن انتظام الأمر يحصل بذل؛ [كما في عهد الأتراك]

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وليس في عنقه مات ميتة الجاهلية) أي نوعا من الموت على طريقة الجاهلية. ثم هذا الدلي وما بعده لمطلق الوجوب وأما أنه لا يجب علينا عقلا ولا على الله - تعالى - أصلا: فلبطلان قاعدة الحن والقبح العقليين وقاعدة الوجوب على الله.

[قوله] (كما في عهد الأتراك) إذ ليس منهم من اتصف بالرئاسة العامة

قلنا: نعم يحصل بعض النظام من أمر الدنيا و [لكن يختل أمر الدين] وهو المقصود الأهم والعمدة العظمى. فإن قيل: فعلى ما ذكر من أن مدة الخلافة ثلاثون سنة يكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين خاليا عن الإمام فتعصي الأمة كلهم وتكون ميتتهم ميتة جاهلية. [قلنا: قد سبق أن المراد الخلافة الكاملة] ولو سلم فلعل بعدها دور الخلافة ينقضي دون دور الإمامة بناء على أن الإمام أعم، لكن هذا الاصطلاح مما لم نجده للقوم بل من الشيعة من يزعم أن الخليفة أعم ولهذا يقولون بخلافة الأئمة الثلاثة دون إمامتهم وأما بعد الخلفاء أعم، ولهذا يقولون بخلافة الأئمة الثلاثة دون إمامتهم وأما بعد الخلفاء العباسية فالأمر مشكل. (ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهرا) ليرجع إليه فيقوم بالمصالح ليحصل

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
لجميع بلاد الإسلام فالمراد: الانتظام بالنسبة إلى عموم رئاستهم لأهل الأقاليم.
[قوله] (لكن يختل أمر الدين) أي لعدم الاجتهاد والاعتماد على سؤال العلماء غير كاف لأنهم ربما اختلفوا لغرض دنيوي أو غيره فلا يحصل الانتظام.
[قوله] (قلنا: قد سبق أن المراد الخلافة الكاملة) أي دون الخلافة الناقصة. وأجيب عن لزوم عصيانهم: بأنه إنما يلزم لو تركوا ذلك عن قدرة واختيار لا عن عجز واضطرار.
ما هو الغرض من نصب الإمام (لا مختفيا) من أعين الناس خوفا من الأعداء وما للظلمة من الاستيلاء. [(ولا منتظرا)] خروجه عند صلاح الزمان وانقطاع موارد الشر والفساد وانحلال نظام أهل الظلم والعناد لا كما زعمت الشيعة، خصوصا الإمامية منهم: أن الإمام الحق بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - علي - رضي لالله عنه - ثم ابنه الحسن ثم أخوه الحسين ثم ابن على زيد العابدين ثم ابنه محمد البارق ثم ابنه جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه [علي الرضى] ثم ابنه [محمد التقي]ُ ثم ابنه [علي االنقي] ثم ابنه الحسن العسكري ثم ابنه

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (منتظرا) - بفتح الظاء - صفة لـ (مختفيا).
[قوله] (على الرضى) بكسر الراء وفتح الضاد
[قوله] (محمد التقي) - بتاء فوقية - من التقوى
[قوله] (على النقي) - بنون - من النقا.

محمد القائم المنتظر المهدي، وقد انتهى خوفا من أعدائه، وسيظهر فيملأ الدنيا قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما ولا امتناع في طول عمره وامتداد أيامه كعيسى والخضر - عليهما السلام - وغيرهما وأنت خبير بأن اختفاء الإمام وعدمه سواء في عدم حصول الأغراض المطلوبة من وجود الإمام وأن خوفه من الأعداء لا يوجب الاختفاء بحيث لا يوجد منه إلا الاسم غاية الأمر أن يوجب اختفاء دعوى الإمامة، كما في حق آبائه الذين كانوا ظاهرين على الناس ولا يدعون الإمامة وأيضا عند فساد الزمان واختلاف الآراء واستيلاء الظلمة احتياج الناس على الإمام أشد وانقيادهم له أسهل. (ويكون من قريش ولا يجوز من غيرهم ولا يختص ببني هاشم وأولاد علي - رضي الله عنه -) يعني يشترط أن يكون الإمام قريشيا، لقوله - عليه السلام -[الأئمة من قريش]،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (الأئمة من قريش) رواه: (الحاكم) و (الطبراني) وغيرهما. ورواه الشيخان بلفظ: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان).

وهذا وإن كان خبر واحد، [لكن لما رواه أبو بكر]- رضي الله عنه - محتجا به على الأنصار ولم ينكره أحد فصار مجمعا عليه لم يخالف فيه غلا الخوارج وبعض المعتزلة، ولا يشترط أن يكون هاشميا أو علويا، لما ثبت بالدليل من خلافة أبي بكر وعمر عثمان - رضي الله عنهم - مع أنهم لم يكونوا من بني هاشم وإن كانوا من قريش فإن قريشا اسم [لأولاد النضر] بن كنانة وهاشم: هو أبو عبد المطلب، جد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (لكن لما رواه أبو بكر) على آخره: أورده الإمام (أحمد) عن (حميد بن عبد الرحمن الحميري) ولفظ (أبي بكر): (لقد علمت يا سعد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال وأنت قاعد: قريش ولاة هذا الأمر، [فبر الناس تبع لبرهم] وفاجرهم تبع لفاجرهم) ز
[قوله] (لأولاد النضر) هو ما قاله الأكثرون وقيل: أولاد فهر بن مالك، وصححه: الحافظ (الدمياطى) وغيره.
فإنه: محمد بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قضي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد

بن عدنان، فالعلوية والعباسية من بني هاشم، لأن العباس وأبا طالب ابنا عبد المطلب وأبو بكر قرشي؛ لأنه ابن أبي قحافة: عثمان بن عامر [بن عمرو بن كعب بن لؤي] وكذا عمر؛ لأنه ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب وكذا عثمان؛ لأنه ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف. (ولا يشترط) في الإمام (أن يكون معصوما) لما مر من الدليل على إمامة أبي بكر [مع عدم القطع بعصمته]، وأيضا الاشتراط هو

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (ابن عمرو بن كعب بن لؤي) فيه سقط: فإن كعبا فيه إنما هو: ابن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي.

[قوله] (مع عدم القطع بعصمته) يعني مع القطع بعدم عصمته فلا تكون العصمة شرطا.

المحتاج إلى الدليل وأما في عدم الاشتراط: فيكفي عدم دليل الاشتراط. احتج المخالف: بقوله - تعالى - {لا ينال عهدي الظالمين} غير المعصوم ظالم، فلا يناله عهد الإمامة. [الجواب: المنع]؛ فإن الظالم من ارتكب معصية مسقطة للعدالة مع عدم التوبة والإصلاح [فغير المعصوم لا يلزم أن يكون ظالما. وحقيقة العصمة: أن لا يخلق الله - تعالى - في العبد الذنب] مع بقاء قدرته واختياره وهذا معنى قولهم: [هي لطف] من الله - تعالى -

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (والجواب: المنع) أي منع كون المعصوم ظالما وأجيب أيضا: بأن المراد بالعهد في الآية: عهد النبوة.

[قوله] (فغير المعصوم لا يكون ظالما) أي لجواز ألا يصدر منه ذنب أصلا أو تصدر منه صغيرة لا تنافي العدالة أو تنافيها لكن تاب قبل ولايته.

[قوله] (وحقيقة العصمة: أن لا يخلق الله - تعالى -[في العبد] الذنب) يعني مآلها وغايتها ذلك وإلا فحقيقتها: ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها كما أشار إليه بعد بقوله: (هي لطف) إلى آخره: وأيضا لو كان

يحمله على فعل الخير ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء ولهذا قال الشيخ أبو منصور - رحمه الله - العصمة لا تزيل المحنة، وبهذا يظهر فساد قول من قال: أنها خاصية في نفس الشخص أو في بدنه يمتنع بسببها دور الذنب عنه، كيف ولو كان الذنب ممتنعا لما صح تكليفه بترك الذنب ولما كان مثابا عليه. (ولا أن يكون أفضل أهل زمانه) لأن المساوي في الفضيلة - بل المفضول - الأقل علما وعملا ربما كان أعرف بمصالح الإمامة ومفاسدها وأقدر على القيام بمواجبها خصوصا إذا كان نصب المفضول أدفع للشر وأبعد عن إثارة الفتنة، ولهذا جعل عمر - رضي الله عنه - الإمامة شورى بين ستة، مع القطع بأن بعضهم أفضل من البعض. فإن قيل: كيف صح جعل الإمامة شورى بين الستة، مع أنه لا يجوز نصب إمامين في زمان واحد. قلنا: غير الجائز هو نصب إمامين مستقلين يجب طاعة كل منهما على الانفراد؛ لما يلزم من ذلك من امتثال أحكام متضادة وأما في الشورى [فالكل بمنزلة إمام واحد]. (ويشترط أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة) أي مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغا؛ إذ ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا، والعبد مشغول بخدمة المولى مستحقر في أعين الناس والنساء ناقصات عقل ودين،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

حقيقتها ما قاله لزم أن يكون غير المعصوم مذنبا.

[قوله] (فالكل بمنزلة إمام واحد) أي لعدم استقلال كل منهم وتحريره: ان معنى جعل الإمامة شورى بينمهم: أن يتشاوروا فينصبوا واحدا منهم، ولا تتجاوز الإمامة ولا التعيين.

والصبي والمجنون قاصران عن تدبير الأمور والتصرف في مصالح الجمهور. (سائسا) أي ملكا للتصرف فيأمور المسلمين بقوة رأيه ورويته ومعونة بأسه وشوكته (قادرا) بعلمه وعدله زكفايته وشجاعته (على تنفيذ الأحكام وحفظ حدود دار الإسلام وإنصاف المظلوم من الظالم) غذ الإجلال بهذه الأمور مخل بالغرض من نصب الإمام. (ولا ينعزل الإمام بالفسق) أي بالخروج عن طاعة الله - تعالى - (والجور) أي الظلم على عباد الله - تعالى - لأنه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين [والسلف قد

كانوا ينقادون لهم والمسطور ف كتب الشافعية]: أن القاضي ينعزل بالفسق، بخلاف

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (والسلف [قد] كانوا ينقادون لهم) إلى آخره: أي امتثالا لما وردت به السنة لخبر الصحيحين: (من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبرا فيموت إلا مات ميتة الجاهلية).

[قوله] (والمسطور في كتب الشافعية) إلى آخره: نبه به على أنه

الإمام والفرق أن في انعزاله ووجوب نصب غيره إثارة الفتنة، لما له من الشوكة بخلاف القاضي، وفي رواية النوادر [عن العلماء الثلاثة]: أنه لا يجوز قضاء الفاسق. وقال بضع المشايخ: إذ قلد الفاسق ابتداء يصح، ولو قلد عدل ينعزل بالفسق، لأن المقلد اعتمد عدالته فلم يرض بقضائه بدونها. وفي فتاوى قاضي خان: أجمعوا على أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى وأنه إذا أخذ القاضي القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

المعتمد عندهم لا ما مر نقله عن (الشافعي) بصيغة (عن).

[قوله] (عن العلماء الثلاثة) هم: (أبو حنيفة)، وصاحباه.

(وتجوز الصلاة خلف كل بر فاجر) لقوله - صلى الله عليه وسلم -[صلوا خلف كل بر فاجر] لأن علماء الأمة كانوا يصلون خلف الفسقة وأهل الأهواء والمبتدع من غير نكير. وما نقل عن بعض السلف من المنع عن الصلاة خلف الفاسق والمبتدع فمحمول على الكراهة، إذ لا كلام في كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع وهذا إذا لم يؤد الفسق أو البدعة إلى حد الكفر، وأما إذا أدى فلا كلام في عدم جواز الصلاة. ثم المعتزلة وإن جعلوا الفاسق غير مؤمن، لكنهم يجوزون الصلاة خلفه لما أن شرط الإمامة عندهم عدم الكفر، لا وجود الإيمان بمعنى التصديق والإقرار والأعمال حميعا. (ويصلي على كل بر فاجر) إذا مات على الإيمان للإجماع ولقوله - عليه السلام -[لا تدعوا الصلاة على من مات من أهل القبلة].

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (صلوا خلف كل بر وفاجر) رواه (أبو داود) بلفظ: (الصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر) رواه (الدارقطني) بمعناه وقال: (مكحول) لم يلق (أبا هريرة).

[قوله] (لا تدعوا الصلاة على من مات من أهل القبلة) رواه (الدارقطني)

فإن قيل: أمثال هذه المسائل إنما هي من فروع الفقه فلا وجه لإيرادها في أصول الكلام، وإن أراد أن اعتقاد حقية ذلك واجب؛ وهذا من الأصول فجميع مسائل الفقه كذلك. قلنا: إنه لما فرغ من مقاصد علم الكلام من مباحث: الذات والصفات والأفعال والمعاد والنبوة [والإمامة] على قانون أهل الإسلام، وطريق أهل السنة والجماعة حاول التنبيه على نبذ من المسائل التي يتميز بها أهل السنة من غيرهم مما خالف فيه المعتزلة أو الشيعة أو الفلاسفة أو الملاحدة أو غيرهم من أهل البدع والأهواء سواء كانت تلك المسائل من فروع الفقه أو غيرها من الجزئيات المتعلقة بالعقائد.

(ويكف عن ذكر الصحابة إلا بخير) لما روي في الأحاديث

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

وغيره بلفظ: (صلوا على من قال: لا إله لا الله).

[قوله] (والإمامة) عدها من مقاصد علم الكلام والتحقيق أنها من مباحث الفقهيات لكن لما شاع بين الناس اعتقادات فاسدة تفضي على رفض كثير من القواعد الإسلامية ونقض بعض القواعد الدينية، ألحقت تلك المباحث بالكلام وجعلت منن مقاصده صونا للأئمة عن طعن المبتدعة.

# ٧٢ الصحابة

الصحابة من مناقبهم ووجوب الكف عن الطعن فيهم، لقوله - عليه السلام -[لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه. ولقوله - عليه السلام - أكرموا أصحابي فإنهم خياركم. ولقوله

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[الصحابة]

[قوله] (لا نسبوا أصحابي) إلى آخره: رواه الشيخان وغيرهما. و (النصيف) - بفتح النون وكسر الصاد المهملة - لغة في النصف. وعورض الحديث بحديث: (يأتي على الناس زمان يكون للعامل منهم أجر خمسين منكم)، ومن الأعمال: الإنفاق فيكون أهل ذلك الزمان أفضل.

وأجيب: بأن الأعمال مخصوصة بغير الإنفاق لعزته في ذلك الزمان وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعزتهما في هذا الزمان.

[قوله] (أكرموا أصحابي فإنهم خياركم) هو طرف من حديث رواه (النسائي) بسند صحيح ولفظه: (أكرموا أصحابي فإنهم خياركم ثن الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب حتى إن الرجل ليحلف

-عليه السلام - الله الله في أصحابي]، لا تتخذوهم غرضا من بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله فيوشك أن يأخذه. ثم في مناقب كل من: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن والحسين وغيرهم من أكابر الصحابة أحاديث صحيحة، وما وقع بينهم من المنازعات والمحاربات فله محامل وتأويلات فسبهم والطعن فيهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر، كقذف عائشة - رضي الله عنها - وإلا فبدعة وفسق. وبالجملة: لم ينقل عن السلف المجتهدين والعلماء الصالحين جواز اللعن على معاوية

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

ولا يستخلف ويشهد ولا يستشهد إلا من سره بحبوحة الجنة فيلزم الجماعة فإن الشيطان مت الواحد وهو من الاثنين أبعد، ولا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن).

[قوله] (الله الله في أصحابي) إلى آخره: رواه الإمام (أحمد) بسند حسن أو صحيح و (الترمذي) وقال: غريب.

وأعوانه لأن غاية أمرهم: البغي والخروج عن طاعة الإمام الحق، وهو لا يوجب اللعن، وإنما اختلفوا في يزيد بن معاوية حتى ذكر في الخلاصة وغيرها: أنه لا ينبغي اللعن عليه ولا عل الحجاج لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن لعن المصلين ومن كان من أهل البلة، وما نقل من لعن النبي - عليه السلام - لبعض من أهل القبلة، فلما أنه يعلم من أحوال الناس ما لا يعلمه غيره، وبعضهم أطلق اللعن عليه، [لما أنه كفر حين أمر بقتل الحسين - رضي الله عنه - واتفقوا على جواز اللعن على من قتله) أو أمر به أو

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (لما أنه كفر حين أمر بقتل الحسين) قال الإمام (الغزالي): لم يثبت أن (يزيد) أمر بقتل (الحسين)؟

[قوله] (واتفقوا على جواز اللعن على من قتله) أي على جواز اللعن

أجازه أو رضي به، والحق أن رضا يزيد بقتل الحسين واستبشاره بذلك وإهانة أهل بيت النبي - عليه السلام - مما تواتر معناه، وإن كان تفاصيلها آحادا وأعوانه. (ونشهد بالجنة للعشر المبشرين الذين بشرهم النبي - صلى الله عليه وسلم -) بالجنة، حيث قال النبي - عليه السلام -[أبو بكر في الجنة] وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة وسعد بن أبي وقاص في الجنة وسعيد بن زيد في الجنة وأبو عبيدة ابن الجراح في الجنة. وكذا نشهد بالجنة لفاطمة والحسن والحسين، لما روي في الحديث الصحيح:

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

على وجه العموم دون تعيين لأحد لكن خالف الشارح فجوزه على المعين حيث جوزه على (يزيد) لما ثبت عنده بقوله: (والحق) إلى آخره و (على) الثانية متعلقة باللعن لتضمنه معنى الإيقاع.
[قوله] (بل في إيمانه) أي بل لا يتوقف في عدم إيمانه بقرينة ما بعده وما قبله.
[قوله] (أبوبكر في الجنة) إلى آخره رواه (الترمذي) وقال: حسن صحيح.
أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة وأن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة. وسائر الصحابة لا يذكرون إلا بخير ويرجى لهم أكثر مما يرجى لغيرهم من المؤمنين. [ولا نشهد بالجنة أو النار لأحد بعينه] بل نشهد بأن المؤمنين من أهل الجنة والكافرون من أهل النار.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ولا نشهد بالجنة والنار لأحد بعينه) أي ممن لم يعلم موته على الكفر ولم يرد فيه نص خاص بأنه من أهل الجنة. أما من علم موته كافرا كأبي جهل وغيره من قتلى المشركين فيشهد له بالنار. ومن ورد فيه نص خاص أنه من أهل الجنة، فيشهد له بها، كـ (عبد الله بن عمرو بن حرام) والد (جابر). وغيره ممن استشهد بأحد وهم سبعون رجلا.

## ٧٣ المسح على الخفين

(ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر) لأنه وإن كان زيادة على الكتاب، لكنه ثابت بالخبر المشهور، وسئل علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عن المسح على الخفين فقال: جعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مدته ثلاثة أيام ولياليهن للمسافرين ويوما وليلة للمقيم، [وروى أبو بكر] عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة، إذا تظهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما، وقال الحسن البصري - رضي الله عنه - أدركت سبعين نفرا من الصحابة - رضي الله عنهم - يرون المسح على الخفين، ولهذا قال أبو حنيفة - رحمه الله - ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه دليل مثل ضوء النهار وقال الكرخي: إني أخاف الكفر على من لا يرى

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[المسح على الخفين]
[قوله] (وروى أبوبكر) كذا في النسخ وفي بعضها: وصفة بالصديق وهو سهو وصوابه: أبو بكرة - بزيادة الهاء - وهو: (نفيع بن الحارث)، روى حديثه (الترمذي) وغيره وصححه (الخطابي).

## ٧٤ حكم نبيذ التمر

المسح على الخفين، لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر، وبالجملة: من لا يرى المسح على الخفين فهو من أهل البدعة، حتى سئل أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن أهل السنة والجماعة فقال: أن تحب الشيخين، ولا تطعن في الختنين، وتمسح على الخفين.
(ولا نحرم نبيذ التمر)، وهو أن ينبذ تمر أو زبيب في الماء، فيجعل في إناء من الخزف، فيحدث فيه لذغ، كما للفقاع. [فكأنه نهى عن ذلك] في بداء الإسلام لما كانت الجرار أواني الخمور [ثم نسخ]. فعدم تحريمه [من قواعد أهل السنة] والجماعة، خلافا للروافض،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[حكم نبيذ التمر]
[قوله] (وكأنه نهى عن ذلك) أي عن النبيذ، وحديث النهي عنه: رواه (مسلم) وغيره، بلفظ: (أنه - صلى الله عليه وسلم - حرم نبيذ الجر).

[قوله] (ثم نسخ) أي بحديث رواه: (مسلم) وغيره.
[قوله] (من قواعد أهل السنة) أي أكثرهم، فقد ذهب بعضهم إلى

## ٧٥ الولاية والنبوة والتكليف

وهذا بخلاف ما إذا اشتد فصال مسكرا، فإن القول بحرمة قليله وكثيره مما ذهب إليه كثير من أهل السنة والجماعة.
(ولا يبلغ الوالي درجة الأنبياء) لأن الأنبياء معصومون مأمونون عن خوف الخاتمة، مكرمون بالوحي ومشاهدة الملك، مأمورون بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام بعد الاتصاف بكمالات الأولياء، فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الوالي أفضل من النبي كفر وضلال، [نعم قد يقع تردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية]، بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبتين، وأنه أفضل من الوالي الذي ليس بنبي.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
حل القليل فقط.
[الولاية والنبوة والتكليف]
[قوله] (نعم: يقع التردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية) أي في أن نبوة النبي أفضل، أو ولايته؟ فالأول: ينظر إلى ما في النبوة من معنى الوساطة بين الجانبين، والقيام بمصالح ... الخلق في الدارين، مع شرف مشاهدة الملك. والثاني: إلى ما في الولاية من معنى القرب والاختصاص الذي هو غاية أمر النبي من الكمال والاستغراق في معرفة جلال الله -تعالى-.
(ولا يصل العبد) مادام بالغا عاقلا (إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي) لعموم الخطابات الواردة في التكاليف، ولعموم الخطابات الواردة في التكاليف، وإجماع المجتهدين على ذلك، وذهب بعض المباحيين إلى: أن العبد إذا بلغ غاية المحبة وصفا قلبه واختار الإيمان على الكفر من غير نفاق سقط عنه الأمر والنهى، ولا يدخله الله-تعالى-النار بارتكاب الكبائر، وبعضهم: إلى أنه يسقط عنه العبادات الظاهرة من الصلاة والصوم والزكاة والحج وغير ذلك، وتكون عبادته التفكر، وهذا كفر وضلال؛ فإن أكمل الناس في المحبة والإيمان: هم الأنبياء، خصوصا حبيب الله-تعالى-مع أن التكاليف في حقهم أتم وأكمل، وأما قوله - عليه السلام -[إذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب] فمعناه: أنه عصمه من الذنوب فلم يلحقه ضررها.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (إذا أحب الله عبدا) إلى آخره: رواه (القشيري) من رواية أنس، بلفظ: (التائب من الذنب كم لا ذنب له، وإذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب).

## ٧٦ ظواهر الكتاب والسنة

(والنصوص) من الكتاب والسنة تحمل (على ظواهرها) ما لم يصرف عنها دليل قطعي؛ كما في الآيات التي يشعر ظواهرها بالجهة والجسمية ونحو ذلك. [لا يقال: ليست هذه من النص]، بل من المتشابه. لأن نقول: المراد بالنص ههنا ليس ما يقابل الظاهر والمفسر والمحكم، بل ما يعم أقسام النظر، على ما هو المتعارف، (فالعدول عنها) أي عن الظواهر (إلى معان يدعيها أهل الباطن): وهم الملاحدة؛ وسموا الباطنية؛ لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها، بل لها معان باطنة لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذلك: نفي الشريعة بالكلية

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[ظواهر الكتاب والسنة]

[قوله] (لا يقال: هذه ليست من النص) إلى آخره: هذا السؤال وجوابه يستدعيان معرفة تقسيم اللفظ إلى: محكم ومفسر ونص وظاهر ومقبلاتها وهو مفصل في أصول الحنفية وحاصله: أن اللفظ إذا ظهر المراد منه: فإن لم يحتمل النسخ: فمحكم وإلا فإن لم يحتمل التأويل: فمفسر وإلا خفي لعارض: نخفي أو لنفسه وأدرك عقلا: فمشكل أو نقلا: فمجمل أو لم يدرك أصلا: فمتشابه.

(إلحاد وكفر) أي ميل وعدول عن الإسلام واتصال واتصاف بكف، لكونه تكذيبا للنبي - عليه السلام - فيما علم مجيئه به بالضرورة وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص محمولة على ظواهرها [مع ذلك ففيها إشارات خفية] إلى دقائق تتكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة، فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان. (ورد النصوص) بأن ينكر الأحكام التي دلت عليها النصوص القطعية من الكتاب والسنة، كحشر الأجساد مثلا (كفر) لكونه تكذيبا صريحا لله - تعالى - ورسوله - عليه السلام - فمن قذف عائشة بالزنا كفر.

(واستحلال المعصية) صغيرة كانت أو كبيرة (كفر) إذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي، وقد علم ذلك فيما سبق (واالاستهانة بها كفر، والاستهزاء على الشريعة كفر) لأن ذلك من أمارت التكذيب وعلى هذه الأصول يتفرع ما ذكر في الفتاوى: من أنه إذا اعتقد الحرام حلالا:

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله]_ومع ذلك ففيها إشارات خفية) إلى آخره: أي كما يقال في قوله - تعالى - {إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها} أي مع إرادة الظاهر: يشير على أن محبة الله - تعالى - إذا دخلت قلب عبد استولت عليه فلم تدع لغيرها فيه مدخلا بل أفسدته عن جميع ما عداها وجعلت أعزة ما كان فيه قبلها أذلة.

## ٧٧ التكفير

[فإن كان حرمته لعينه] وقد ثبت بدليل قطعي يكفر، وإلا فلا، بأن تكون حرمته لغيره، أو ثبت بدليل ظني، [وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره] فقلا: من استحل حراما قد علم في دين النبي - عليه السلام - تحريمه، كنكاح ذوي المحارم، أو شرب الخمر، أو أكل ميتة أو دما أو لحم خنزير من غير ضرورة، فكافر وفعل هذه الأشياء بدون الاستحلال فق، ومن استحل شرب النبيذ إلى أن يسكر كفر، أما لو قال لحرام: هذا حلال لترويج السلعة أو بحكم الجهل: لا يكفر ولو تمنى أن لا يكون الخمر حراما أو لا يكون صوم رمضان فرضا، لما يشق عليه: لا يكفر بخلاف ما إذا تمنى أن لا يحرم الزنا وقتل النفس بغير حق [فإنه يكفر]، لأن حرمة هذه الأشياء ثابتة في جميع الأديان موافقة للحكمة: من أراد

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[التكفير]

[قوله] (فإن كان حرمته لعينه) أي منشأ حرمته: عين المحل الذي تعلق به الفعل، كأكل الميتة، والزنا، بخلاف نكاح المحارم فإن تحريمه لحرمتهن.

[قوله] (وبعضهم لم يفرق بين: الحرام لعينه ولغيره) هو الموافق لمذهب (الشافعي).

[قوله] (فإنه يكفر) أي عند الحنفية وأما عند الشافعية فلا يكفر ما

الخروج عن الحكمة فقد أراد أن يحكم الله - تعالى - بما ليس بحكمة، وهذا جهل منه بربه، وذكر الإمام السرخسي في كتاب الحيض: انه لو استحل وطء امرأته الحائض يكفر، وفي النوادر عن محمد - رحمه الله - أنه لا يكفر، [وهو الصحيح] وفي استحلاله اللواطة بامرأته لا يكفر على الاصح، ومن وصف الله بما لا يليق أو سخر باسم من أسمائه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده ووعيده: يكفر وكذا لو تمنى أن لا يكون نبي من الأنبياء على قصد استخفاف أو عداوة وكذا لو ضحك على وجه الرضا لمن تكلم بالكفر، [وكذا لو جلس] على مكان مرتفع وحوله جماعة يسالونه ويضحكونه ويضربونه بالوسائد: يكفرون جميعا وكذا لو أمر رجلا أن يكفر بالله، أو عزم على

أن يأمره بكفر، وكذا لو أفتى لامرأة بالكفر لتبين من زوجها [وكذا لو قال عند شرب الخمر أو الزنا: بسم الله]

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
لم ينو معه ما يقضي الكفر.
[قوله] (وهو الصحيح) الأوجه: قول (السرخسي) لأن تحريم ذلك مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة.
[قوله] (وكذا لو جلس) على آخره: الصواب من مذهب (الشافعي): أنهم لا يكفرون.
[قوله] (وكذا لو قال عند شرب الخمر أو الزنا: بسم الله) أي فيكفر،

وكذا إذا صلى لغير القبلة، أو بغير طهارة متعمدا: يكفر وإن وافق ذلك القبلة وكذا لو أطلق كلمة الكفر استخفافا اعتقادا، إلى غير ذلك من الفروع. [واليأس من الله - تعالى - كفر] لأنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون، [والأمن من الله - تعالى - كفر] إذ لا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون. [فإن قيل: الجزم بأن العاصي يكوم في النار] يأس من الله - تعالى - وبأن المطيع يكون في الجنة: أمن من الله؛ فيلزم أن يكون المعتزلي كافرا؛ مطيعا كان أو عاصيا؛ لأنه إما آمن أو آيس ومن قواعد أهل

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
والصواب أنه لا يكفر.
[قوله] (واليأس من الله - تعالى - كفر، لأنه لا ييأس من روح الله - تعالى - إلا القوم الكافرون، والأمن من الله - تعالى - كفر) إلى آخره: جرى الحنفية على ظاهر الآيتين وجرى (الشافعي) على أن ذلك من الكبائر دون التكفير بها، لكن محله فيمن استبدل العفو عن ذنوبه لعظمها استبعادا قارب به حد اليأس وفيمن غلب عليه حد الرجاء غلبة قارب بها حد الأمن من المنكر أما من كان يأسه فنكار سعة الرحمة ذنوبه وأمنه لاعتقاد أ لا مكر فظاهر أن كلا منهما كافر وعليه تحمل الآيتان.
[قوله] (فإن قيل: الجزم بأن العاصي يكون في النار) إلى آخره: أي على تقدير كون الجازم عاصيا أو مطيعا بقرينة كلامه بعد.

السنة: أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة. قلنا: هذا ليس بيأس ولا أمن، لأنه على تقدير العصيان لا ييأس أن يوفقه الله تعالى للتوبة والعمل الصالح، وعلى تقدير الطاعة ى يأمن أن يخذله الله فيكتسب المعاصي، وبهذا يظهر الجواب عما قيل: إن المعتزلي إذا ارتكب كبيرة لزم أن يصير كافرا، ليأسه من رحمة الله - تعالى - ولاعتقاده أنه ليس بمؤمن، وذلك لأنا لا نسلم أن اعتقاد استحقاقه النار يستلزم الياس، وأن اعتقاد عدم إيمانه، المفسر بمجموع التصديق والإقرار والأعمال؛ بناء على أن انتفاء الأعمال يوجب الكفر، [هذا: والجمع بين قولهم: لا يكفر أحد من أهل القبلة] وقولهم: يكفر من قال بخلق القرآن واستحالة الرؤية أو سب الشيخين أو لعنهما وأمثال ذلك مشكل.
[(وتصديق الكاهن بما يخبر به عن الغيب كفر)]؛ لقوله

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (هذا والجمع بين قولهم: لا يكفر أحد من أهل القبلة) إلى آخره: القول بأنه لا يكفر أحد من أهل القبلة هو قول (الأشعري) وبعض أتباعه ومحله في المسائل الاجتهادية أما من أنكر شيئا من ضروريات الدين فلا نزاع في تكفيره. والبعض الآخر منهم خالفوا فكفروا المعتزلة والشيعة في بعض المسائل وعليه فلا حاجة على الجمع والإشكال إنما يأتي على (الأشعري) ومن تبعه.
[قوله] (وتصديق الكاهن بما يخبر به عن الغيب كفر) أي وإن وقع ما

-عليه السلام - من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد - عليه السلام - والكاهن: هو الذي يخبر عن الكوائن في المستقبل الزمان ويدعي معرفة الأسرار [ومطالعة علم الغيب] وكان نفي العرب كهنة يدعون معرفة الأمور فنهم من كان يزعم أن له [رئيا] من الجن [وتابعة] تلقى إليه إذا ادعى العلم بالحوادث الآتية [فهو مثل الكاهن] وبالجملة: العلم بالغيب أمر تفرد الله - تعالى - لا سبيل إليه للعباد إلا بإعلام منه - تعالى - وإلهام بطريق المعجزة أو الكرامة أو إرشاد إلى استدلال بأمارات

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
أخبر مثلما أخبر لأن الأمارات وإن دلت في نفسها على ما أخبر به فقد نسخ الاستدلال بها وكونها أمارات كما قاله (الحكيم الترمذي).
[قوله] (مطالعة علم الغيب) أي بفهم أعطيه أو بإلقاء الجن.
[قوله] (رئيا) - بفتح الراء - وكسر الهمزة وتشديد الياء التحتية - أي جنيا يتراءى له، أي يظهر له بحث يراه. [قوله] (تابعة) عطف على (رئيا).
[قوله] (فهو مثل الكاهن) أي في أنه كفرز

## ٧٨ تابع شيئية المعدوم

فيما يمكن ذلك فيه ولهذا ذكر في الفتاوى: أن قول القائل عند رؤية [هالة القمر] يكون المطر مدعيا علم الغيب لا بعلامة: كفر والله أعلم.
(والمعدوم ليس بشيء) إن أريد بالشيء: الثالث المتحقق، على ما ذهب إليه المحققون من أن شيئية [تساوي الوجود]، والعدم

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (ماهلة القمر) قال (الجوهري): الهالة: الدارة حول القمر.
[تابع شيئية المعدوم]
[قوله] (تساوي الوجود) في نسخة: (تساق) - بالقاف - والمعنى واحد في أن الشيء مرادف للموجود فيوافق ما قاله الشارح أول الكتاب فإن حمل التساوي على التساوي في الصدق والتساوي على التساوي في المفهوم فالمعنى مختلف لكنه يخالف ما قاله أول الكتاب.

## ٧٩ الدعاء

يرادف النفي وهذا حكم ضروري لم ينازع فيه إلا المعتزلة القائلون بأن المعدوم الممكن ثابت في الخارج وإن اريد أن المعدوم لا يسمى شيئا، فهو بحث لغوي مبني على تفسير الشيء أنه الموجود أو المعدوم أو ما يصح أن يعلم أو يخبر عنه فالمرجع إلى النقل وتتبع موارد الاستعمال.
(وفي دعاء الأحياء للأموات وتصديقهم) أي تصديق الاحياء (عنهم) أي عن الأموات (نفع لهم) أي للأموات، خلافا للمعتزلة تمسكا: بأن القضاء لا يتبدل وكل نفس مرهونة بما كسبت والمرء مجري بعمله لا بعمل غيره، ولنا: ما ورد في الاحاديث الصحاح من الدعاء للأموات، خصوصا في صلاة الجنازة، وقد توارثه السلف فلم لم يكن للأموات نفع فيه لما كان له معنى، قال - صلى الله عليه وسلم -[ما من ميت تصلي عليه أمة]

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[الدعاء]
[قوله] (ما من [ميت] تصلي عليه أمة) إلى آخره: رواه (مسلم) وغيره.
من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا له، [وعن سعد بن عبادة] أنه قال: يا رسول الله إن أم سعد ماتت فأي الصدقة أفضل؟ قال: الماء فحفر بئرا، وقال: هذه لأم سعد وقال - صلى الله عليه وسلم -[الدعاء يرد البلاء والصدقة تطفئ غضب الرب]،

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وعن سعد بن عبادة) إلى آخره: رواه (أبو داود) وغيره.

[قوله] (الدعاء يرد البلاء والصدقة تطفئ غضب الرب) روى الأول: (الطبراني) وغيره بلفظ: (لا يغني عن قدر والدعاء ينفع مما نزل ومما ينزل، وإن البلاء لينزل فيلقاه الدعاء فيجتمعان إلى يوم القيامة). وروى الثاني: (الترمذي) وغيره بلفظ: (إن صدقة السر تطفئ وقال - عليه السلام -[إن العالم والمتعلم] إذا مرا على قرية فإن الله يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما. والأحاديث والآثار في هذا الباب أكثر من أن تحصى. (والله - تعالى - يجيب الدعوات ويقضي الحجابات) لقوله - تعالى -: }ادعوني أستجب لكم{ ولقوله - عليه السلام -[يستجاب للدعاء ما لم يدع بإثم] أو قطعية رحم ما لم يستعجل ولقوله - عليه السلام -: [إن ربكم حيي كرين] يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
غضب الرب)
[قوله] (إن العالم والمتعلم) على آخره: لم أره.
[قوله] (يستجاب للعبد ما لم يعد بإثم) إلى آخره: رواه (مسلم) بلفظ: (لا يزال يستجاب للعبد) ورواه (البخاري) بلفظ: (يستجاب لأحدكم ما لم يجعل يقول: دعوت فلم يستجب لي).
[قوله] (إن ربكم حيب كريم) إلى آخره: رواه (أبو داود) و (النسائي)

يردهما صفرا. واعلم أن العمدة في ذلك: صدق النية، [وخلوص لطوية] وخضور القلب، لقوله - عليه السلام -[ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة] واعلموا أن الله لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه. واختلف المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال: يستجاب دعاء الكافر، فمنعه الجمهور، لقوله - تعالى - }وما دعاء الكافرين إلا في ضلال{ و لأنه لا يدعوا الله، لأنه لا يعرفه ولأنه وإن أقر به، فلما وصفه بما لا يليق به، فقد نقض إقراره وما روي في الحديث: من أن [دعوة المظلوم]

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
وغيرهما. [قوله] (وخلوص الطوية) أي الباطن.
[قوله] (اعدوا الله وأنت موقنون بالإجابة) إلى آخره: رواه (الترمذي) و (الحاكم) 'ن أبي ذر، بلفظ: (قلت: يا رسول الله ما كانت صحف إبراهيم؟ قال: كانت أمثالا كلها] ها الملك المسلط المبتلى المغرور إني لم أبعثك لتجمع الدنيا بعضها على بعض ولكني بعثتك لترد عني دعوة المظلوم فإني لا أردها ولو كانت من كافر).

وإن كان كافرا تستجاب، فمحمول على كفران النعمة [وجوزه بعضهم]، لقوله - تعالى = حكاية عن إبليس: }رب فأنظرني إلى يوم يبعثون{ فقال الله - تعالى -: }فأنك من المنظرين{ وهذا إجابة وإليه ذهب أبو القاسم الحكيم السمرقندي وأبو النصر الدبوسي وقال الصدر الشهيد: وبه يفتى.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (وجوزه بعضهم) هو ن=مقتضى قول الشافعية أن أهل الذمة لا يمنعون من الخروج إلى الاستسقاء لأن فضل الله واسع يعم البر والفاجر، والمؤمنون والكافر. ووفق بعضهم بين الآية والحديث: بأن الإجابة في أمور الدنيا وعدمها في أمور الآخرة.
** ** **

## ٨٠ أشراط الساعة

(وما أحبر به النبي - صلى الله عليه وسلم - من أشراط الساعة) أي علاماتها (من: خروج الدجال ودابة الأرض، ويأجوج ومأجوج ونزول عيسى - عليه السلام - من السماء وطلوع الشمس من مغربها: فهو حق) لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق، [قال حذيفة بن أسيد الغفاري: اطلع رسول الله علينا] ونحن نتذاكر فقال: ما تذاكرون؟ قلنا: نذكر الساعة، قال: إنها لن تقوم حتى تورا قبلها عشر

آيات فذكر: الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم، ويأجوج ومأجوج وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، آخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشهم. والأحاديث الاصحاح في هذه الأشراط كثيرة جدا، فقد روى أحاديث وآثار في تفاصيلها وكيفياتها فتطلب من كتب التفسير والسير والتاريخ.
.........................

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[أشراط الساعة]

[قوله] (قال حذيفة بن أسيد الغفاري) أسيد - بفتح الهمزة وكسر المهملة والغفاري: بكسر المعجمة وبفاء نسبة على غفار، قبيلة (أبي ذر).

[قوله] (اطلع النبي - صلى الله عليه وسلم - علينا) إلى آخره: رواه (مسلم) وغير÷.

## ٨١ الاجتهاد في العقليات والشرعيات

(والمجتهد) في العقليات والشرعيات [الأصلية والفرعية] (قد يخطئ ويصيب) وذهب بعض الاشاعرة والمعتزلة إلى أن كل مجتهد في المسائل الشرعية الفرعية التي لا قاطع فيها مصيب، وهذا الاختلاف مبني على اختلافهم في أن الله - تعالى - في كل حادثة حكما معينا، أم حكمه المسألة الاجتهادية ما أدى إليه رأي المجتهد، رأي المجتهد وتحقيق هذا المقام: أن المسألة الاجتهادية إما أن لا يكون الله - تعالى - فيها حكم معين قبل اجتهاد المجتهد، أو يكون وحينئذ [إما ألا يكون الله - تعالى - عليه دليل] أو يكون وذلك الدليل: إما قطعي أو ظني، فذهب على كل احتمال جماعة، والمختار: أن الحكم معين، وعليه دليل ظني إن وجده المجتهد أصاب وإن فقده أخطأ والمجتهد غير مكلف بإصابته؛ لغموضه

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[الاجتهاد في العقليات والشرعيات]

[قوله] (الأصبية) راجع إلى (العقليات) أي الاعتقاديات: كحدوث العالم، وثبوت الباري وصفاته وبعثة الرسل. كما أن قوله: (والفرعية) راجع إلى (الشرعيات) وحكم الخطإ في الاعتقاديات يخالف حكمه في غيرها، فالمخطئ فيها آثم أو كافر وفي غيرها مأجور.

[قوله] (إما أن لا يكون [من الله - تعالى] عليه دليل) أي بل هو كدفين يصادفه من شاء الله - تعالى -.

وخفائه فلذلك كان المخطئ معذورا؛ بل مأجورا فلا خلاف على هذا المذهب في أن المخطئ ليس بآثم وإنما الخلاف في أنه مخطئ ابتداء وانتهاء؛ أي بالنظر في الدليل والحكم جميعا، وإليه ذهب بعض المشايخ وهو مختار الشيخ وأبو منصور أو انتهاء فقط؛ أي بالنظر إلى الحكم، حيث أخطأ فيه، وإن أصاب في الدليل حيث أقامه على وجهه مستجمعا لشرائطه وأركانه فأتى بما كلف به من الاعتبارات وليس عليه في الاجتهادات إقامة الحجة القطعية التي مدلولها حق ألبتة. والدليل على أن المجتهد قد يخطئ وجوه: الأول: قوله - تعالى - {ففهمناها سليمان} [والضمير للحكومة أو الفتيا] ولو كان كل من الاجتهادين صوابا لما كان لتخصيص سليمان بالذكر جهة؛ لأن كلا منهما قد أصاب الحكم حينئذ وفهمه. والثاني: الأحاديث والآثار الدالة على ترديد الاجتهاد بين الصواب والخطإ؛ بحيث صارت متواترة المعنى،

•-------------------------------•

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (والضمير للحكومة أو الفتيا) قصتهما: ما روى أن غنم قوم أفسدت زروع جماعة ليلا فأمر (داود) بالغنم لصاحب الحرث، فقال (سليمان) - وهو بان إحدى عشرة سنة - غير هذا أرفق بالفريقين تدفع الغنم على أهل الحرث، فينتفعون بألبانها وأولادها وشعورها والحرث إلى أرباب الغنم يقومون عليه حتى يعود إلى ما كان ثم يترادان.

قال - عليه السلام -[إن أصبت فلك عشر حسنات وإن أخطأت فلك حسنة، وفي الحديث آخر]: جعل للمصيب أجرين وللمخطئ

أخرا واحدا. [وعن ابن مسعود]: إن أصبت فمن الله وإلا فمني ومن الشيطان. وقد اشتهر تخطئة الصحابة بعضهم بعضا في الاجتهادات.
الثالث: أن قياس مظهر لا مثيب فالثالث بالقياس ثابت بالنص معنى.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[قوله] (إن أصيبت فلك عشر حسنات) إلى آخر: رواه الإمام ((أحمد) بلفظ: (إن أصبت القضاء فلك عشر أجور وإن أنت اجتهدت فأخطأت فلك حسنة).
[قوله] (وفي الحديث آخر) إلى آخره: رواه الشيخان بلفظ: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر).
[قوله] (وعن ابن مسعود) إلى آخره: (النسائي) وغيره عن (غبراهيم النخعي) قال: أي عبد الله في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها ثم مات قبل أن يدخل بها؟ قال: سأجتهد لكم رأيي فإني يك صوابا فمن الله وإن
[وقد أجمعوا على أن الحق فيما ثبت بالنص واحد لا غير. الرابع: أنه لا تفرقة في العمومات الواردة في شريعة النبي - صلى الله عليه وسلم - بين الأشخاص]، فلو كان كل مجتهد مصيبا: لزم اتصاف الفعل الواحد بالمتنافيين من: الحظر والإباحة أو الصحة والفساد أو الوجوب وعدمه وتمام تحقيق هذه الأدلة والجواب عن تمسكات المخالفين يطلب من كتابنا: التلويح في شرح التنقيح.

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
يك خطأ فمن قبل رأيي لها صدقة نسائها لا كس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث).
[قوله] (وقد أجمعوا على أن الحق فيما ثبت بالنص واحد لا غير) أي كما أن الحق فيما ثبت بالقياس أو الإجماع واحد لا غير وانما اقتصر على النص، لأنه الأصل. [وقوله] (الرابع: أنه لا تفرقة في العمومات الواردة في شريعة نبينا - ليه السلام - بين الأشخاص) أي بل دخول كل منهم فيها على السواء.

# ٨٢ التفاضل بين البشر ورسل الملائكة

[(ورسل البشر] أفضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة أفضل من عامة البشر وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة) أما تفضيل رسل الملائكة على عامة البشر فالإجماع؛ [بل بالضرورة] وأما تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة وعامة البشر على عامة الملائكة فلوجوه: [الأول: أن الله - تعالى - أمر الملائكة بالسجود لآدم على وجه التعظيم والتكريم]؛ بدليل قوله - تعالى - حكاية: {أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ} [الإسراء: ٦٢]، {أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ} [الأعراف: ١٢] ومقتضى الحكمة الأمر للأدنى

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري
[التفاضل بين البشر ورسل الملائكة]
[قوله] (ورسل البشر) عبر بالرسل دون الأنبياء الذين هم أهم منن الرسل على المشهور لأن الرسل والنبي عنده متساويان - كما مر - وإنما خص الرسل عناية، لمقابلة رسل البشر برسل الملائكة.
[قوله] (بل بالضرورة) أي الشريعة لتوتر أمر تفضيلهم فقطع به لشهرة أدلته كقوله - تعالى - {بل عباد مكرمون} الآية.
[قوله] (الأول أن الله - تعالى - أمر الملائكة بالسجود لآدم على وجه التعظيم والتكريم) أي لا على وجه التقرب لله - تعالى - ليكون السجود له - تعالى - وآدم كالقبلة ولا على وجه التحية فقط، ليكون قائما مقام السلام في عرفنا. ومثل ذلك يقال في الوجه الثاني لأن سوق الآية فيه يدل على أن الغرض: إظهار ما خفي عليهم من أفضلية آدم - عليه السلام - ودفع ما توهموا فيه من النقصان.
بالسجود للأعلى دون العكس. الثاني: أن كل واحد من أهل اللسان يفهم من قوله - تعالى - {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} [البقرة: ٣١] الآية: أن القصد منه إلى تفضيل آدم على الملائكة وبيان زيادة علمه واستحقاقه التعظيم والتكريم. الثالث: قوله - تعالى -: {إِنَّ

اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ} [آل عمران: ٣٣]، والملائكة من جملة العالم [وقد خص من ذلك] بالإجماع عدم تفضيل عامة البشر على رسل الملائكة فبقي معمولا به فيما عدا ذلك، [ولا خفاء في أن هذه المسألة ظنية] يكتفي فيها بالأدلة الظنية. الرابع: أن الإنسان يحصل الفضائل والكمالات العلمية والعملية مع وجود العوائق والموانع من الشهوة والغضب، وسنوح الحاجات الضرورية الشاغلة عن اكتساب الكمالات ولا شك أن العبادة وكسب

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والوجهان صريحان في تفضيل رسل البشر ومشيران إلى تفضيل عامته.

[قوله] (ولا خفاء في أن هذه المسألة ظنية) إلى آخره: جواب ما يقال: هذه المسألة عقلية أصلية فكيف يكتفي فيها بالظواهر؟ وتقريره: أنها وإن كانت كذلك لا يترتب على اعتقادها أو عدم اعتقادها أمر يجر إلى الكفر، فيكتفى فيه بالظن.

الكمالات مع الشواغل والصوارف أشق وأدخل في الإخلاص، فيكون أفضل. وذهبت المعتزلة والفلاسفة وبعض الاشاعرة إلى تفضيل الملائكة وتمسكوا بوجوه: - الأول: أن الملائكة أرواح مجردة كاملة بالفعل مبرآت عن مبادي الشرور والآفات، كالشهوة والغضب وعن ظلمات الهيولى والصورة قوية على الأفعال العجيبة عالمة بالكوائن ماضيها وآتيها من غير غلط. والجواب: أن [مبنى ذلك على الأصول الفلسفية] دون الإسلامية. الثاني: أن الأنبياء مع كونهم أفضل البشر يتعلمون ويستفيدون منهم، بدليل قوله - تعالى - {علمه شديد القوى} وقوله - تعالى - {نزل به الروح الأمين} ولا شك أن المعلم أفضل من المتعلم. والجواب: أن التعلم من الله والملائكة إنما هم مبلغون. الثالث: أنه قد اضطرب في الكتاب والسنة تقديم ذكرهم على ذكر الأنبياء، وما ذلك إلا لتقدمهم في الشرف

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (مبنى ذلك على الأصول الفلسفية) أي من كون الملائكة أرواحا مجردة عارية عن الهيولى والصورة وأنهم يقدرون ويعلمون. وذلك باطل، بل هم أجسام نورانية لا يقدرون إلا على أقدرهم الله - تعالى - عليه ولا يعلمون إلا ما علمهم الله - تعالى - {قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} [البقرة: ٣٢].

والرتبة. والجواب: أن ذلك لتقدمهم في الوجود أو لأن وجودهم أخفى فالإيمان بهم أقوى، وبالتقديم أولى. الرابع: قوله - تعالى - {لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ} [النساء: ١٧٢]؛ فإن أهل اللسان يفهمون من ذلك أفضلية الملائكة من عيسى - عليه السلام - إذ القياس في مثله الترقي من الأدنى على الأعلى؛ يقال: لا يستنكف من هذا الأمر الوزير ولا السلطان ولا يقال: السلطان ولا الوزير [ثم لا قائل بالفضل] بين عيسى - عليه السلام - وغيره من الأنبياء. والجواب: أن النصارى

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

[قوله] (ثم لا قائل بالفضل) - بصاد مهملة - أي الفرق.

استعظموا المسيح؛ بحيث يرتفع من أن يكون عبدا من عباد الله بل ينبغي أن يكون ابنا له - سبحانه - لأنه مجرد لا أب له وقال - تعالى - {وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَى} [آل عمران: ٤٩] بخلاف سائر عباد الله من بني آدم، فرد عليهم: بأنه لا يستنكف من ذلك المسيح ولا من هو أعلى منه في هذا المعنى؛ وهم الملائكة الذين لا أب لهم ولا أم ويقدرون بإذن الله - تعالى - على أفعال أقوى وأعجب من إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى فالترقي والعلو إنما هو في أمر التجرد وإظهار الآثار القوية، لا في مطلق الشرف والكمال فلا دلالة على أفضلية الملائكة. والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب وصلى الل على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم آمين.

---

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري

والله أعلم.

# ٨٣ خاتمة البحث

** ** **
خاتمة البحث
وبعد هذه الرحلة مع شرح العقائد النسفية، وحاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عليه، والتي يمكن من خلالها أن ندرك مدى حرص الأعلام السابقين على الوفاء للعلم، والاهتمام بكتب المحققين من العلماء ومحاولة تقريبها للأذهان وذلك بتوضيح المشكل أو فتح المغلق مع الخلو من التعقيدات الكلامية أو الفلسفية وتبسيط مواضع الخلاف والالتزام بالمنهج النقدي القائم على احترام رأي الآخر سواء قبلناه أم رددناه مع البعد عن التعصب.

كما ندرك مدى أهمية كتب التراث وضرورة الاطلاع عليها لتكوين أساس علمي متين يساعد على فهم الإسلام فهما صحيحا ونشره ورد الشبه عنه ضد مطاعن الطاعنين فهؤلاء الأعلام السابقين نرى السابق منهم يؤثر في اللاحق واللاحق يتأثر بالسابق فيستفيد من علمه ويضيف إليه لا يصيرهم ذلك بل هو واجب العلماء نحو العلم فعلى سبيل المثال: قد نرى كلاما ذكره صاحب (طوالع الأنوار) ونرى الكلام بعينه في (المواقف) ونراه بعينه في (شرح المقاصد) وذلك مع إضافات يسيرة قد لا تغير من جوهر المنقول شيئا وأيضا قيل: إن (الإمام الرازي) استقى كتابه (المحصول) في أصول الفقه من كتابي: (المستصفى: للإمام الغزالي) و (المعتمد: لأبي الحسين البصري المعتزلي) وقد يصل الأمر إلى إكثاره النقل عنهما دون تدخل منه

في المنقول وكذلك وجدت للعلامة (سعد الدين التفتازاني) في شرح العقائد النسفية تأثرا كبيرا بـ (تبصرة الأدلة للإمام أبي المعين النفسي).

وأقول: بحسب المتأخر أن ينشر كلام المتقدم أو يجمع المتفرق ويضم بعضه إلى بعض ليخرج نفسا متكاملا يستفيد منه الراغب في العلم ويتحرى الإخلاص في علمه هذا، ليكون من أهل الحق القوامين على الدين الحق لتأمن بهم القرون وتتجلى بهم ظلم البدع والفتون لا يضرهم من خالفهم لئلا تخلو الأرض من قائم لله بالحجة ففساد الوقت لا يكون إلا بنقص أعدادهم لا بذهاب إمدادهم لكن إذا فسد الوقت أخفاهم الله.

وشرف العلم شرف للعالم العالم به، وشرف العلم من شرف موضوعه، وأهميته تهر من غايته فإذا كان موضوع العلم: الإلهيات والنبوات والسمعيات وغايته: معرفة الله - تعالى - بصفاته، وتنزيهه عن كل نقص ومعرفة رسله والتصديق بذلك على وجه اليقين مع التحرز من أسر التقليد، فإن شرف علم الكلام واضح، والاشتغال به ضروري ونشر أعمال السابقين فيه مطلوب.

وشيخ الإسلام (زكريا الأنصاري) أحد هؤلاء الأعلام الذين خدموا التراث الإسلامي في كثير من العلوم، على راسها: الفقه والتصرف والحديث والتفسير وعلم الكلام فله اهتمام واضح بأمهات الكتب في هذه العلوم ومن ذلك: شرحه لكتاب (طوالع الأنوار للقاضي البيضاوي) والتعليق على شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني فأضاف إلى المكتبة الإسلامية عملا جديدا في مجال علم الكلام ساهم من خلاله في توضيح كثير من مسائله مستندا إلى: الكتاب والسنة والإجماع والأدلة العقلية واضعا نصب عينيه مؤلفات السابقين عليه فاستفاد منها ما يخدم علمه هذا فجمع كثيرا من المتفرق،

واختصر كثيرا من المطولات وكشف النقاب عن كثير من المشكلات وظهرت شخصيته العلمية أيما ظهور وقرأ عشرات من أعمال السابقين عليه في كل مجال، وظهر أثر ذلك في مؤلفاته فاستحق بحق أن يلقب بشيخ مشايخ الإسلام، وبحسبه أنه قد اجتهد وبحسبي أني قد حاولت أن أنشر هذا العمل مستعينا بالله - تعالى - راجيا منه الثواب وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

عرفة عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن الندي